المساء
EL MASSA
يومية إخبارية وطنية

جدّد الالتزام بتعزيز السياسة الاجتماعية.. الرئيس تبون:

الزيادة في الأجور وتقليص الضرائب مطلع 2024

3

بعد استقبالها من قبل رئيس الجمهورية.. حنون:

الجزائر مستهدفة وصيانتها مسؤولية الجميع

3

وصف انتخاب الرئيس تبون بمسيرة الشرعية.. قوجيل:

4 سنوات من الاستقرار والتجديد متعدّد الأبعاد

4

4 سنوات من الإصلاح والقرارات الشجاعة لبناء الجزائر الجديدة

سكوت.. الإنجازات تتحدث

ملف
من 5 إلى 15 – 24

» مكاسب اجتماعية بالجملة والمواطن أولوية الأولويات

» المنظومة التربوية.. قرارات جريئة وقفزة غير مسبوقة

» التعليم العالي.. الرقمنة واقع والجامعة قاطرة للاقتصاد

» العدالة.. حرب ضروس على الفساد وثورة في التشريع

» استرجاع هيبة الدولة وتقاليد جديدة في العمل المؤسساتي

» دبلوماسية استباقية وفق معايير النّدية والبراغماتية

» الجيش الوطني.. منظومة دفاع عصرية لصون السيادة الوطنية

» صناعة السيارات واقع في الجزائر الجديدة

» ديناميكية ثقافية وفنية وثمار ملموسة في مستوى تطلّعات المبدعين

» الإرادة السياسية تهدي الجزائر ملاعب 5 نجوم.. وتبهر

» الجزائر تحلّق في سماء الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن التبعية النفطية

» الطاقات المتجدّدة.. مشاريع استراتيجية بخطوات عملاقة

» الرقمنة.. استراتيجية متكاملة والواقع يتكلم

» أطر تنظيمية جديدة وتحفيزات استثنائية للإعلام الوطني

الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194 الثمن 10 دج البريد الإلكتروني: info@el-massa.com الموقع على الانترنيت www.el-massa.com

عون يعتبر تصنيع السيارات أولوية الإنعاش الاقتصادي

تدشين "فيات الجزائر" وتسليم أول سيارة بالمصنع

أشرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني علي عون، أمس، رفقة نائب الوزير الايطالي للمؤسسات في فالانتينو فلانتيني، والرئيس المدير العام لمجمع "ستيلانتيس" الايطالي كارلوس كفاريس، على تدشين مصنع "فيات الجزائر" بمنطقة طافراوي بوهران، مع تسليم أول سيارة (فيات 500) منتجة محليا بالمصنع الذي يعد الأول لإنتاج السيارات بالجزائر، بطاقة إنتاجية تقدر في مرحلة أولى بـ50 ألف سيارة سنويا لترتفع إلى 90 ألف سيارة أفاق 2026.

رضوان - ق

حفل تدشين مصنع "فيات الجزائر" الذي حضرته إطارات جزائرية وإيطالية ومصنّعون محليون لقطاع الغيار وتوابع السيارات، شهد توقيع "رسالة إبداء نية" لتوسيع المشروع وإنشاء أكاديمية إيطالية لتكوين الإطارات والشباب في صناعة السيارات، بالتنسيق مع وزارتي التعليم العالي والتكوين والتعليم المهني. وأكد الوزير، بالمناسبة بأن هذا المصنع يعد أول مصنع حقيقي لإنتاج السيارات بالجزائر، وثمرة تنفيذ الإجراءات التي اتخذت في مجال تصنيع السيارات ضمن القانون الجديد، معتبرا إياه دليلا على قوة الروابط الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا.

وفي حين أكد أن "تصنيع السيارات أولوية في الإنعاش الاقتصادي"، اعتبر عون، تنفيذ المشروع "تحولا هاما في تاريخ الصناعة الجزائرية"، مؤكدا بأن المشروع سيلقى كامل المرافقة والدعم من طرف السلطات العليا للبلاد، حيث سينتج 90 ألف سيارة وبوهران 1200 منصب عمل آفاق سنة 2026.

كما يوفر هذا المصنع قيمة مضافة محلية. حسب الوزير. الذي أشار إلى أن "الاستثمار في مجال صناعة السيارات يعد من أهم توجهات الدولة، ولذلك تم التوقيع على عدة اتفاقيات في المجال ضمن مبدأ رابح. رابح لاستحداث مناصب شغل وتصنيع السيارات محليا، وتطوير المناولة ونسب الاندماج وتطوير الإنتاج الموجه للتصدير مستقبلا.

من جهته أكد نائب وزير المؤسسات بإيطاليا، على نوعية العلاقات التي تجمع البلدين والتي تعد مثالية ودائمة. حسبه. مضيفا بأن التعاون والشراكة مع الجزائر يعد استراتيجيا بالنسبة لإيطاليا، بالنظر لكون الجزائر العمود الأساسي وبوابة إفريقيا، معتبرا مصنع "فيات بالجزائر" نموذجا للصناعة بمعايير دولية.

تدشين وكالة المواد الصيدلانية وإبرام اتفاقيات

كما أشرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، أمس، بوهران، على تدشين ملحقة الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية، وتوقيع اتفاقيات بين هذه الوكالة وجامعة الجزائر 1 وجامعة وهران 1 وجامعة تلمسان، لتكوين طلبة الصيدلة والكيمياء والبيولوجيا.

خلال مشاركته في مؤتمر الطاقة العربي بالدوحة.. عرقاب:

الجزائر تركز على تجديد احتياطاتها من المحروقات

أكد وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب، أمس، أن خطة الجزائر التنموية ترتكز بشكل أساسي، على تجديد احتياطاتها وإنتاجها من المحروقات، وتطوير الأنشطة المدرة للثروة، على غرار البتروكيماويات والتكرير وتطوير صناعة المنتجات المنجمية.

كمال - ي

أشار الوزير في كلمته أمام المشاركين في مؤتمر الطاقة العربي 12، المنعقد بالعاصمة القطرية الدوحة، تحت شعار "الطاقة والتعاون العربي"، إلى خطة التنمية الاستراتيجية لقطاع الطاقة والمناجم بالجزائر، "والتي تشمل، جزءا من منظور ضمان الأمن الطاقوي، إدراكا للتحدي المزدوج الذي تواجهه البلاد، المتمثل في تغطية الطلب الوطني على الطاقة، والمساهمة بشكل فعّال في التنمية الاقتصادية والصناعية بالحفاظ على الصادرات، خاصة من الغاز، مع العمل على الوفاء بالتزاماتنا المستقبلية تجاه زبائننا في الخارج".

كما تطرّق الوزير، حسب بيان لوزارة الطاقة، للتحوّل الطاقوي كهدف ذي أولوية، يشمل إدخال الطاقات الجديدة والمتجددة وترشيد استخدام الطاقة لتطوير مزيج الطاقة الوطني، مذكرا بأن الجزائر التزمت بخفض 30٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول 2030.

ومن بين المشاريع التي تم إطلاقها في هذا الإطار، أشار الوزير إلى مشروع تخفيض انبعاثات الغازات المشتعلة، حيث تم التوصل إلى خفض 1٪ من أصل 3٪، مؤكدا أن الجزائر التي تعتمد الشراكة كخيار استراتيجي، اتخذت عديد الإجراءات المحفزة للنمو وترقية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، من خلال سنّ قانون جديد للمحروقات وقانون الاستثمار، "يقدمان عدة مزايا للمتعاملين خاصة الأجانب منهم"، بالإضافة إلى تحديث النظام المصرفي والمالي والمراجعة المستمرة لقانون العملة والائتمان، وتكييف قانون الصفقات العمومية لإعطاء المزيد من المرونة للشروط التعاقدية، وتقديم تسهيلات من حيث الإجراءات الإدارية والحصول على العقارات الصناعية.

من جانب آخر دعا الوزير المشاركين في المؤتمر إلى اتخاذ القرارات الصائبة التي من شأنها أن تعود بالنفع على منظمة "أوابك" والبلدان الأعضاء فيها، من أجل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات ودعم رأس المال البشري. واعتبر المؤتمر فضاء للحوار وتبادل وجهات النظر حول المسائل المرتبطة بالتحديات المستقبلية، لضمان إمدادات الطاقة على المدى البعيد في ظل التغيرات الجيوستراتيجية.

وبعد أن ذكر بخصوصية الوضع الذي ينعقد فيه المؤتمر، والذي يتسم، حسبه، "باضطرابات وتطوّرات متعددة سواء المتعلقة بتطور صناعة النفط والغاز والطاقات الجديدة والمتجدّدة، أو تلك المتعلقة بالأوضاع الجيوسياسية في بعض المناطق المنتجة للطاقة، والتي كان لها تأثير كبير على إمدادات الطاقة، وتسببت في تذبذب وعدم استقرار أسواقها"، أشار عرقاب إلى أن "نشوء جو من عدم اليقين في الأسواق الدولية، يعكس مخاوف الفاعلين والمصنعين والممولين من مواجهة تبني الدول المتطوّرة استراتيجيات ذات محتوى منخفض من الكربون مع الحد من الاستثمارات في موارد الطاقة الأحفورية، بما في ذلك الغاز".

وشهد المؤتمر، الذي نظم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، مشاركة مسؤولي سوناطراك وسونلغاز، إلى جانب عدد من الوزراء والمسؤولين المختصين بالطاقة في الدول العربية.

الذكرى 63 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960

نشاطات تاريخية بالمتحف المركزي للجيش

احتضن المتحف المركزي للجيش، أمس، نشاطات تاريخية بمناسبة إحياء الذكرى 63 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، حسبما أفاد به بيان لوزارة الدفاع الوطني.

وأوضح نفس المصدر، أن هذه النشاطات التي نظمت تحت شعار "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ملحمة شعب أراد الحياة"، تندرج في إطار "الاهتمام والمحافظة على التاريخ والذاكرة الوطنية من خلال إحياء مختلف الأعياد والمناسبات الوطنية والمحطات التاريخية".

وخلال هذه التظاهرة الاحتفالية، تم تنظيم ندوة تاريخية، استهلت بعرض شريط وثائقي بعنوان "الثورة التحريرية، استراتيجية النصر" ليتم بعدها "تقديم مداخلات وشهادة حية لمجاهد عايش الحدث قبل تدشين معرض للصور المخلدة لهذه المحطة التاريخية الهامة في ثورتنا التحريرية المظفرة".

وعرفت الاحتفالية "حضور السيدة زوبيري خيرة، أرملة الفقيد المجاهد العقيد يوسف الخطيب، حيث تم عرض صور متعلقة بالولاية التاريخية الرابعة وقطع أسلحة خاصة بالمجاهد المرحوم يوسف الخطيب تم تسليمها إلى وزارة الدفاع الوطني من طرف أرملة المرحوم بناء على توصية شخصية منه قبل وفاته وذلك قصد عرضها في المتحف المركزي للجيش. وتم في ختام التظاهرة، باسم السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، تكريم أرملة الفقيد المجاهد يوسف الخطيب، عرفانا لهذه الشخصية الوطنية التاريخية ومكانتها المتميزة في الثورة التحريرية المباركة.

غ.م

بوغالي يسلّم رسالة رئيس الجمهورية للرئيس الأرجنتيني الجديد

الجزائر مستعدة لمواصلة التعاون الثنائي في كافة المجالات

سلّم رئيس المجلس الشعبي الوطني، ابراهيم بوغالي مساء أول أمس، رسالة من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى الرئيس الجديد لجمهورية الأرجنتين، السيد خافيير ميليي، عبر له فيها عن استعداد الجزائر لمواصلة التعاون مع الأرجنتين في شتى المجالات، حسب ما أفاد به بيان للمجلس.

وأوضح نفس المصدر، أن رئيس المجلس الشعبي الوطني سلم، خلال مشاركته في مراسم تنصيب الرئيس المنتخب لجمهورية الأرجنتين بالعاصمة بيونس ايرس، رسالة من رئيس الجمهورية إلى نظيره الارجنتيني "هنّأه فيها على الثقة التي وضعت في شخصه من قبل الشعب الأرجنتيني وتمنى له التوفيق في ولايته الرئاسية". كما عبر الرئيس تبون لنظيره الارجنتيني عن "استعداد الجزائر لمواصلة تعاونها مع الأرجنتين في شتى المجالات".

ك.ي

عطاف يجري محادثات مع نظيره الرواندي بالدوحة

استعراض سبل تكثيف علاقات التعاون الثنائي

أجرى وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، أحمد عطاف، أمس، محادثات مع نظيره الرواندي، فانسنت بيروتا، على هامش مشاركته بصفته ممثلا شخصيا لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في أشغال منتدى الدوحة في يومها الثاني.

وحسب بيان للوزارة، فقد استعرض الطرفان، بالمناسبة، سبل وآفاق تكثيف علاقات التعاون الثنائي في سياق اعتماد أجندة الاستحقاقات المقبلة، لاسيما فيما يخص عمل اللجنة المشتركة الجزائرية- الرواندية وأشغال لجنة المشاورات السياسية. كما تبادلا وجهات النظر حول مستجدات الأوضاع في الشرق الأوسط، وفي منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل الصحراوي.

ك.ي

وسط دعوات دولية لإنقاذ الفلسطينيين المحاصرين في القطاع

الكيان الصهيوني يواصل مجازره ضد الأبرياء في غزّة

يتواصل العدوان الصهيوني على قطاع غزّة والضفة الغربية، مخلّفا المئات من الشهداء والمصابين يوميا، وسط مشاهد غير مسبوقة للدمار ودعوات دولية وحقوقية لوقف دائم لإطلاق النّار، في الوقت الذي تزداد حدة الأزمة الإنسانية في القطاع المحاصر والمنكوب.

ق.د

في اليوم الـ66 من العدوان الصهيوني على غزّة، استمرت آلة الدمار الصهيونية في حصد مزيد من الأرواح البريئة، حيث ارتكبت 19 مجزرة مروعة وإبادة جماعية في الأحياء السكنية وأماكن الإيواء في كافة المناطق بما فيها تلك التي يدّعي الاحتلال كذبا أنها آمنة.

وعلى إثر ذلك استقبلت المستشفيات أمس، 208 شهداء و416 إصابة بينما بقي عدد كبير تحت أنقاض المباني المدمرة وفي الطرقات، بما يرفع حصيلة الشهداء إلى 18 ألفا و205 شهداء و49 ألفا و645 جريح.

وقد ناشد مدير عام مجمع ناصر الطبي، عاطف الحوت، العالم والضمائر الحية بضرورة إنقاذ حياة الجرحى والمصابين في أقسام المجمع، والعمل على إيقاف عجلة العدوان الغاشم على قطاع غزّة والضفة الغربية.

من جانبه قال رئيس قسم الطوارئ بالمجمع، محمد قنديل، إن أقسام المجمع امتلأت بالجرحى والمصابين، وأن قسم الطوارئ في حالة انهيار تام أمام الأعداد المهولة من الحالات التي يخلّفها القصف، مؤكدا أن المجمع يتجه نحو كارثة إنسانية غير مسبوقة في تاريخ البشرية.

واعتمد المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، أمس، قرارا يحث على إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزّة فورا ودون عوائق، وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، إن "تأثير الصراع على الصحة كارثي" وإن "النظام الصحي في غزّة يجثو على ركبتيه وينهار". من جانبها أطلقت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية بفلسطين، نداء عاجلا لإنقاذ مئات آلاف الفلسطينيين المحاصرين في مناطق شمال غزّة ومدينة غزّة وشرق خانيونس وشمالها وجنوب شرق دير البلح، وقالت في بيان لها إن "هذه المناطق تشهد كارثة إنسانية وبات مناطق منكوبة بسبب حرب الإبادة الجماعية التي قضت على مقومات الحياة فيها". وأوضح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "أوتشا" في بيان أن الاحتلال شن سلسلة من الاعتقالات شمال مدينة غزّة لمئات الرجال والفتيان المقيمين في الأماكن العامة والمدارس التي تستخدم كملاجئ للنازحين فضلا عن المنازل الخاصة. وأضاف البيان أنه تم تجريد المعتقلين من ملابسهم وتقييد أيديهم وأمروا بالجلوس على ركبهم في مناطق مفتوحة، وتعرضوا للضرب والمضايقة والطقس القاسي والحرمان من الضروريات الأساسية. كما تم تصويرهم ونشر الصور عبر وسائل الإعلام. وتنديدا باستمرار العدوان الجائر على غزّة، عم إضراب شامل دعت إليه القوى الوطنية والإسلامية في الضفة الغربية، مختلف المحافظات الفلسطينية التي شهدت شللا في كل مناحي الحياة، حيث أغلقت الجامعات والبنوك والمصارف والمحلات التجارية وسط دعوات شعبية إلى الاستمرار في فعاليات المواجهة مع الاحتلال في كل المناطق والشوارع والميادين"، كما شهدت المواصلات العامة توقفا في جميع الخطوط وأغلقت المصانع والمعامل أبوابها.

وفي إطار مواصلة المساعي الأممية لوقف المحرقة الصهيونية في قطاع غزّة، تعقد اليوم الجمعية العامة الأممية، جلسة خاصة بطلب من منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية، لبحث مشروع قرار يطالب بهدنة إنسانية عاجلة في غزّة.

قرار جديد للجمعية العامة الأممية

تأكيد الإطار القانوني للقضية الصحراوية باعتبارها مسألة تصفية استعمار

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 78 مساء قرارا بدون تصويت يجدّد التأكيد على حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ومن ضمنها شعب الصحراء الغربية الواقع تحت الاحتلال المغربي.

ق.د

**جدّد القرار الأممي رقم 78/85، مساء أول أمس، التأكيد على مسؤولية الأمم المتحدة حيال الشعب الصحراوي، حيث طالب هذا القرار اللجنة الخاصة بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة "اللجنة 24"، بأن تواصل النظر في حالة الصحراء الغربية باعتبارها إقليما خاضعا لإنهاء الاستعمار منه، كما طالبها بتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورته 79، ودعا أيضا الأمين العام الأممي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وفي تعليق له، أكد ممثل جبهة البوليزاريو بالأمم المتحدة، سيدي محمد عمار، بأن القرار الجديد الذي تبنته الجمعية العامة الأممية يزكي ويؤكد نص روح القرار الذي اعتمدته لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار "اللجنة الرابعة" في 11 أكتوبر الماضي.

المساء El Massa يومية وطنية أخبارية
شركة ذات أسهم رأسمالها مائة مليون دينار جزائري 100.000.000,00 دج
المقر الإجتماعي:
دار الصحافة عبد القادر سفير - القبة - الجزائر العاصمة ص ب 237 حسين داي 16008

الرئيسة المديرة العامة مسؤولة النشر
سميرة بلعمري
رئيسا التحرير:
محمد بوسلاق
عمر دلال
التحرير:
الهاتف: 50 .90 .70 (023)
الفاكس: 30 .96 .70 (023)

رقم الحساب البنكي:
611.300.313.425/95
البنك الوطني الجزائري وكالة حسين داي
الحساب البريدي الجاري:
74243 81/12
مصلحة الإشهار
الهاتف / الفاكس 29 .96 .70 (023)
massapub16@gmail.com

من أجل إشهاركم توجهوا إلى:
المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار وكالة ANEP
01 نهج باستور - الجزائر
الهاتف: 28 .71 .73 (021)
(021) 73.76.78 / (021) 74 .99 .81
الفاكس: 59 .95 .74 (021)
البريد الالكتروني:
agence.regie@anep.com.dz
programmation.regie@anep.com.dz

الطبع
مؤسسة الطباعة للوسط
مؤسسة الطباعة للشرق
مؤسسة الطباعة للغرب
مؤسسة الطباعة ورقلة
مؤسسة الطباعة بشار
التوزيع
الوسط: موزعون خواص
الغرب: DPO BOUDA
الشرق: K. D. P. A
ورقلة: VMPP
بشار: VMPP

موقع "المساء" على الأنترنت
www.el-massa.com
البريد الإلكتروني:
info@el-massa.com

المقالات والوثائق التي تصل الجريدة لا تعاد الى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

أكد أن الطابع الاجتماعي التزام رغم الضغوطات.. الرئيس تبون:

2024.. سنة تعزيز السياسة الاجتماعية

■ بناء الجزائر الجديدة واجهته رهانات في غاية الصعوبة والتعقيد ■ زيادة الأجور وتقليص الأعباء الضريبية في 2024 ■ الإصلاحات ستحقق نتائج إيجابية في مجالي الاستثمار والتجارة ■ العمل جماعيا لإيجاد أفضل الصيغ لتحسين آليات الدعم الاجتماعي ■ تفعيل آليات مرافقة المستثمرين وتجسيد المشاريع الاستراتيجية في قطاع المناجم ■ تخصيص 18,45٪ من ميزانية الدولة هذه السنة للدعم الاجتماعي ■ تحسين معيشة المواطن بمقاربة قوامها الاستدامة والعدالة في توزيع الثروة

أكد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بأن تجسيد التدابير المتعلقة بتثمين الأجور وتقليص الأعباء الضريبية ابتداء من مطلع سنة 2024، سيعزز السياسة الاجتماعية للدولة، مع ترقب تسجيل نتائج إيجابية عقب دخول المنظومة القانونية الجديدة للاستثمار والتجارة حيز التنفيذ.

زولا سومر

أبرز الرئيس تبون في كلمة ألقاها نيابة عنه الوزير الأول نذير العرباوي خلال الملتقى الدولي "مكتسبات اجتماعية برهانات دولية" الذي نظمته وزارة التضامن الوطني، أمس، بالمركز الوطني للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال" بالجزائر، الأهمية التي توليها الدولة للحفاظ على طابعها الاجتماعي بالرغم من التحديات التي تواجهها والضغط الذي تفرضه متطلبات التنمية الاقتصادية، واللذان يفرضان، كما قال، العمل بشكل جماعي ومكثف من أجل إيجاد أفضل الصيغ لتحسين آليات الدعم الاجتماعي وترقية وسائل الحماية خاصة في شقها الموجه للفئات الهشة والمحرومة.

وأضاف السيد الرئيس أن السياسة الاجتماعية للجزائر ستتعزز خلال 2024، بفضل المكاسب التي ستجسد من خلال الزيادات في الأجور، مع تسجيل نتائج إيجابية بتطبيق الإصلاحات التي يعرفها قطاع الاستثمار واستكمال تفعيل مختلف الآليات المعنية بمرافقة المستثمرين، فضلا عن التقدم الحاصل في تجسيد المشاريع الاستراتيجية الكبرى لتثمين الموارد المنجمية وتطوير البنية التحتية عبر مختلف ربوع الوطن، وتجسيد برامج التّنمية المحلية وتهيئة الإقليم، مشيرا إلى أن هذه الحركية ستتدعم بشكل متزايد مع استكمال تعزيز المنظومة القانونية، خاصة من خلال مراجعة القانون التجاري وقانون البيئة المصرفية، ضمن خطة شاملة لإصلاح القطاع المالي والبنكي، وخاصة عبر تنويع مصادر التمويل، وتكثيف الشبكة المصرفية وتحسين الشمول المالي، وترقية حوكمة المؤسّسات المالية في الخارج، خاصة في السوق الإفريقية، بهدف مرافقة الحركية التي تشهدها المبادلات التجارية على الصعيد القاري.

وذكر رئيس الجمهورية بمختلف الإنجازات التي تم تجسيدها في الفترة الأخيرة في مجال دعم الابتكار والمقاولاتية، وترقية سياسة التشغيل، عبر إطلاق عملية واسعة لتمكين مئات المشاريع الاستثمارية العالقة من الدخول حيّز الخدمة، ما سمح بخلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل، واستحداث منحة البطالة. وذكر بأن هذه التدابير سمحت بتحسين أداء المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الوطني وتقليص تبعيته للمحروقات، وفتح فرص كبيرة أمام المتعاملين الاقتصاديين وحاملي المشاريع لتطوير أنشطتهم والمساهمة في خلق الثروة وتعزيز معدلات التنمية.

وأكد الرئيس تبون أن هذه السياسة الاقتصادية لم تكن بمعزل عن الجهود التي بذلتها الدّولة لترسيخ طابعها الاجتماعي، "حيث تم إطلاق برنامج طموح لتعزيز المكتسبات الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بتلبية الحاجيات والخدمات الأساسية للمواطنين. من خلال دعم القدرة الشرائية بدعم الأجور والمنح لمختلف الفئات". وذكر في هذا الخصوص، بتخصيص 18,45 من المائة من الميزانية العامة للدولة هذه السنة للدعم الاجتماعي، من أجل مواجهة التّحديات الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الأساسية في السوق الدولية وتفاديا لتأثيرها على المستوى المعيشي للمواطن، ناهيك عن التدابير الأخرى التي استفادت منها قطاعات الضمان الاجتماعي، التعليم العالي والتربية، والسكن.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن مجمل هذه البرامج ترمي بشكل أساسي إلى تحسين ظروف معيشة المواطن وتعزيز مكانته كمحور أساسي للسياسات التّنموية، ضمن مقاربة قوامها الإستدامةُ والعدالةُ في إعادة توزيع الثروة، في سياق ديناميكية شاملة للتغيير والإصلاح.

بأن الجزائر وإدراكا منها للعلاقة الوثيقة بين تحقيق معدلات نوعية للتّنمية الاقتصادية وتعزيز السياسات الاجتماعية، أطلقت ورشة كبرى للإصلاحات الاقتصادية من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وتحرير روح المبادرة وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، حيث تَوّجت هذه الإصلاحات، بضيف الرئيس تبون، بالمراجعة الشاملة للمنظومة القانونية للاستثمار ضمن مقاربة قوامها الشفافية ومحاربة البيروقراطية والمساواة بين المتعاملين الاقتصاديين، فضلا عن اعتماد نمط جديد في منح وتسيير العقار الاقتصادي الموّجه للاستثمار. كما أشار السيد الرئيس، إلى إعادة النظر في القانون النقدي والمصرفي مواءمته مع تطوّرات التأمينات وكذا إعداد مشروع قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي سيحمل تصوّرا مبتكرا لتمويل مشاريع المنشآت الأساسية، ومواصلة برنامج التحوّل الرقمي الشامل خاصة في المرافق العامة.

ولم يخف رئيس الجمهورية بأنّه "في مسار بناء الجزائر الجديدة واجهت بلادنا رهانات متعددة في غاية الصعوبة والتعقيد، تمت مواجهتها بإرادة قوية مخلصة" لاستدراك تراكمات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة ولبناء اقتصاد ناجح وتنافسي مع العمل على الارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى أعلى المراتب استجابةً لتطلعات المواطن. وذكر في هذا السياق، قيمة المنح التي يتقاضونها على غرار باقي الفئات المستفيدة، حافزا في دعم هذا الإدماج.

كما ذكرت الوزيرة باستفادة فئة كبار السن ضمن سياسة مراجعة الشريحات الوطنية، من "مخطط عمل مدريد" للشيخوخة الذي أكد على ضمان بيئة سليمة من أجل حمايتهم ورفاهيتهم. وأكدت أن مشروع المزارع والحدائق البيداغوجية والعلاجية بدور المسنين الذي أطلق في 2022 كان له صدى إيجابي جعل القطاع يعمل على تعميمه، مبرزة من جانب آخر دور الدولة في حماية الطفولة وترقية مكانتها، كالتزام وطني تعمل الدولة والأسرة على ضمانه وانتهاج مسعى تشجيع مشاركتهم في الحياة العامة.

من جهتها توقفت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون إفريقيا، كريستينا دوراي عند أهمية التكفل بالجوانب الاجتماعية بالقارة الإفريقية "في الوقت الذي لا زالت فيه معظم الدول تسجل تأخرا كبيرا في أهداف التنمية المستدامة بسبب الظروف الاجتماعية المزرية الناتجة عن الصراعات واللاستقرار السياسي والأمني"، مشيرة إلى أن إفريقيا التي يتواجد بها 17٪ من سكان العالم تزخر بثروات هائلة، لكنها لا زالت غير مستغلة، ما يتطلب، حسبها، تضافر الجهود لمواجهتها بالعمل على تحسين أداء المنظومة الصحية والتربوية كأولوية بالدول الإفريقية.

للإشارة فقد شهد الملتقى الذي أشرف على افتتاحه الوزير الأول نذير العرباوي مشاركة وزيرات التضامن والمرأة والطفولة والتشغيل لكل من الصين، مصر، موريتانيا، الأردن، تركيا، تونس، وقطر عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد، حيث عرضن تجربة بلدانهن في المجال.

دعت لتكاتف الجهود من أجل ضمان ديمومة المبدأ.. كريكو:

تنويع آليات الحفاظ على الطابع الاجتماعي

أبرزت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة كوثر كريكو، أمس، سعي الدولة إلى تكثيف الجهود وتنويع الآليات للحفاظ على الطابع الاجتماعي الراسخ، من أجل تعزيز نظام حمايته والنهوض بالتنمية الوطنية، مؤكدة أن الحكومة تعمل على الحفاظ على ديمومة هذه المكاسب وتطوير مضامينها تماشيا وتطلعات المواطنين.

زولا سومر

أكدت كريكو في كلمتها في افتتاح الملتقى الدولي "مكتسبات اجتماعية برهانات اقتصادية"، أن الطابع الاجتماعي للدولة يعد مبدأ ثابتا راسخا متجذرا بيان أول نوفمبر 1954، مبرزة صون الدولة لهذا المبدأ منذ الاستقلال، وعملها على تكييف مضامينه مع المتطلبات الآنية، خاصة بموجب التعديل الدستوري لنوفمبر 2020، الذي قنّن عديد الحقوق لفائدة مختلف شرائح المجتمع.

وأشارت إلى أن هذه الحقوق جسّدت في معظمها عبر مخطط عمل الحكومة من خلال الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتوسيع نطاق التحويلات الاجتماعية، على غرار قطاعات السكن، الصحة، العمل، الري، التشغيل، مضيفة بأن قطاع التضامن الوطني وضع آليات تنفيذها ضمن استراتيجية وطنية معاصرة تقوم على دعم إدماج الفئات المستفيدة في مسار التنمية الوطنية، وضمان انخراطها في الإنتاج الوطني، خاصة بالنسبة للمرأة والأشخاص ذوي الهمم، وكبار السن.

وأكدت كريكو أن الدولة انتهجت سياسة إدماج ذوي الهمم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب ضمان التعليم الإجباري والمجاني المكيفلها، معتبرة قرار تثمين ورفع

دعا إلى تكاتف جهود جميع الفاعلين للنهوض بالقطاع.. ديلمي:

قرارات الرئيس تبون تهدف لتشجيع الفلاحين وتحقيق الأمن الغذائي

■ رئيس الاتحادية الوطنية للحوم الحمراء: قرارات جريئة لضبط سوق اللحوم

ثمّن الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي، قرارات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء، التي تهدف إلى تشجيع النشاط الفلاحي ضمن الاستراتيجية المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي، وعلى رأسها التسوية النهائية لملفات استصلاح الأراضي الفلاحية بداية من شهر جانفي القادم.

أسماء منور

أكد ديلمي في اتصال مع "المساء"، أمس، أن مخرجات مجلس الوزراء المنعقد، أول أمس، المتعلقة بقطاع الفلاحة تعد استجابة لمطالب الاتحاد التي لطالما رافع من أجلها، مشيرا إلى أن رئيس الجمهورية على دراية تامة بالقطاع، من خلال التوجيهات الهامة التي أسداها والتي تصب في مجملها في باب إعادة النهوض بقطاع الفلاحة باعتباره قاطرة هامة لبناء الاقتصاد الوطني.

كما أثنى المتحدث، على قرارات رئيس الجمهورية لفائدة الفلاح، خاصة منها المتعلقة بتحديث بناء مستودعات التخزين وربط المناطق الفلاحية بالكهرباء، مشيرا إلى أن تراجع سعر الأسمدة بـ50 من المائة، يشجع على رفع الإنتاج والاستثمار في قطاع الفلاحة بشكل أوسع وأنجع.

وأوضح ديلمي أن العناية التي أولاها الرئيس تبون للنهوض بالفلاحة في الجنوب، ترجمتها استراتيجيته المبنية على وضع توازن بين جميع ولايات الوطن، من أجل دفعها للمساهمة في الاقتصاد الوطني، مع إعطاء فرصة لخريجي الجامعات في تخصص الفلاحة، مشددا على ضرورة فتح الاستثمار في المجال واستغلال المساحات الشاسعة التي تتوفر عليها الجزائر.

وفيما يخص تكليف الولاة بمتابعة المساحات المزروعة، ذكر ديلمي، أن الغرض منه هو إحصاء وتحديد مختلف المنتجات الفلاحية، قصد حصر كميات إنتاجها وطنيا وما يجب توفيره، مشيرا إلى أن الجزائر، اليوم، أمام تحدي التخلص من التبعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. كما شدّد في على أهمية تطوير شعبة الحبوب على مستوى الولايات الجنوبية، مثمّنا قرار التحويل الفوري لمشاريع صوامع تخزين الحبوب للولاة، الذي من شأنه، حسبه، ضبط السوق وضمان الوفرة.

قرارات الرئيس نابعة من إرادة قوية لضبط سوق اللحوم

من جانبه، ثمّن رئيس الاتحادية الوطنية للحوم الحمراء، مروان الخير، قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بإعطاء تصور دقيق لاحتياجات السوق الوطنية من اللحوم الحمراء، والتي قال بأنها "جريئة ونابعة من إرادة سياسية قوية للرئيس تبون من أجل ضبط سوق اللحوم الحمراء، مؤكدا أنها "جاءت في وقتها.. باعتبارها تصب في خانة الحفاظ على كرامة الجزائريين والحفاظ على القدرة الشرائية". وقال الخبير في اتصال مع "المساء"، أن الجزائر تعاني من نقص في رؤوس المواشي، بما ترتب عنه نقص في اللحوم وارتفاع أسعارها، مشيرا إلى أن قرار الرئيس تحديد احتياجات السوق من هذه المادة، يجنب أي تذبذب في التزوّد بها وتحقيق التوازن في الأسواق الوطنية.

وأوضح المتحدث أن وزارة الفلاحة، لا يمكنها "تسقيف أسعار اللحوم الحمراء" أو تحديد هوامش الربح لتجار التجزئة الذين يتكبدون خسائر بالجملة عند عزوف المستهلكين عن اقتناء سلعهم المعرضة للتلف، بسبب نقص العرض في العجول والأغنام الموجهة للذبح والاستهلاك، مقارنة بحجم الطلب والاستهلاك الداخلي الذي يفوق بكثير الإنتاج المحلي، داعيا إلى تكاثف جهود جميع الفاعلين من متعاملين وموالين ووزارتي التجارة والفلاحة، قصد الخروج ببرنامج يعود بالفائدة على المستهلك بالدرجة الأولى وعلى الموال وتجار الجملة والتجزئة.

بعد استقبالها من قبل رئيس الجمهورية.. حنون:

الجزائر مستهدفة وصيانتها مسؤولية الجميع

استقبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس، الأمينة العامة لحزب العمال، السيدة لويزة حنون، حسبما أورده بيان لرئاسة.

قالت الأمينة العامة لحزب العمال في تصريح لها، عقب استقبالها من طرف رئيس الجمهورية "تطرقت مع رئيس الجمهورية إلى قضايا جوهرية كحرب الإبادة الصهيونية على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية".

وأضافت حنون "تطرقنا أيضا إلى تعقيدات القضية على المستوى الدولي والإقليمي، ومسؤوليتنا كبلد وكشعب تجاه الشعب الفلسطيني".

وتابعت لويزة حنون "شملت المحادثات كذلك الوضع الداخلي من كل الجوانب، كالجانب السياسي، الوضع الاجتماعي والاقتصادي"، مشيرة إلى التطرق أيضا إلى الوضع في المحيط الاقليمي وكيفية تحصين الجزائر للصمود أمام وضع عالمي تميزه التقلبات والأزمات المتزايدة.

رئيس الجمهورية يستقبل رئيس المجلس الأعلى للشباب

كما استقبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس، رئيس المجلس الأعلى للشباب، السيد مصطفى حيداوي، حسبما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية.

ع.م

القطاعات الاستراتيجية تستأثر باهتمام اجتماع مجلس الوزراء

تحقيق منافع هامة للمواطن والاقتصاد الوطني

استأثرت القطاعات الاستراتيجية باهتمام اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه، أول أمس، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لما تدره من منافع هامة على المواطن والاقتصاد الوطني، حيث تركزت تعليماته على ضرورة الإسراع في إنجاز المشاريع المبرمجة في هذا الإطار واحترام آجال إنجازها.

م. خ

بالنظر إلى التذبذب الذي تشهده بعض الولايات في التزويد بالمياه والتي تصاعدت في الفترة الأخيرة بسبب شحّ الأمطار، شدّد رئيس الجمهورية على الإسراع في استكمال إنجاز محطات تحلية مياه البحر على طول الشريط الساحلي للبلاد قصد ضمان توفير المياه للمواطنين.

وكانت الجزائر قد سطرت برنامجا لدعم محطات تحلية مياه البحر بالتوجه نحو إنجاز 5 مشاريع جديدة معتمدة على طول ساحلها، حيث تهدف هذه الخطوة إلى الرفع من وتيرة توفير المياه الصالحة للشرب لمواجهة التغيرات المناخية وتناقص كميات هطول الأمطار. وتراهن الحكومة على مساهمة هذه المحطات في تموين المواطنين بالماء الشروب بأكثر من الضعف في سبيل تعزيز الأمن المائي الذي تحوّل في السنوات الأخيرة إلى رهان دولي ذو أولوية. ووفق أرقام رسمية، فإن الجزائر ستكون مع إنجاز هذه المحطات الجديدة الأولى إفريقيا والثانية عربيا بعد المملكة العربية السعودية في مجال قدرات إنتاج مياه البحر المحلاة بطاقة إجمالية تقدر بـ 3.7 مليون متر مكعب يوميا. وتصل القدرة الإنتاجية الإجمالية للمحطات الخمس بـ1. مليون متر مكعب يوميا، إذ ستسمح بانتقال مساهمة محطات تحلية مياه البحر عبر الساحل الوطني من حوالي 17٪ حاليا إلى 42٪ أواخر عام 2024. وبخصوص مشروع إنجاز الخط المنجمي للسكة الحديدية بشار-تندوف. غارا جبيلات، فقد شدّد الرئيس تبون على ضرورة احترام آجال إنجاز هذا المشروع الحيوي والاستراتيجي بالنسبة للجزائر واحترام نوعية القدرات للتقدم بوتيرة تتماشى والمقاييس الدولية المتمثلة في إنجاز أكثر من 2كلم يوميا.

ومن شأن هذا المشروع الممتد على مسافة 950 كيلومتر تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجنوب غرب البلاد وتعزيز شبكة السكة الحديدية، حيث سيضمن هذا المشروع الهيكل، بالإضافة إلى نقل خام الحديد انطلاقا من منجم غارا جبيلات (تندوف)، خدمات نقل المسافرين والبضائع، علما أنه سينجز على مسار سكة حديدية مزدوجة من خلال قطارات بسرعة 160 كيلومتر في الساعة بطاقتين مختلطتين (كهرباء وديزل)، كما سيسمح هذا الخط فور دخوله حيز الخدمة، بضمان حركية مرورية يومية للمسافرين ونقل البضائع بين جنوب غرب البلاد ومختلف مناطق الوطن وذلك ضمن شبكة السكك الحديدية الوطنية.

وحظي مجال الطاقة أيضا باهتمام مجلس الوزراء، حيث كلف رئيس الجمهورية وزير القطاع بإعادة بعث محطة تكرير البترول بحاسي مسعود في أقرب الآجال، كما أمر بمضاعفة المجهودات وتنويع القدرات في إنتاج المواد البترولية المشتقة لتصديرها إلى الخارج كقيمة إضافية كبرى. ويأتي هذا التكليف في سياق الأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع الحيوي للبلاد في ظل الإقبال العالمي الكبير على هذا المورد الهام، وتعزيز الشراكة في هذا المجال.

من جانب آخر كلف رئيس الجمهورية وزير الصناعة بتسريع الدراسات التقنية والمالية لإطلاق مشروع مصنع الإسمنت بالأبيض سيدي الشيخ بالبيض، الذي من شأنه توفير أكثر من 800 منصب شغل لفائدة الشباب البطال، فضلا عن تسريع الإجراءات لاستكمال مصنع الإسمنت بالجلفة لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية بالنسبة إلى مواطني الولاية ولما أصبح يدره فرغ صناعة الإسمنت من مداخيل هامة باعتباره من أولى الفروع التي تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في المادة وإنعاش الصادرات خارج المحروقات.

وصف انتخاب الرئيس تبون بمسيرة الشرعية الديمقراطية.. قوجيل:

4 سنوات من الاستقرار والتجديد متعدد الأبعاد

ثمن رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل، جميع القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لصون الذاكرة الوطنية. كما اعتبر انتخابه رئيسا للجمهورية في 12 ديسمبر 2019، بداية مسيرة نحو الشرعية سمحت للأمة بالتوجه بشكل سلس نحو الشرعية الديمقراطية.

عادل . م

أكد رئيس مجلس الأمة، في مساهمة له في جريدتي "الخبر" و"المجاهد" تحت عنوان "الجزائر بخطى واثقة نحو آفاق جديدة"، أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 شكلت نقطة تحول حاسمة في مسار حرب التحرير الوطني، وكرست رفض الشعب الجزائري لأي خيار آخر غير الاستقلال التام.

كتب في هذا السياق يقول إنه "بموجب مظاهرات 11 ديسمبر 1960 تأكد رفض الشعب الجزائري لأي خيار آخر غير الاستقلال التام للجزائر، كما ساهمت في تدويل القضية الجزائرية وتوسيع نطاق تغطية وسائل الإعلام لها وأحبطت مشروع إبقاء الجزائر تحت الحكم الاستعماري".

وأضاف قوجيل، أن هذه المظاهرات التاريخية "عززت بفضل تأثيرها الدولي، موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بوصفها الممثل الشرعي للشعب الجزائري في مفاوضات الاستقلال المقبلة"، مشيرا إلى أنها كانت بمثابة "استفتاء عملي لصالح الاستقلال ترتبت عنه نتائج فورية على الثورة على المستوى الخارجي من خلال عزل فرنسا على الساحة الدولية".

ولدى تطرقه إلى مسار بناء الجزائر الجديدة التي تجمع بين الشرعية التاريخية وحماية الذاكرة، أكد قوجيل، أن مسألة الذاكرة "أخذت حيزا بارزا ضمن الالتزامات الـ54 للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل بناء جمهورية جديدة وكانت في قلب اهتماماته منذ توليه مقاليد الحكم في البلاد، مثّمنا جميع القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، والمتعلقة بموضوع الذاكرة لا سيما منها ترسيم اليوم الوطني للذاكرة الموافق للـ8 مايو من كل سنة تخليدا لذاكرة شهدائنا الأبرار ومن أجل استحضار تضحياتهم للأبد.

كما رحب رئيس المجلس بالقرارات والخطوات الأخرى في هذا المجال، على غرار استرجاع رفات الشهداء البواسل من رواد الكفاح ضد الاستعمار، وكذا ترسيم الوقوف دقيقة صمت كل سنة عبر كامل التراب الوطني ترحما على شهداء مجازر 17 أكتوبر 1961 بباريس، ناهيك عن قرار إنشاء قناة تلفزيونية متخصصة مكرسة بشكل أساسي للذاكرة والتراث التاريخي. وعلى نفس النهج ومن أجل تعزيز ثقافة الاعتراف. ضيف قوجيل. أصدر رئيس الجمهورية، قرارا يقضي بترسيم الرابع أوت يوما وطنيا للجيش الوطني الشعبي تثمينا للجهود الكبيرة التي يبذلها بقوة للدفاع عن الوطن وتقديرا لمساهمته الملموسة في البناء الوطني.

وعاد السيد قوجيل، إلى الانتخابات الرئاسية ليوم 12 ديسمبر 2019 التي شكلت . حسبه . "المسيرة نحو الشرعية وشهدت انتخاب رئيس الجمهورية، بشكل ديمقراطي مما سمح للأمة بالتوجه بشكل سلس نحو الشرعية الديمقراطية". وأشار إلى أن الرئيس تبون، أبان منذ انتخابه عن "عزمه على ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع، لاسيما عبر تقديره الصائب للتأثير الايجابي الذي جسده الحراك الشعبي منذ بدايته في فيفري 2019، وكذا وسمه لهذا الحراك بـ"المبارك الأصيل". كما توقف قوجيل، عند أهم الورشات التي فتحها رئيس الجمهورية، منذ انتخابه على رأس البلاد لاسيما التعديل الدستوري لسنة 2020، الذي شكل مرجعا لجميع الإصلاحات المتعلقة بالتزاماته، مشيرا في هذا المجال إلى المحكمة الدستورية والمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي والبيئي، والمرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب وكذا إنشاء الهيئة العليا للشفافية والوقاية ومكافحة الفساد التي "ترجمت التزامه نحو أخلقة الحياة السياسية". وأكد أن السنوات الأربع الأخيرة كانت "سنوات الاستقرار والتجديد المتعدد الأبعاد"، مبرزا أنه "نتيجة لذلك انتهجت الجزائر طريقها نحو التقدم والازدهار والتفوق بعمق وبشكل دائم"، ليخلص إلى التأكيد بأن "التحديات والرهانات التي تفرض نفسها على بلدنا تدفع إلى الاعتقاد الصادق بأن استدامة هذا النهج هي أكثر من ضرورية وحتمية"، داعيا إلى "تشكيل جبهة داخلية قوية وإقامة توافق وطني حقيقي حول القضايا الرئيسية والمصالح العليا للبلاد".

دعا إلى تعميق الإنتماء للوطن لاستكمال بناء الجزائر الجديدة.. ربيقة:

الجزائر تحقق نتائج إيجابية بفضل النظرة المتبصرة لقيادتها

أكد وزير المجاهدين وذوي الحقوق، العيد ربيقة، أمس، أن ما تحققه الجزائر حاليا من نتائج إيجابية على جميع الأصعدة في ظل الظروف الدولية والاقليمية الراهنة، يبرز النظرة المتبصرة والإرادة التي تحذو القيادة العليا للبلاد وعزيمة الشعب لتجسيد مشروع التنمية.

كمال . ع

أوضح الوزير، في كلمة ألقاها بمناسبة إشرافه على مراسم إحياء الذكرى الـ63 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 بتيارت، أن "الجهود المبذولة تتطلب أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على وحدتنا الوطنية وتثمين مكتسباتنا عبر تعميق الإنتماء للوطن، والمساهمة في استكمال بناء الجزائر الجديدة من خلال التحلّي بالإرادة والحزم".

وتعد هذه المظاهرات محطة تذكر بخصال الصبر وقوة الإرادة ونكران الذات والتصميم على بلوغ الأهداف مهما كانت الصعاب التي تحلى بها أسلافنا. يضيف ربيقة .داعيا إلى الحفاظ على الوديعة والثبات على العهد.

وأشار إلى أن استذكار مآثر جيل الشهداء والمجاهدين "التي تعبّر عن صمود الشعب الجزائري في مواجهة جبروت الاحتلال، ونحن نعيش بأفئدتنا الوضع المأساوي الذي تعيشه فلسطين الأبيّة جراء العدوان الهمجي والمجازر الشنيعة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق شعبها منتهكا بذلك القانون الدولي الإنساني".

وذكر الوزير، أن الجزائر كانت ولا تزال مساندة للشعب الفلسطيني حتى ينال جميع حقوقه وهو ما أكده رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني حين قال: إن الجزائر التي دفعت الثمن غاليا لاستعادة استقلالها والتي كانت شاهدة على إعلان قيام الدولة الفلسطينية، ستبقى على العهد داعمة لقضايا التحرر ولن تألو جهدا في دعم الشعب الفلسطيني.

وقد أشرف الوزير، الذي كان مرفقا بالأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، خليفة سماتي، وممثلي الأسرة الثورية والسلطات الولائية على مراسم إحياء الذكرى الـ63 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، حيث تم رفع العلم الوطني والترحم على أرواح الشهداء بمقبرة الشهداء لعاصمة الولاية.

كما أدى الوفد بالمناسبة زيارة إلى المجاهد حدو بوعبد الله، الذي قدم نسخة من مذكراته، حيث وعد الوزير ربيقة، بطبعها قريبا مشيدا بهذه المبادرة التي تؤرخ لمآثر هذا المجاهد ورفاقه.

آلية جديدة لدفعها مقابل استرجاع الأموال من مدينها الأصلي.. طبي:

الدولة تتكفّل بنفقة الأطفال والمطلقات وفق إجراءات بسيطة

■ عقوبات مشددة ضد الآباء المتهربين من دفع النفقة ■ تحريك الدعوى العمومية تلقائيا بجرم عدم دفع النفقة

أكد وزير العدل حافظ الأختام، عبد الرشيد طبي، أمس، على التزام الدولة بطابعها الاجتماعي استنادا إلى الدستور، واحترامها لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالتكفّل بالفئات الهشة والمستضعفة، مشيرا إلى أن الدولة أخذت على عاتقها التكفّل بدفع النفقة للمطلقات والأطفال المحضونين في حال تعذّر على المدين بها ذلك.

زين الدين زديفة

أوضح وزير العدل، في رده على انشغالات نواب المجلس الشعبي الوطني، خلال جلسة علنية للمجلس خصصت لتقديم ومناقشة مشروع قانون يتضمن تدابير خاصة للحصول على النفقة، بحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، أن صندوق النفقة أنشئ سنة 2015 استجابة لمطلب هذه الفئة الكبيرة التي تعاني العجز والحاجة واستمر إلى غاية 2021، حيث ألغي بموجب قانون المالية بعدما أثبت عدم فعاليته، إثر ترتب ديون كبيرة عليه بسبب قلة التحصيل، وقال إن هذا ما زاد الأمور تعقيدا، معتبرا أن إسناده إلى وزارة العدل، بعدما كان تحت وصاية وزارة التضامن الوطني، سيمكن موظفي العدالة من تحصيل المبالغ وفق خبراتهم السابقة، حيث أسندت هذه المهمة إلى الأمين العام للمجلس القضائي بالتنسيق مع أمين الخزينة.

وشدد طبي، على أن الصندوق هو آلية لدفع النفقة واسترجاع أموال الدولة لكن يستوجب ميزانية لتمويله، حيث يمكن الاعتماد على موارد أخرى، وأوضح في رده على مسألة قدرة المرأة الحاضنة على الإنفاق على أولادها، أن "هذه الحالة لا تعفي المدين بالنفقة وإذا امتنع هذا الأخير فإن ذلك لا يعفي الدولة منها"، مؤكدا أن المطلوب في ظل الظروف الحالية هو "استعادة المجتمع ككل لدوره في ضبط هذه الأمور". وبخصوص آجال الحصول على النفقة قال الوزير، إنها "مرتبطة بالإجراءات والخزينة"، وفيما يتعلق بوسائل الدفع "فتتم عن طريق البريد في انتظار خلق وسائل جديدة باعتماد الرقمنة"، أما عن مطلب مراجعة قانون الأسرة فأبرز طبي، أنه "قانون متماسك ومقبول إلى غاية الآن"، إلا أنه أشار إلى "وجود دراسة لإمكانية مراجعته مستقبلا استنادا إلى عدة معطيات وبإشراك مختلف الفاعلين". وخلال تقديم وعرض مشروع القانون أكد المسؤول، أن هذا المشروع حدد شروطا وإجراءات بسيطة تضمن الحصول على النفقة المحكوم بها من طرف القضاء عبر صندوق النفقة، وأضاف أن الدولة ستتكفل بالمستحقات المالية لهذه الفئة في حال امتناع المدين عن دفعها، مشيرا إلى أن الدعوى العمومية بجرم عدم دفع النفقة يحركها وكلاء الجمهورية تلقائيا بهدف ضمان دفعها من مدينها الأصلي.

وأوضح المتحدث، أن الحصول على النفقة من الصندوق، يكون بإثبات تعذر التنفيذ الكلي أو الجزئي للأمر أو الحكم القاضي بالنفقة بموجب محضر يحرره محضر قضائي، وأردف أن شروط وإجراءات الحصول على المستحقات المالية من الصندوق تتمثل في تقديم طلب الاستفادة إلى قاضي شؤون الأسرة، مرفقا بالوثائق المحددة، ويلزم القاضي بالبت فيه في أجل 5 أيام، وتبليغ الأمر الفاصل في الطلب وكل أمر معدل له، عن طريق أمانة الضبط إلى المدين بالنفقة والأمين العام لدى المجلس القضائي في أجل أقصاه يومين من تاريخ صدوره، قصد الشروع في تنفيذ مقتضياته، مع إخطار وكيل الجمهورية بطلب الحصول على المستحقات المالية والأمر الفاصل في الطلب، بغرض تحريك الدعوى العمومية تلقائيا بجرم عدم دفع النفقة، بهدف ضمان دفعها من مدينها الأصلي.

فايد يعرض مشروع قانون المالية 2024 على أعضاء مجلس الأمة

تدابير لتشجيع الاستثمار والحفاظ على القدرة الشرائية

■ إعفاء المنتجات المصنّعة محليا من الرسم على الفعالية الطاقوية ■ تمديد الإعفاء من الرسوم على تسويق الدجاج والبيض الطازج ■ إعفاء أنشطة الحليب الطازج من الرسم على القيمة المضافة والضريبة

عرض وزير المالية لعزيز فايد، أمس، على أعضاء مجلس الأمة، تفاصيل مشروع قانون المالية لسنة 2024 المصادق عليه من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني بحر الأسبوع الماضي، الذي حمل حزمة من التدابير والإجراءات لتشجيع الاستثمار من جهة، والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى، بفضل خلوه من أي ضرائب جديدة وإلغاء أو تخفيض بعض الرسوم الجبائية.

حنان . ح

وفي جلسة علنية ترأسها صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة وحضرتها وزيرة العلاقات مع البرلمان بسمة عزوار، قدم وزير المالية عرضا موجزا لأهم التدابير التي جاء بها مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، والذي تميز بتخصيص ثاني أكبر ميزانية نفقات منذ استقلال البلاد بعد تلك المرصودة بعنوان 2023، كما جاء بتدابير تشجيعية للاستثمار وللمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، بفضل خلوه من أي ضرائب جديدة من جهة، وإلغائه أو تخفيضه لبعض الرسوم الجبائية من جهة أخرى.

وذكر فايد، في البداية أن تقديم مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وعلى غرار قانون 2023 جاء في شكل محافظ برامج وبرامج تعبّر عن السياسات العمومية وأولويات الحكومة، لافتا من جانب آخر إلى أن إعداده تم في ظل سياق دولي وإقليمي خاص يتسم بحالة من الترقب والضغوط التضخمية التي يشهدها العالم.

كما اندرج . وفقا للوزير . في ظرف يتميز بعودة الاستقرار للوضعية الاقتصادية للبلاد الناتج أساسا عن التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولاسيما عائدات الصادرات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات وكذا تراكم احتياطي الصرف والمؤشرات الميزانياتية التي تؤكد استمرار النمو.

علاوة على ذلك قال فايد، إن مشروع القانون يهدف إلى التكفّل بالأثر المالي الناجم عن التدابير الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي والتزويد بماء الشرب وترقية الاستثمار وبعث المشاريع الهيكلية، فضلا عن مواصلة انجاز مختلف المشاريع الجاري تنفيذها حاليا.

وفيما يخص ميزانية الدولة المقدرة لسنة 2024، قال الوزير، إن مستويات توازناتها ستؤدي إلى تسجيل عجز ميزانياتي يقدر بـ6170 مليار دج (- 17.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام)، مقابل 5526 مليار دج (- 16.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام) في تنـيؤات الإغلاق لسنة 2023، وسيمثل العجز الإجمالي للخزينة 7073 مليار دج (- 19.9 بالمائة من الناتج الداخلي الخام) في سنة 2024.

وستبلغ إيرادات الميزانية في السنة المقبلة، 9105 مليار دج بانخفاض طفيف نسبته 0,82 بالمائة مقارنة بإيرادات تنبؤات الإغلاق للسنة الجارية، نتيجة لتراجع الجباية البترولية التي ستبلغ 3512 مليار دج في سنة 2024، أي بانخفاض بنسبة 8,9 بالمائة مقارنة بتنبؤات إغلاق سنة 2023.

وسترتفع الإيرادات خارج الجباية البترولية المقدرة في سنة 2024، بنسبة 5 بالمائة مقارنة بتنبؤات الإغلاق لسنة 2023 لتبلغ 5593 مليار دج. كما ستترفع الإيرادات الجبائية بنسبة 13,6 بالمائة لتنتقل من 3626 مليار دج في تنبؤات الإغلاق لسنة 2023، إلى 4117 مليار دج في سنة 2024.

أما نفقات الميزانية في 2024 إلى 15293 مليار دج كرخصة التزام و 15275 مليار دج كاعتمادات دفع.

وتحدث الوزير، كذلك عن أهم التدابير التي تضمنها مشروع قانون المالية 2024، خاصا بالذكر إلغاء الرسم على النشاط المهني، تمديد الإعفاءات الضريبية لفئة السندات المتداولة بالبورصة مع تشجيع مواد الصيرفة الإسلامية، إعفاء المنتجات المصنّعة محليا والموجهة للتصدير من الرسم على الفعالية الطاقوية، إضافة إلى إعفاء رقم الأعمال والمداخيل الناتجة عن أنشطة جمع وتسويق وبيع الحليب الطازج من الرسم على القيمة المضافة والضريبة على المداخيل، تمديد الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على تسويق الدجاج والبيض الطازج إلى غاية نهاية 2024، فضلا عن الإعفاء من هذه الضريبة على كل البقوليات.

زيارات لمصلحة الغابات الأمريكية إلى الجزائر

تعزيز الشراكة في مكافحة الحرائق وإدارة مجمعات المياه

قام وفد من مصلحة الغابات الأمريكية التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية، بزيارتين رسميتين إلى الجزائر خلال الأسبوعين الماضيين، حيث التقى الوفد مع ممثلي الحكومة لتنسيق الدعم الفنّي لتخطيط القدرة على مواجهة الكوارث وإدارة مجمعات المياه، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز أنظمة التأهب والاستجابة لحرائق الغابات.

وأوضح بيان لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر تلقت "المساء" نسخة منه، أن الوفد الأمريكي ركز على الاستعداد لحرائق الغابات والتقى بأطراف من الحكومة الجزائرية بما في ذلك المديرية العامة للغابات، والحماية المدنية، ووكالة الفضاء الجزائرية، والمكتب الوطني للأرصاد الجوية والمعهد الوطني لبحوث الغابات، حيث تبادل الجانبان المعلومات حول الأساليب الحالية للتأهب لحرائق الغابات، بما في ذلك ما يخص الموارد البشرية والمؤسسية والمعدات. كما أكد الجانبان التزامهما بالتعاون في مجال خدمة الغابات الأمريكية وإدارة مجمعات المياه، من خلال العمل مع المديرية العامة للغابات، والوكالة الوطنية للسدود والتحويلات التابعة لوزارة الموارد المائية.

م.خ

Ooredoo وسونلغاز تبحثان فرص الشراكة

في خطوة تهدف إلى استغلال التعاون مع مختلف الفاعلين الرئيسيين في السوق الجزائرية، حظي المدير العام لمؤسسة Ooredoo، روني طعمه، باستقبال من قبل الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز، مراد عجال، حيث تم خلال اللقاء الذي جرى بمقر مجمع سونلغاز، وفقا لبيان Ooredoo التطرق إلى إمكانيات شراكة استراتيجية بين المؤسستين. وشكل اللقاء حسب نفس المصدر فرصة لمناقشة إمكانية شراكة بين Ooredoo ومجمع سونلغاز في ميدان الرعاية الرياضية.

ي . ن

El Massa
المساء
يومية وطنية إخبارية
ملف
الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
info@el-massa.com www.el-massa.com

4 سنوات في مسار الجزائر الجديدة

5

بعد أربع سنوات من تولي الرئيس تبون سدة الحكم

مكاسب اجتماعية والمواطن أولوية الأولويات

▪ زيادات بـ47 من المائة في الأجور ▪ 2895 مليار دولار تحويلات اجتماعية مباشرة ▪ منحة جزافية للتضامن للفئات بدون دخل ▪ استفادة 9 ملايين عائلة من دعم الدولة ▪ تسجيل نصف مليون وحدة سكنية في 2024 ▪ سكنات الدولة بمواد محلية الصنع

تمر اليوم أربع سنوات، على تولي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، سدة حكم الجزائر الجديدة، والتي حققت خلالها الجبهة الاجتماعية مكاسب هامة، تجسدت من خلال عدة قرارات تاريخية، من بينها إقرار زيادات كبيرة في الأجور ستصل في سنة 2024 إلى 47 من المائة، بالإضافة إلى تثمين المنح ومعاشات المتقاعدين، ورفع منحة المستفيدين من منحة البطالة، لتصب كل هذه الإجراءات وغيرها في إطار مسعى صون كرامة المواطن التي أكد القاضي الأول للبلاد انها خط أحمر لا يمكن المساس به.

أسماء منور

حرص رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على أن تكون السنة الرابعة من عهدته الرئاسية سنة الإنجازات وتحقيق المكتسبات خاصة للمواطن الذي يعتبر أولوية في برنامج رئيس الجمهورية، وهي المكاسب التي لقيت استحسانا واسعا لدى المواطن، ليجدد العهد مع الطابع الاجتماعي للدولة الذي تضمنه برنامجه الرئاسي، والذي يعد ركيزة من ركائز سياسة البلاد.

ولتعزيز الحماية الاجتماعية، تضمّن قانون المالية، تأسيس منحة جزافية للتضامن تمنح للفئات الاجتماعية بدون دخل، لاسيما أرباب العائلات والعائلات والأشخاص، والأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة، وكذا الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يستوفون شروطا تحدد عن طريق التنظيم، كما تم فتح حساب تخصيص خاص عنوانه "صندوق النفقة"، تدفع الدولة عن طريقه مقابل النفقة المحكوم بها للمستفيدين منها، وتتولى وزارة العدل تحصيل هذه المبالغ من المدينين بها وفقا لآليات خاصة.

واستطاعت الجزائر الجديدة بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون، في ظرف أربع سنوات رغم الصعاب والظرف الدولي المضطرب، تحقيق الأهداف الاجتماعية، عبر التزاماته الـ54، والتي تجسدت فعليا من خلال إقرار زيادات دورية هامة في أجور الجزائريين بنسبة ستصل في غضون 2024 إلى 47 من المائة، لصون كرامتهم وضمان العيش الكريم لهم. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى إقرار زيادات في منحة البطالة، حيث كانت مسألة تخفيض مستويات البطالة في الجزائر، لاسيما لدى فئة الشباب، موضوع اهتمام ومتابعة خاصة من قبل السلطات العمومية، ويتجلى ذلك من خلال الجهد المبذول لتعزيز آليات الاقلاع الاقتصادي الذي يشكل مصدرا أساسيا لاستحداث مناصب الشغل وخلق الثروة.

ولتكريس هذا المسعى، تم تدعيم هذه القرارات بحزمة من النصوص التشريعية والتنظيمية، لاسيما تلك المؤطرة للاستثمار، والعقار الاقتصادي، ومجمل التدابير القانونية والعملياتية المتعلقة بتسهيل وترقية الفعل الاستثماري، لاسيما من خلال التأسيس للقانون الأساسي للمقاول الذاتي وتحيين الأحكام الضريبية قصد إرساء مناخ أعمال جذاب، ضمن رؤية تنموية شاملة ومندمجة

وشرعت الدولة منذ سنة 2020، في اعتماد قاعدة أساسية لخلق النشاطات الاقتصادية وزيادة فرص العمل اللائق وتكثيف النسيج الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد، من خلال القرارات الثورية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية والهادفة إلى ترقية التشغيل وتعزيز القدرة الشرائية لمختلف فئات المجتمع، على غرار قرار إدماج المستفيدين من أجهزة المساعدة على الادماج المهني والاجتماعي والتأسيس لمنحة طالبي الشغل لأول مرة.

2895 مليار دولار تحويلات اجتماعية مباشرة

وكان من بين التزامات رئيس الجمهورية حماية القدرة الشرائية للجزائريين، التي تعد مسألة حيوية تكتسي أقصى درجات الأهمية لديه، في إطار الحرص على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية المكرس في بيان أول نوفمبر وفي الدستور، من خلال وضع المواطن ضمن أولوية الأولويات مهما كانت الظروف. ولتحقيق هذه المقاربة، عكف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ انتخابه على وضع التدابير اللازمة لتجسيد هذا البعد لاسيما ما تعلق بالرفع من حجم التحويلات الاجتماعية ومجابهة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الصحية المترتبة عن جائحة كورونا، وتجلى ذلك من خلال تطو مبلغ التحويلات الاجتماعية المباشرة من 2714 مليار دينار سنة 2023 إلى 2895 مليار دينار سنة 2024، أي بزيادة تقدر بـ181 مليار دينار، وما يعادل 19.17 بالمائة من ميزانية الدولة لسنة 2024، بما فيها دعم المواد الأساسية للاستهلاك والربط بالكهرباء والغاز والمياه، حيث تم حشد أزيد من 644 مليار دينار لهذا الغرض بعنوان سنة 2024.

ومن بين الإجراءات المدرجة في إطار الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، تثمين الأجور والرواتب، لفائدة أكثر من 2.8 مليون موظف وعون متعاقد بقطاع الوظيفة العمومية على مدى سنتين بأثر مالي قدره 341 مليار دينار لسنة 2023 و578 مليار دينار ابتداء من سنة 2024. بالإضافة إلى رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 11 من المائة، وتثمين الأجور بنسبة 47 من المائة ورفع معاشات التقاعد بنسبة وصلت الى 33 من المائة، بتخصيص غلاف مالي قدره 600 مليار دينار.

ومن بين التدابير التي تحمل الطابع الاجتماعي، رفع منحة البطالة الموجهة لمرافقة طالبي العمل لأول مرة، من 15 ألف دينار إلى 18 ألف دينار، لتلبية حاجياتهم الأساسية وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، بتكلفة إجمالية بلغت 315.8 مليار دينار منذ تأسيس الجهاز، مع العمل على توفير مناصب دائمة لهم من خلال استدعائهم لإجراء مقابلات عمل، والرفع من مؤهلات البطالين من خلال توجيههم للتكوين في مراكز التكوين المهني. كما تم إقرار تخفيف العبء الضريبي من خلال مراجعة سلم الضريبة على الدخل الإجمالي لكل فئات الأجراء بموجب قانون المالية لسنة 2022 بأثر مالي قدره 174 مليار دينار. بالإضافة إلى إعفاء من يقل دخلهم عن 30 الف دينار في الشهر من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي.

توفير الدعم لـ9 ملايين عائلة جزائرية

ولتعزيز آليات الإنعاش الاقتصادي، عملت الجزائر الجديدة على ترقية الاستثمار ودعم الشراكات لتحقيق التنمية العادلة، وتعزيز بيئة ملائمة للابتكار وريادة الأعمال، خاصة لدى فئة الشباب والنساء، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، من خلال التركيز على النمو والقدرة على الصمود، بهدف تحقيق التنمية في المسائل الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، والتي تندرج ضمن أولويات الدولة، حيث اتخذ الرئيس هذه السنة حزمة من القرارات الهامة تجسيدا للطابع الاجتماعي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، التي مست أزيد من 9 ملايين عائلة جزائرية.

ومن بين القرارات الهامة التي ميزت 2023، إدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل في مناصب عمل دائمة، حيث مس هذا الإجراء أزيد من نصف مليون مدمج، ولتوسيع التغطية الاجتماعية، وامتصاص العمل في القطاع الموازي وإدماجه ضمن القطاع الرسمي، بلغ عدد المستخدمين المصرح بهم للضمان الاجتماعي أزيد من 400 ألف عامل نهاية سبتمبر 2023، مقابل 393.367 عامل نهاية سبتمبر 2022، بينما بلغ عدد المستفيدين من التغطية الاجتماعية في نظامي الأجراء وغير الأجراء، أزيد من 29 مليون مواطن، كما ارتفعت مداخيل منظومة الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية، الى 1.243 مليار دينار مقابل 1.020 مليار دينار، خلال نفس الفترة من سنة 2022، أي بزيادة قدرت بـ21.9 من المائة.

عناية رئاسية بملف السكن

ويكتسي ملف السكن، أهمية بالغة لدى القاضي الأول البلاد، الذي خصص له عناية خاصة نابعة من إدراكه العميق بأهمية هذا الملف الحيوي، من خلال مرافقة جهود الدولة لترقية وإنعاش كل القطاعات، لاسيما الاستراتيجية منها، ضمن الطريق الصحيح الذي تسير فيه الجزائر الجديدة تكريسا للطابع الاجتماعي، وهو ما جعلها من الدول القليلة والرائدة في ضمان الحماية الاجتماعية لمواطنيها، والتي تكللت بإنشاء الاف الوحدات السكنية. وتحولت الحركية التي يشهدها قطاع السكن إلى ثورة، نظرا للأثر الاقتصادي والاجتماعي الهام الناتج عن عملية توزيع السكنات، ما يجعل الجزائر قلعة لا أحد يستطيع الاقتراب منها، لاسيما وأن الانجازات المحققة خالفت توقعات دعاة الشر، الذين كانوا يتنبؤون بحدوث اضطرابات في البلاد بسبب السكن أو البطالة. وأكد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة، أن المشاريع السكنية بمختلف الصيغ ستبقى مستمرة، وأن السكن سيظل من أولويات الدولة، بالنظر لعقلية الجزائري الذي يريد تملك منزله ويشعر بأنه يعيش في العراء إذا كان مستأجرا، مجددا حرصه على حماية الطبقة المتوسطة كونها ركيزة البلاد يفقد المجتمع توازنه إذا انهارت. وتمكنت الجزائر في غضون أربع سنوات، من قطع أشواط طويلة في مجال بناء السكنات، التي أصبحت بفضل قرارات رئيس الجمهورية التاريخية، تجسد بسواعد ومواد أولية جزائرية محلية الصنع، بعد أن وضع حدا للوضع السابق الذي ساده الاعتماد على الاستيراد واستنزاف العملة الصعبة. وبلغة الأرقام، تم تسجيل 460 ألف وحدة سكنية بمختلف الصيغ في إطار قانون المالية لسنة 2024، من بينها 230 ألف سكن ريفي، ويتوزع هذا البرنامج السكني 130 ألف سكن عمومي إيجاري، 20 ألف سكن ترقوي عمومي، 230 ألف سكن ريفي و80 ألف تجزئة اجتماعية، وسيسمح إنجاز المشاريع المقررة في هذا الإطار بتخفيض نسبة معدل اشغال السكن إلى 4.18 بنهاية 2024 مقابل 4.25 بنهاية 2023، وينتظر أن يتراجع إلى 4.12 بنهاية 2025. ولتجسيد مختلف برامج قطاع السكن العام المقبل، تضمن مشروع قانون المالية لـ2024 رخص التزام بقيمة 1104.32 مليار دينار، أي زيادة نسبتها 100 بالمائة مقارنة بـ2023، واعتمادات دفع بقيمة 564.313 مليار دينار. وبموجب قانون المالية الجديد، سيتم وضع تحت تصرف البنك الوطني للإسكان المستحدث رسميا اواخر 2022، تمويل برامج السكن العمومي للإيجار، ومختلف الوسائل والشبكات المختلفة الرئيسية والثانوية، بالإضافة إلى المساعدات الأولية ومساهمات الدولة للحصول على السكن، بدلا من الصندوق الوطني للسكن.

استاذ المالية والاقتصاد بجامعة البليدة حكيم بوحرب لـ"المساء":

التغييرات الهيكلية التي شهدتها الجزائر عززت الجبهة الاجتماعية بقوة

أكد الخبير في المالية والاقتصاد بجامعة البليدة 2، حكيم بوحرب، أن الجهود التي قامت بها الدولة من أجل تحسين القدرة الشرائية لفئات العمال والمتقاعدين وطالبي الشغل والإدماج، خلال الأربع سنوات الأخيرة، هي تكريس للتوجهات الاجتماعية التي أقرها رئيس الجمهورية ضمن معركة استرجاع وصون كرامة الجزائريين، مشيرا إلى أن الأرقام المحققة في هذه الفترة، هي بمثابة اعادة اعتبار لقيمة الجهد والعمل في ظل ظرف اقتصادي صعب.

أسماء منور

قال بوحرب في اتصال مع "المساء"، إن الجزائر تشهد تغيرات هيكلية في الاقتصاد، ضمن استراتيجية الرئيس عبد المجيد تبون، التي تستهدف القطاعات المحركة لعجلة التنمية، التي تكون نتائجها خلق مناصب الشغل، وتحقيق الاقلاع الاقتصادي، وتعزيز الجبهة الاجتماعية بقوة.

وأضاف الأستاذ أن مناصب العمل التي ستخلقها المشاريع الجديدة، ستخدم الاقتصاد، حيث قدمت الدولة عدة تحفيزات للقطاع الخاص، للمساهمة في تحقيق المسعى الوطني الذي أكد عليه الرئيس أكثر من مرة، مشيرا إلى أن الأرقام الأخيرة المعلن عنها من قبل وزارة العمل تعزز هذا الطرح. وأوضح أن تكريس العدالة الاجتماعية بين السكان وتحقيق تنمية متوازنة بين الريف والمدنية، بالإضافة إلى اعادة بعث المشاريع المتوقفة، من شأنها تحقيق مقاربة اقتصادية قائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للجزائريين، والتخلي عن الاستيراد، بالإضافة إلى امتصاص نسبة كبيرة من البطالة، وضمان مناصب عمل للشباب. وحسب الخبير، تميزت سياسة التوظيف من 2020، بتنمية المناطق المعزولة الواقعة في الجنوب، التي خصصت لها مشاريع تنموية هامة خالقة للثروة والعمل، كما هو الحال بالنسبة لولاية تندوف، التي ستصبح قاطرة للاقتصاد الوطني، بعد أن عانت لسنوات من التهميش من قبل النظام السابق. كما أكد أن الجزائر حققت خلال سنة 2023 قفزة نوعية في مجال التوظيف من خلال فتح أزيد من 250 ألف منصب عمل جديد، ما يقابله ارتفاع هام في وعاء الاشتراكات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي، والتي من شانها الحفاظ على التوازنات المالية لها من جهة، وضمان معاشات المتقاعدين، من خلال انعاش مداخيل صندوق التقاعد، الذي شهد هو الآخر تراجعا كبيرا في نسبة العجز الذي لم يتم تسجيله قبل 2020، حيث كان على حافة الإفلاس. وأضاف أن الارقام الأخيرة الصادرة عن وزارة العمل، تترجم العناية الكبيرة التي يوليها رئيس الجمهورية، لتحسين ظروف معيشة المواطنين، بكل فئاتهم حيث أكد أكثر من مرة خلال اجتماعات مجلس الوزراء، أن حماية القدرة الشرائية والرعاية الاجتماعية، ستبقى من بين الأولويات التي توليها الدولة اهتماما خاصا، وتعمل على رصد ما أمكن من موارد مالية لها، لاسيما لصالح الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدود والفئات الهشة.

El Massa
المساء
يومية وطنية إخبارية
الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
info@el-massa.com www.el-massa.com

سنوات في مسار الجزائر الجديدة

المنظومة التربوية في صلب اهتمامات رئيس الجمهورية

قرارات جريئة ومكاسب غير مسبوقة

» المدرسة الرقمية.. الاستمرار في عصرنة التعليم » إعادة النظر في رواتب الأساتذة والإفراج عن القانون الأساسي الخاص
» توظيف أساتذة لتأطير اللغة الانجليزية والتربية البدنية في الابتدائي

تعزز قطاع التربية الوطنية سنة 2023، بمكاسب هامة تجسيدا لالتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي وضع المنظومة التربوية في صلب اهتماماته، ليعيد للمدرسة الجزائرية قيمتها الحقيقية، باعتبارها منارة للعلم وحاضنة لأجيال المستقبل، من خلال الارتقاء بها إلى مصاف الأنظمة المتطورة في العالم والقفز بمؤشراتها إلى مراتب متقدمة في التصنيفات الدولية، حيث حرص الرئيس على عصرنة المنظومة التربوية وفق استراتيجية تقوم على المساواة والجودة، إضافة الى تحسين الحياة الاجتماعية لمستخدمي القطاع وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في استقرار القطاع.

إيمان بلعمري

سجل مختصون ومتابعون للشأن التربوي في الجزائر أن السنة الدراسية 2022/ 2023، كانت "موفقة ومميزة"، بالنظر للمكاسب المحققة بفضل قرارات رئيس الجمهورية، بداية بالرجوع إلى التنظيم العادي للتمدرس والشروع في تسيير حزمة من العمليات والإنجازات غير المسبوقة، على راسها التخفيف الفعلي لثقل المحفظة واعتماد الكتاب الرقمي، واستمرار تزويد المدارس الابتدائية باللوحات الإلكترونية، وإقرار اللغة الانجليزية في السنة الثالثة من التعليم الابتدائي، وهو الإجراء الذي تجسد في وقت قياسي، حيث تم، لهذا الغرض، توظيف ما يزيد عن خمسة آلاف أستاذ لتأطير هذا التحول غير المسبوق، مع إقرار حجم ساعي مدته 90 دقيقة وإعداد كتاب مدرسي ومنهاج خاص، ابتداء من الموسم الدراسي المنصرم على أن يتم الانتقال إلى مستويات أخرى خلال السنوات المقبلة، إضافة إلى تنصيب شعبة الفنون في التعليم الثانوي وصولا إلى التنظيم المحكم لامتحان تقييم مكتسبات مرحلة التعليم الابتدائي. وتواصلت جهود الرئيس تبون خلال السنة الدراسية 2024/2023، حيث تم تجهيز 1200 مدرسة ابتدائية باللوحات الرقمية وإقرار اللغة الانجليزية في السنة الرابعة من التعليم الابتدائي مع توظيف 4144 أستاذ، إضافة إلى توظيف 12877 استاذ متخصصا في مادة التربية البدنية والرياضة المدرسية لأول مرة منذ الاستقلال، وتوظيف 400 مرافق للحياة المدرسية للأطفال المصابين بطيف التوحد.

وحرص رئيس الجمهورية على تعزيز تعليم المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية في الثانويات، حيث سهر القطاع على ترقية تعليم المواد العلمية خاصة الرياضيات، مراعاة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، من خلال إنشاء ثانوية متخصصة للرياضيات (الثانوية المتخصصة محند مخبي بالقبة)، التي أوكلت إليها، زيادة عن المهام المنوطة بها، مهمة ضمان تنظيم بيداغوجي خاص ومتخصص، يساهم في تنمية ملكة البحث والابتكار لدى هذه الفئة من التلاميذ ويكسبهم معارف وتكوين علمي متخصص للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وتحضير التلاميذ المرشحين للمشاركة في مختلف المنافسات العلمية الوطنية والدولية، لاسيما الأولمبياد. في هذا الصدد، تحسن ترتيب الجزائر في منافسات الأولمبياد العربية والقارية وموقعها في المنافسات العلمية الدولية، آخرها حيازة الجزائر على ميداليتين برونزيتين وأربع شهادات شرفية في الأولمبياد الدولية للرياضيات التي جرت بشيفا باليابان في جويلية 2023 مع تقدم في الترتيب العالمي بـ17 رتبة، والمرتبة الثانية عربيا وإفريقيا لأول مرة. وتأمينا لاستقرار قطاع التربية الوطنية، كلف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الحكومة بالإسراع في الإفراج عن القوانين الأساسية للأستاذ وذلك قبل نهاية شهر ديسمبر الجاري، بعدما شاركت نقابات القطاع في إعداده. ومن شأن القانون الأساسي الجديد الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، الذي شرع في تجسيده على أرض الواقع، أن يعيد الطريق لتجسيد إصلاحات تربوية شاملة، تضمن استقرار القطاع على المدى البعيد، لاسيما وان مستخدمو التربية عقلوا آمالا كبيرة عليه لأجل افتكاك حقوقهم كاملة غير منقوصة عن طريق التصنيف وإعادة التصنيف، اضافة الى تقليص الحجم الساعي للأساتذة في المراحل التعليمية الثلاث بعد إعفائهم من الأشغال غير البيداغوجية، وهو ما اكده قويدر يحياوي الأمين الوطني المكلف بالتنظيم بالنقابة الوطنية لعمال التربية في مكالمة هاتفية مع "المساء".

وتجسيدا لالتزاماته التي كان قد أعلن عنها سابقا، واصل رئيس الجمهورية خلال السنة الرابعة من توليه سدة الحكم، في الاستجابة لانشغالات المعلمين والأساتذة، حيث أمر بالترسيم الفوري لكل المعلمين والأساتذة المتعاقدين في قطاع التربية، والذين قارب عددهم الستين ألفا، وهو ما يعكس العناية الخاصة التي يوليها الرئيس تبون بهذه الفئة التي تقع على عاتقها مهمة تكوين النشء، وقد ساهم قرار الرئيس تبون بشكل واضح في تخفيف الضغط على هذه الفئة التي طالبت في العديد من المناسبات بإدماجها في مناصب قارة. ضمن هذه الرؤية، كان الرئيس تبون قد طالب الحكومة بأن تنكب على مراجعة مرتبات المعلمين في خطوة ترمي إلى تحسين مستواهم المعيشي، كما عمل الرئيس تبون على إشراك كافة الفاعلين في قطاع التربية، من خلال حرصه على الاستماع لمختلف الانشغالات المطروحة من طرفهم.

هذه القرارات، التي باركها الشركاء الاجتماعيون، عكست الاهتمام الخاص الذي يوليه رئيس الجمهورية لمختلف الانشغالات المعبر عنها من قبل مختلف مكونات الأسرة التربوية، وعلى رأسها المعلمون والأساتذة، لجعل القطاع يواكب التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري ومسايرا للتطورات التكنولوجية المتسارعة. وهو الذي كان قد شدد عند اعتلائه سدة الحكم في البلاد، على ضرورة مراجعة البرامج التعليمية، وأمر بالاستغلال الأمثل والأنجع للهياكل والمؤسسات وكل الإمكانات الموجودة، بطريقة تسمح بالحفاظ على القدرات المالية للدولة والاستفادة منها لصالح القطاع التربوي.

مع تجسيد التزام جعل الجامعة قاطرة للاقتصادي الوطني

التعليم العالي والبحث العلمي يكسب رهان الرقمنة

» استحداث مدارس وطنية عليا للتعليم العالي » الاهتمام بالتخصصات العلمية المواكبة للتوجهات العالمية » اعتماد اللغة الإنجليزية كلغة للتدريس في الجامعات لأول مرة منذ الاستقلال » توظيف 10 آلاف أستاذ جامعي من حاملي الماجيستير والدكتوراه » رفع أجور الأساتذة وإعادة النظر في قانونهم الأساسي تحفيزات لتمويل المؤسسات الناشئة بالجامعات

شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر الجديدة، خلال أربع سنوات من تولي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، سدة الحكم ترتيبات بيداغوجية جديدة، ساهمت بشكل واضح في ترقية نوعية التكوين والتعليم العاليين، وتحسين جاذبية ومرئية المؤسسات الجامعية على المستوى المحلي أو الدولي، لا سيما وأن مسعى تطوير الجامعة وجعلها قاطرة للنمو ومحرك للاقتصاد الوطني، يدخل في صلب اهتمامات الرئيس، الذي خصص 11 التزاما من ضمن التزاماته الـ54 لمختلف فروع قطاع لتعليم العالي والبحث العلمي.

إيمان بلعمري

أثنى مهنيو قطاع التعليم العالي على القفزة النوعية التي شهدها القطاع والتي تترجمها النتائج الإيجابية المحققة بفضل العديد من محاور الإصلاحات، منذ تولي الرئيس تبون زمام الحكم في البلاد، ما أحدث ثورة كبيرة ساهمت في الرفع من قيمة الجامعة الجزائرية للوصول بها إلى مصاف مثيلاتها المرموقة على المستوى العالمي. تجلت هذه القفزة، خلال السنة الرابع من حكم الرئيس تبون في خطوات كبيرة تم تجسيدها باستكمال مسار رقمنة القطاع وإصدار تعليمات صارمة بالتوظيف المباشر لحاملي الماجستير والدكتوراه مع الحرص على مراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث واعتماد اللغة الانجليزية في البحث العلمي والدفع بها قدما في محيط التدريس الجامعي والبحث العلمي.

كما تم التأكيد على الانفتاح بشكل أكبر على القطاع الاقتصادي مع التوصية بإعادة أمجاد الرياضة الجامعية وما ميز السنة من إطلاق بطولات الرياضات الجماعية ما بين الجامعات والأحياء الجامعية.

على هذا الأساس، عرف قطاع التعليم العالي خلال الموسم الجامعي 2024/2023، على الصعيد البيداغوجي استحداث عروض تكوين جديدة، ومدارس وطنية عليا. كما شرع في تجسيد المخطط الرئيسي لرقمنة القطاع في جانبيه البيداغوجي والخدماتي. وبلغت عروض التكوين الجديدة، 104 عرض تكوين في الليسانس، و245 في الماستر، من بينها 84 عرض تكوين ذو طابع مادي. كما تم فتح عروض تكوين ضمن شبكات موضوعاتية تقوم على الجمع بين عدة مؤسسات جامعية، على غرار "تحلية مياه البحر ومياه المعالجة" التي تجمع بين جامعتين ومدرستين. وتنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية المتعلقة بإيلاء الأهمية البالغة للشعب العلمية، باعتبارها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة، تضاعفت الجهود خلال الموسم الجامعي الحالي، لاستقطاب أكبر عدد من الطلبة في التخصصات والشعب العلمية، حيث تم تعزيز نقاط التكوين في عدة تخصصات من خلال فتح ملحقات تابعة للمؤسسات الجامعية، على غرار العلوم الطبية التي عرفت 14 ملحقة عبر 14 مؤسسة جامعية تابعة لكليات الطب، لضمان التكوين ما قبل العيادي. وهي الاستراتيجية التي يستفيد منها طلبة تخصصي الصيدلة والبيطرة. كما تم تعزيز القطاع بشبكة من المدارس العليا الوطنية، كالمدرسة الوطنية العليا في علوم النانو، ومدرسة عليا في الأنظمة المستقلة، ضمن القطب الجامعي للعلوم والتكنولوجيا بسيدي عبد الله، وإنشاء مدرسة عليا تعنى بالذكاء الاصطناعي، وأخرى تهتم بالرياضيات والإعلام الآلي. إضافة إلى إنشاء مدرسة عليا للتكوين أساتذة الصم البكم. وتقرر تكوين أساتذة التربية البدنية واللغة الإنجليزية للتعليم الابتدائي عبر 7 مدارس عليا، وتكوين أساتذة في اللغة الإنجليزية للابتدائي عبر 8 مدارس عليا.

وتبعا لتوجيهات رئيس الجمهورية باعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنويع التخصصات المواكبة للتوجهات العالمية، شهدت السنة الجامعية تعزيز التكوين في ميدان العلوم والتكنولوجيا، عبر تقديم عروض تأهيل جديدة من بينها 89 عرض تكوين لشهادة مهندس عبر 52 مؤسسة جامعية، لترتفع عروض التكوين في هذا المجال إلى 128، حيث تم لأول مرة تأهيل عروض تكوين عن بعد عبر 12 جامعية نموذجية، مقسمة على 6 شهادات ليسانس و9 شهادات ماستر. كما قرر قطاع التعليم العالي اعتماد مسار التكوين عن بعد في عدة جامعات، فضلا عن ادراج الشهادة المزدوجة، التي سمحت لحاملي شهادة البكالوريا بمزاولة الدراسة في تخصصين في آن واحد، وذلك عبر 6 جامعات نموذجية تتيح للطالب سلك مسارين ليتحصل على شهادتين جامعيتين.

تجسيد المخطط الرقمي لتحقيق 0 ورق في مختلف المعاملات

الاتجاه نحو تسيير رقمي للجامعة سواء في جانب التعليم أو التسيير، أمر دعا إليه رئيس الجمهورية في عديد المناسبات، وعلى هذا الأساس، سارعت مصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تنفيذ مخططها الذي يستند على 12 رهانا، و7 محاور استراتيجية و16 برنامجا و102 برنامج عملياتي. كما حرصت على رقمنة جميع مراحل التسجيلات الخاصة بالدخول الجامعي 2024/2023، سواء ما تعلق بالجانب البيداغوجي أو الخدماتي، لاحداث القطيعة مع الممارسات السابقة. وأطلقت ذات الهيئة عدة منصات من شانها تسهيل التعاملات الخاصة بالأسرة الجامعية، على غرار إطلاق منصة رقمية خاصة بمتابعة الاشراف على الأطروحات، وأخرى خاصة بترصات الادارين والتقنيين، ومنصة رقمية تتعلق بتسيير وتسهيل حركية الطلبة من وإلى الجزائر. والتي تشهد تزايد في وتيرتها.

كما ركزت الوزارة على تحسين قطاع الخدمات الجامعية، حيث أطلقت عديد المنصات الرقمية، تتعلق بتوزيع تذاكر الإطعام، من خلال تقنية التعرف على وجه الطلبة. وتسمح هذه الخدمة بتسهيل عملية حصول الطلبة على تذكرة الاطعام من جهة، كما تسمح بمراقبة تسيير الخدمات من قبل المسؤولين من جهة أخرى، اضافة إلى اطلاق منصة رقمية تساهم في تعزيز الأمن بالإقامات الجامعية من خلال مراقبة دخول وخروج الطلبة.

اعتماد اللغة الإنجليزية كلغة للتدريس في الجامعات

اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اللغة الانجليزية كلغة للتدريس بدء من الموسم الجامعي 2024/2023، وتم على هذا الأساس إلزام الناجحين الجدد في البكالوريا بتعلم اللغة الانجليزية عبر المنصة الرقمية، قبل التحاقهم بالجامعات. ولضمان نجاح العملية، اتخذت الوصاية منذ بداية الموسم الجامعي 2023/2022 إجراءات عديدة، بداية بفتح المجال لتكوين الأساتذة في ليسانس لغة انجليزية عبر الجامعات التي تضمن هذا التكوين، وبعدها فتح مراكز تكثيف اللغات في مؤسسات التعليم العالي من أجل الانطلاق في تكوين الأساتذة والطلبة للحصول على الأقل على مستوى B2 أو C1، إضافة إلى تصميم منصة رقمية للتكوين عن بعد في اللغة الإنجليزية بالتعاون مع الجامعة الأمريكية MIT للتكنولوجيات. كما ألزمت الوزارة كل الأساتذة بالتسجيل في مراكز التكوين المكثف للغات للحصول على المستوى المطلوب للتدريس.

مراجعة أجور الاستاذة ورفع منحة الطلبة الجامعيين

ادراكا منه لأهمية تحسين الجانب الاجتماعي للأستاذ الجامعي وبأن هذه الفئة تعتبر المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها في كل القطاعات، أمر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه اجتماعا لمجلس الوزراء، شهر ماي المنصرم بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والقانون الأساسي الخاص بهم. كما وافق القاضي الأول في البلاد على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمنة توظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه "البطالين" ضمن المناصب الجامعية، فشهد القطاع أكبر عملية توظيف في تاريخ الجامعة الجزائرية حيث تم توظيف 10 آلاف أستاذ جامعي من حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير، بأثر مالي قدر بـ14 مليار دينار.

كما شرعت الوزارة الوصية شهر نوفمبر المنصرم في توظيف 1904 أستاذ استشفائي جامعي، حيث يمثل هذا العدد نسبة ارتفاع بـ40 بالمائة من المجموع الاجمالي للأساتذة الاستشفائيين البالغ 4775 أستاذ.

ووصل إجمالي عدد الأساتذة عبر 114 مؤسسة إلى أكثر من 70 ألف أستاذ بمعدل تأطير يعادل أستاذ لكل 22 طالب.

ويعتبر تحسين الجانب الاجتماعي للطلبة، كذلك من صميم اهتمامات رئيس الجمهورية الذي قرر رفع منحة الطلبة الجامعيين من 1300 دينار إلى 2000 دينار، ريثما يتم إعداد تصور جديد شامل لمنظومة الخدمات الجامعية، وهي الالتفاتة التي ثمنتها أغلب التنظيمات الطلابية التي أكدت أنها تعكس اهتمام الرئيس بهذه الشريحة، من خلال ضمان التكفل التام بكل متطلباتها، لتحسين الوضعية الاجتماعية للطلبة والمساهمة في ترقية القطاع.

تحفيزات للطلبة لخلق مؤسساتهم الناشئة

إيمانا منه بأهمية إسهام الفئة في تنمية الاقتصاد الوطني، حرص القاضي الأول في البلاد على دعم الشباب الجامعيين ومساعدتهم على إنشاء مؤسسات مصغرة، من خلال خلق المناخ الملائم لبروز جيل جديد من المقاولين الجامعيين وتسخير صندوقين لتمويل هذه المشاريع، يتعلق الأمر بالصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي بإمكانه تمويل الشركات المبتكرة من 500 مليون سنتيم إلى 15 مليار سنتيم، حسب البطاقة التقنية للشركة واحتياجاتها وصندوق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تقوم بتمويل مشاريع الطلبة المبتكرين، ابتداء من مليون سنتيم إلى 1 مليار سنتيم، وذلك على اختلاف المشاريع ونوعية النشاط والبطاقة التقنية للمشروع التي تحدد المبلغ الذي يحتاجه المشروع.

بناء على ذلك، قطعت الجزائر التي انطلقت من الصفر، أشواطا كبيرة في مجال المؤسسات الناشئة وفي المقاولاتية والابتكار، حيث احتلت المرتبة السادسة إفريقيا وهي تحصي اليوم نحو 6000 مؤسسة ناشئة.

في ذات المجال، تم الاتفاق مع الشريك الصيني على إيفاد 300 شاب جزائري من أصحاب هذه المؤسسات إلى الصين على دفعات، في إطار دورات تدريبية ومسابقات، ضمن برنامج شامل يرمي لتكوين حاملي المشاريع في عدة دول من بينها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

El Massa
المساء
يومية وطنية إخبارية
ملف
4 سنوات في مسار الجزائر الجديدة
الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
info@el-massa.com www.el-massa.com

4 سنوات من الإصلاحات العميقة لأخلقة الحياة العامة

حرب ضروس على الفساد وثورة في التشريع

أولى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ انتخابه عناية فائقة لمحاربة الفساد بشتى أشكاله بهدف بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، حيث عقد العزم على السهر على حسن تطبيق القانون ضمانا لحقوق الأفراد وحرياتهم، مع إيلاء عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض، تجسيد العديد من الالتزامات الرئاسية، لاسيما المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها، بغية مواصلة مسيرة البناء التي تكون ركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن ورخائه.

أسماء منور

ارتكز عمل قطاع العدالة في الجزائر الجديدة بعد أربع سنوات من انتخاب السيد عبد المجيد تبون، على مبادئ الشرعية والمساواة والحياد، وهو الأمر الذي مكنها من قطع أشواط هامة في مسار حماية الحريات الفردية والجماعية ومكافحة الجريمة بكافة أشكالها، لاسيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وفي مسار بسط قواعد ومبادئ المحاكمة العادلة وفقا للمعايير الدولية، وحماية حقوق الدفاع، بالإضافة إلى ممارسة دور فاعل في مجال حقوق الإنسان وتحديث مراجعة التشريعات والمساهمة في نشر الوعي والثقافة القانونية وتعزيز استقلالية القضاء.

وشهد قطاع العدالة ثورة تشريعية ضمن مسار الإصلاح الشامل لرئيس الجمهورية، بغية جعله قضاء مواطنة عصري يعمل بمقاييس الجودة، مع التركيز على هدف مكافحة الفساد وأخلقة العمل القضائي والحياة الاقتصادية والإجتماعية، من خلال وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي إلى ضمان شفافية تسيير المال العام والابتعاد عن المحاباة وفصل المال الفاسد عن السياسة.

وتدعم مسار إصلاح العدالة في 2023 بترسانة من القوانين والتشريعات، التي تهدف في مجملها إلى إعداد تشخيص دقيق للوضعية واقتراح تدابير مناسبة لإرساء قواعد نظام قضائي صلب وفعال، قادر على الاستجابة لتطلعات المواطن وعلى المساهمة في بناء دولة القانون، والهدف من وراء ذلك تصالح المواطن مع مؤسسات بلاده وخاصة استرجاع ثقته في العدالة. ومن أبرز مفاصل مواصلة ثورة التشريع في قطاع العدالة، عرض قانون مكافحة التزوير واستعمال المزور، تنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، الرامية إلى إعداد نص خاص لمعالجة ظاهرة التزوير والتصدي لها بالصرامة اللازمة، في إطار الالتزامات الرئاسية المتعلقة بأخلقة الحياة العامة، حيث تم إدراج كل جرائم التزوير واستعمال المزور المنصوص عليها في قانون العقوبات ضمن هذا القانون الجديد، الذي يشمل مجال تطبيقه، تزوير الوثائق والمحررات، التزوير للحصول دون وجه حق على الإعانات الحكومية أو الإعفاءات أو التزوير للتهرب من الالتزامات، تزوير النقود والسندات المالية والذي قد يشمل المعاملات الرقمية، تقليد الأختام والطوابع والدمغات والعلامات، شهادة الزور واليمين الكاذبة، وانتحال الوظائف والألقاب والأسماء.

ومواصلةً للجهود التي تبذلها الدولة لحماية المال العام، وضمن تنفيذ الالتزامات الرئاسية للرئيس تبون، تم تعزيز وتدعيم الإطار القانوني لمكافحة الإجرام والفساد عن طريق إلغاء الأحكام ذات الآثار السلبية، على تحريك الدعوى العمومية وممارستها من قبل النيابة العامة وكذا إلغاء الأحكام التي فرضت قيودا على أداء الشرطة القضائية وعملها.

كما حظيت مسألة تعزيز الحقوق والحريات بمكانة خاصة في برنامج إصلاح العدالة، التي تجسدت في تعديل الإطار التشريعي لممارسة هذه الحقوق وتمثلت أهم التعديلات في مراقبة مدى ملائمة التوقيف للنظر من قبل وكيل الجمهورية، وتعزيز قرينة البراءة بتأكيد مبدأ التحري عن أدلة الاتهام وأدلة النفي.

وفي مجال تقريب العدالة من المواطن، تم إعداد عدة قوانين تتعلق لاسيما بالتنظيم القضائي والإجراءات المدنية والإدارية، حيث أعيد النظر كلية في شكل ومضمون قانون الإجراءات المدنية، وذلك من خلال تتبع مسار الدعوى المدنية ابتداء من رفعها ثم سيرها ومتابعتها أمام الجهات القضائية إلى غاية صدور الحكم الفاصل في النزاع وتنفيذه، وتبسيط إجراءات التقاضي بجعلها أكثر مرونة ووضوحا، وأقل تكاليف وذات مصداقية لإرساء عدالة فعالة تضمن الفصل في النزاعات في آجال معقولة في ظل احترام حقوق الدفاع، والوجاهية في التقاضي.

كما يجسد هذا القانون المبادئ الأساسية التي تقوم عليها قواعد العدالة والإنصاف وهي المبادئ المكرسة في دستور 2020، والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر، في مجال حماية حقوق الأشخاص في التقاضي، لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ويحدد هذا القانون، الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية العادية والجهات القضائية الإدارية ويتضمن أحكاما تتعلق بالطرق البديلة لتسوية النزاعات عن طريق الصلح والوساطة وتسهيل اللجوء إلى التحكيم الداخلي والدولي. كما شهدت سنة 2023، مراجعة القوانين الأساسية التي تحكم المعاملات التجارية ويتعلق الأمر بالقانون التجاري، الذي يهدف الى تحيين وتحسين الأحكام التي تنظم الشركات من خلال تسهيل إنشائها وتعزيز التدابير الرامية إلى الحفاظ عليها ورفع التجريم عن فعل التسيير والإدارة وتكريس آليات الصيرفة الإسلامية وتحسين مناخ الأعمال وكذا تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي ومرافقتهما.

تجريم عدم دفع نفقة المطلقات

ومواصلة لمسار صون كرامة المواطنين على اختلاف فئاتهم وحماية القدرة الشرائية، شهدت سنة 2023 عرض مشروع القانون المتضمن تدابير خاصة للحصول على النفقة التي يحكم بها القضاء لصالح المرأة المطلقة والأطفال المحضونين، وذلك في إطار إصلاح الإطار القانوني لتدخل الدولة في مجال النفقة، التي تعد التزاما أساسيا يقع على عاتق الزوج إثر فك الرابطة الزوجية، حيث يشكل الامتناع العمدي عن دفعها جريمة يعاقب عليها القانون. وجاءت مراجعة مشروع هذا القانون بهدف إثرائه، بعدما شهد عدة عراقيل بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة، حيث شدد على ضرورة إيجاد آلية قانونية فعالة وناجعة لتسيير الصندوق وتبسيط الإجراءات، لتصل النفقة إلى مستحقيها بكرامة وفي أحسن الأحوال مع تشديد الرقابة لتجنب الاحتيال. وتكون الاستفادة من المستحقات المالية للصندوق بشروط وإجراءات دقيقة، تضمن للدولة ممثلة في وزارة العدل الشفافية في تسيير أموال الصندوق وفق آليات خاصة لتحصيل المستحقات المدفوعة، وتضمن للأطفال والنساء المطلقات الحصول على النفقة المحكوم بها من طرف القضاء وفق شروط وإجراءات بسيطة.

رقمنة قطاع العدالة

وتعد رقمنة العدالة من الجوانب الرئيسية التي ركز عليها رئيس الجمهورية في رؤيته المستقبلية لتطوير جهاز العدالة، وجعله أكثر مرونة وفاعلية في أداء واجباته، حيث شهد القطاع، تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية، من خلال توفير عدة خدمات رقمية على رأسها النيابة الإلكترونية لتسجيل الشكاوى والعرائض، كما يمكن الاطلاع على مآلها بمجرد الولوج الى موقع وزارة العدل. وشهدت سنة 2023، ترقية أساليب التسيير القضائي والإداري من خلال توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضي ومساعدي العدالة، وامكانية التحقق من مصدر الوثائق الإلكترونية، وسحب الأحكام من طرف المحامين، بالإضافة إلى توفير البطاقة المهنية الإلكترونية لقطاع العدالة، التي تسمح للقضاة ومستخدمي قطاع العدالة، من الاطلاع على مسارهم المهني ومعرفة المستجدات الواردة عليه بصفة آنية، مع الحصول على كافة الشهادات والوثائق المرتبطة به، في وقت قياسي وعن بعد وبالتالي إعفائهم من عبء التنقل والمساهمة في ترشيد النفقات من خلال التخلص من الدعائم الورقية، بالإضافة إلى تحقيق الفعالية، النجاعة والشفافية في إدارة وتسيير الموارد البشرية.

نهاية عهد التساهل مع المماطلين في تنفيذ القرارات

تقاليد جديدة في سلوك العمل المؤسساتي

تميزت السنة الرابعة من عهدة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بالصرامة والحزم في تعامله مع كافة المسؤولين المتقاعسين، والمخلين بالتزاماتهم المماطلين في تطبيق قراراته وفق الآجال المحددة، خاصة ما تعلق بالاستجابة للانشغالات الاجتماعية للمواطن. مثلما لم يبخل في التعبير عن رضاه بين الفينة والاخرى لما تحققه بعض القطاعات انصافا لجهودها المبذولة.

م.خ

حرص الرئيس تبون على تقديم ملاحظاته للمسؤولين وتشديده على تطبيق تعليماته وقراراته ميدانيا، عكس ارادته في ترسيخ تقليد جديد في سلوك العمل المؤسساتي، لتفادي الممارسات العشوائية السابقة والتي انعكست بشكل سلبي على الجانب التنموي وتأخر المشاريع الحيوية، خاصة تلك التي لها صلة بالواقعين الاقتصادي والاجتماعي.

ويحكم أنه سبق أن تقلد مناصب هامة في الجماعات المحلية، فضلا عن احتكاكه المباشر بالمواطن، فقد أبان رئيس الجمهورية خلال اجتماعاته مع المسؤولين من وزراء ومنتخبين وولاة، عن تجربته الكبيرة في التسيير المحلي، حيث لا يتوانى في تقديم الحلول للمشاكل المستعصية من أجل الاسراع في الاستجابة لانشغالات المواطن. ومن هذا المنطلق، فلا غرابة في أن يصدر الرئيس تبون قرارات انهاء مهام العديد من المسؤولين بسبب التقاعس في تنفيذ البرامج التنموية والتي تندرج في اطار الالتزام بالطابع الاجتماعي للدولة، حيث لم يتأخر في تنفيذ وعيده، بعد أن أمهل الحكومة في اجتماع سابق لمجلس الوزراء شهر واحد لحصر ما لم يتم تطبيقه، على أن تكون القرارات الاستعجالية منها على رأس الأولويات. وقد أنهى الرئيس تبون خلال هذه السنة، مهام مسؤولين لأسباب موضوعية، على غرار الوزير الأول السابق أيمن بن عبد الرحمان الذي خلفه نذير العرباوي، ليليه بعد أيام وزير الفلاحة والتنمية الريفية محمد عبد الحفيظ هني. كما أنهى مهام كل من والي ولاية غليزان لكحل عياط عبد السلام ورئيس دائرة زمورة بغليزان مسيخ عبد العزيز، لثبوت وجود تقاعس في تطبيق تعليمات الرئيس واكتشاف ما يؤكد وجود تقارير كاذبة تخفي الحقائق، في تنفيذ برامج التنمية بولاية غليزان. وطال قرار إنهاء المهام أيضا مؤخرا عدد من رؤساء الدوائر وهما رئيس دائرة عنابة بن أودينة لمنور وكذا رئيس دائرة لقرارة بولاية غرداية سريم يوسف، بسبب التقصير في أداء المهام المنوطة بهما والإخلال بواجب التحفظ وكذا في إطار حرص رئيس الجمهورية الدائم للتكفل بالانشغالات اليومية للمواطنين، وذلك في الوقت الذي أكد فيه رئيس الجمهورية التزامه بالمتابعة المستمرة لتسيير الشأن العام ووضع المواطن في مركز الأولويات معيار أساسي لتقييم كل الإطارات. ودأب رئيس الجمهورية على توجيه انتقاداته للمسؤولين منذ انتخابه على رأس البلاد، حاثا إياهم في كل مرة على أن يكونوا بمستوى الثقة الممنوحة لهم، مع منح كافة الصلاحيات لهم من أجل تسهيل تنفيذ التعليمات الموجهة لهم، عضلا عن تأكيده على ضرورة أن تواصل الدولة إعادة التأهيل العام والنهوض من آثار المرحلة السابقة التي كانت نتائجها كارثية وتبعاتها جد خطيرة على البلاد.

El Massa
المساء
يومية وطنية إخبارية

الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
info@el-massa.com www.el-massa.com

إنجازات نوعية في السنة الرابعة من العهدة الرئاسية

الدبلوماسية.. استباقية، ندية وبراغماتية خدمة للمصالح العليا للجزائر

» سياسة خارجية استباقية لحل الأزمات الإقليمية وفق الاحترام التام للقانون الدولي » دعم لحق الشعوب في تقرير مصيرها والقضية الفلسطينية عقيدة متأصلة
» الرئيس تبون يرفع من أجل إعادة الدفع بملف الاصلاح الشامل للمنظومة الأممية

حققت الجزائر خلال السنة الرابعة من عهدة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إنجازات متميزة باعتمادها مقاربات جديدة تتكيف مع التحديات الراهنة، التي تؤشر لبروز تحالفات جديدة في إطار موازين القوى، وذلك تماشيا مع برنامجه الرئاسي الذي ضمّنه كل الخطوط العريضة لسياسته الخارجية المستمدة من الثورة التحريرية، المرتكزة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام القانون الدولي، وبناء نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد، مع دعم حق الشعوب في تقرير المصير ونضالها ضد المحتل.

مليكة. خ

والتزم الرئيس تبون بأن يكون للسياسة الخارجية للبلاد، الدور الفاعل لخدمة المصالح العليا للدولة، خاصة في ظل هشاشة الوضع في دول الجوار، مما جعل صون الأمن الوطني من المسائل التي حظيت بالإجماع لدى الرأي العام الوطني، فضلا عن دعم القضايا العادلة في العالم والمسائل المتعلقة بالجوار الإقليمي المباشر وما له من علاقة مباشرة في صد التهديدات الأمنية في المنطقة.

تجسيد أولويات السياسة الخارجية

وحافظ رئيس الجمهورية على النهج الذي قامت عليه الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال عبر تجسيد التوجهات الكبرى وأولويات السياسة الخارجية، من خلال إيلاء أهمية خاصة لإفريقيا وتعزيز وجودها وتأثيرها في منطقتي الساحل والمغرب الكبير، فضلا عن ترقية حركيات التعاون والشراكة والاندماج في كل التجمعات التي تنتمي إليها.

ويجمع متتبعون على أن الدبلوماسية الجزائرية حققت قفزة نوعية من حيث الجودة وعودتها إلى مكانتها الطبيعية، فالشيء الذي كان غائبا عن الدبلوماسية الجزائرية وعاد في عهد الرئيس تبون هو تقسيم العمل، حيث أصبح العمل الدبلوماسي غير محصور على مستوى رئيس الجمهورية أو ما يعرف بالدبلوماسية الرئاسية.

واعتبر متابعون أن رئيس الجمهورية يمارس الدبلوماسية الرئاسية وفقا للدستور ووفقا للقانون الدولي، في حين يمارس وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج هو الآخر دوره الدبلوماسي المحض، بخلاف ما كان سائدا في السابق، وبالتالي يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية دخلت في مرحلة جديدة بالموازاة مع الظروف أو المتغيرات الدولية التي يعيشها العالم اليوم، كما تركزت الجهود على هيكلة العلاقات الخارجية وتقييم تلك التي تربط الجزائر بالشركاء الاستراتيجيين لجعلها قوة توازن، من خلال الأخذ بعين الاعتبار المعطيات البراغماتية والحفاظ على مصالح البلاد، في التعاملات مع الشركاء الأجانب ضمن مقاربة "رابح – رابح"، في الوقت الذي كانت ومازالت فيه الدبلوماسية الجزائرية تفضل الفعالية على السجال.

ولا تألو الجزائر جهدا في لعب دور في مسار تسوية العديد من النزاعات الجهوية، حيث أكد الرئيس تبون في الكثير من المناسبات، على أن مصداقية ونزاهة الدبلوماسية الجزائرية يخولانها لأن تلعب دور الوسيط في حل مختلف الأزمات والقضايا الإقليمية والدولية، على غرار المبادرة التي اقترحها لحل أزمة النيجر بعيدا عن الحل العسكري.

يأتي ذلك في الوقت الذي تعمل فيه الجزائر على الحفاظ على اتفاق الجزائر في مالي تزامنا مع تسجيل نشاط التنظيمات الإرهابية بين الفينة والأخرى، والأمر ذاته مع الأزمة الليبية حيث تطالب بضرورة تبني حل سياسي للأزمة، من خلال حوار ليبي-ليبي يضم كل الأطراف في البلد تحت رعاية الأمم المتحدة، يفضي إلى بناء مؤسسات شرعية عبر انتخابات نزيهة وشفافة تقود ليبيا إلى بر الأمان.

وقد حرصت الجزائر منذ بداية الأزمة في هذا البلد الجار، على حث الفرقاء الليبيين على الانخراط في حوار شامل ترعاه الأمم المتحدة ويرافقه الاتحاد الإفريقي ودول الجوار، من أجل طي صفحة الأزمة، بما يحفظ أمن واستقرار ليبيا ووحدتها وسيادتها، وبما يتوافق وطموحات الشعب الليبي في الأمن والاستقرار والتنمية، حيث تشارك الجزائر انطلاقا من روح التضامن مع الشعب الليبي الشقيق بفعالية، وعلى مختلف المستويات، في كل الجهود الهادفة إلى التوصل لحل يرضي جميع الاطراف.

ولا تزال الجزائر تتمسك بموقفها الثابت إزاء الصحراء الغربية وفقا للشرعية الدولية وطبقا لقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ذات الصلة، حيث تتمسك بالعودة إلى المفاوضات المباشرة بحسن نية، وبدون شروط مسبقة بين طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليزاريو، لإنهاء نزاع طال أمده وتمكين الشعب الصحراوي من التعبير بحرية عن إرادته.

القضية الفلسطينية عقيدة متأصلة في السياسة الخارجية

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد أكدت الدبلوماسية الجزائرية دعمها القوي والدائم للقضية، ولحق الشعب الفلسطيني الشقيق غير القابل للتصرف أو السقوط، بالتقادم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، متأسفة للهرولة نحو التطبيع، انطلاقا من قناعتها بأن القضية تبقى وستبقى عقيدة متأصلة في سياستها الخارجية.

وأمام الاعتداءات الوحشية التي يشهدها قطاع غزة لم تتوقف الجزائر في الإعلان عن مواقفها الرافضة للصمت الدولي المطبق إزاء الابادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، داعية إلى فضح ازدواجية المعايير في تعامل المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية.

وسجلت الجزائر تحفظها على البيان الختامي للاجتماع العربي الطارئ حول الوضع في فلسطين بدورته غير العادية الذي انعقد بالقاهرة خلال الأسبوع الأول الذي تلا عملية "طوفان الاقصى"، بعد أن طالب البيان "بالوقف الفوري للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة" وأدان "قتل المدنيين من الجانبين".

فقد نأت الجزائر بنفسها عن كل ما يساوي بين حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره لإقامة دولة ذات سيادة على حدود 1967، مع ممارسات الكيان الصهيوني التي تنتهك مواثيق وقرارات الشرعية الدولية.

كما تحفظت الجزائر عن المشاركة في قمة مصر للسلام بالقاهرة، لبحث سبل خفض التصعيد في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية، بسبب مشاركة وفد من الكيان الصهيوني، الذي لا يزال يرتكب المجازر الوحشية دون انقطاع، بحق أطفال ونساء وشيوخ قطاع غزة المحاصر والممنوع من الماء والدواء والغذاء والكهرباء، بقرار من سلطات الاحتلال الغاشم أمام أنظار العالم.

والأمر ذاته مع القمة العربية والإسلامية التي انعقدت بالمملكة العربية السعودية والتي وصفت بالطارئة رغم تأخر انعقادها، حيث اكتفت بتمثيل دبلوماسي منخفض تحفظ على الإشارة إلى دور لجنة القدس التي يرأسها العاهل المغربي محمد السادس، بسبب "غيابها" عن الأحداث الحالية.

وسبق للجزائر أن انتقدت في عدة مناسبات لجنة القدس خاصة بعد التطبيع المغربي مع إسرائيل وانخراطها في اتفاقيات ابراهام وما تلا ذلك من انتهاكات واقتحامات مست بحرمة المسجد الأقصى.

كما تحفظ الوفد الجزائري على العبارة الواردة في الفقرة 25 من قرار القمة العربية والإسلامية المتعلقة بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل تحت أي شرط أو ذريعة أو مسمى، قناعة منها بأن قرار إقامة علاقات مع أي دولة كانت "هو قرار سيادي فردي لا يمكن أن يدخل ضمن أي التزام جماعي".

وتتحدث هذه الفقرة عن تبني مبادرة السلام العربية والتي تتمسك بها الجزائر في إطار حل الدولتين، لكنها تتحفظ على فكرة أن يكون ذلك مقدمة لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل.

يأتي ذلك في الوقت الذي تطالب فيه الدبلوماسية الجزائرية في كل موقف إزاء فلسطين بمراعاة مجموعة من الحقائق لخصها وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج أحمد عطاف في أن "في فلسطين احتلالا وأن في فلسطين حقوقا مشروعة لا يمكن أن تضيع أو تذهب سدى وأن في فلسطين شعبا يطالب بحقوقه الوطنية المشروعة طبقا لما أقرته الشرعية الدولية لصالحه بصفة واضحة وثابتة لا تقبل التأويل ولا تقبل التملص ولا تقبل الإنكار".

وإذ يرفض الرئيس تبون الصاق تهمة الإرهاب بنضال الشعب الفلسطيني، فإنه لم يتردد في دعوة أحرار العالم والعرب والهيئات الدولية إلى رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الحقوقية الدولية ضد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

موازاة مع ذلك، تتمسك الجزائر بمنح العضوية الكاملة لفلسطين في منظمة الامم المتحدة، حيث دعا رئيس الجمهورية خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها الـ78 المنعقد بمقر الهيئة الاممية شهر سبتمبر الماضي، إلى عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص.

إعادة الدفع بملف الإصلاح الشامل للمنظومة الأممية

وعلى الصعيد الأممي، لم تكتف الجزائر بموقف المتفرج، بل دعت إلى ضرورة إعادة الدفع بملف الإصلاح الشامل للمنظومة الأممية، من أجل تحسين أدائها وتعزيز كفاءاتها، حيث أكد رئيس الجمهورية مؤخرا أن تلاحق الأزمات والنزاعات بشكل غير مسبوق في العالم يفرض على المجموعة الدولية أكثر من أي وقت مضى التعامل مع ملف إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإلحاح واستعجال كبيرين، مطالبا بتصحيح الظلم التاريخي المسلط على القارة الإفريقية.

وتعتمد رؤية الجزائر في هذا الإطار، على التوزيع العادل أو القاري أو الجغرافي لأعضاء مجلس الأمن، على أن يكون لإفريقيا مقعد دائم في مجلس الأمن، كما تتمسك بأن يكون مجلس الأمن في خدمة مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة لاسيما صنع السلم والأمن الدوليين.

وعليه تتطلع الجزائر التي ستباشر مهمتها على مستوى مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم مطلع السنة القادمة، لترك بصمتها في المجتمع الدولي من خلال حل النزاعات التي تشهدها العديد من مناطق العالم، بالاستعانة بتجربتها المتميزة في هذا المجال.

الجيش الوطني الشعبي يعزز مكانة الجزائر الجديدة دوليا وإقليميا

منظومة دفاع عصرية لصون سيادة وأمن الوطن

■ مواصلة تنفيذ برنامج التطوير للرفع من القدرات القتالية والجاهزية العملياتية ■ كفاءات عالية لتكوين مورد بشري مؤهل يتحلى بالمهنية والاحترافية
■ رفع التحديات باقتدار وكفاءة في ظل محيط جيو-إستراتيجي غير مسبوق ■ الجيش الوطني الشعبي يعمل وفقا للإرادة السياسية للبلاد

حقق الجيش الوطني الشعبي، خلال سنوات قليلة نتائج باهرة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، من باب الدفاع عن مبادئ الثورة المجيدة وصون سيادة وأمن الوطن وحماية الحدود وحرمة الأراضي ووحدة الشعب، إلى جانب مساهمته في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية مدروسة تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية حاجيات السوق الوطنية، وتطوير القاعدة الصناعية للبلاد، حيث وضعت المؤسسة العسكرية بعد تولي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، سدة الحكمة أقدامها باقتدار وكفاءة على طريق امتلاك ناصية العلوم الحديثة والتكنولوجيا العسكرية العالية، وهو ما من شأنه أن يجعل منها مؤسسة مواكبة ومستوعبة لأحدث ما يستجد في المجال العسكري ويزيدها حظوة وتقديرا في ضمير الأمة.

أمين. ش

ينفرد الجيش الوطني الشعبي، عن بقية جيوش العالم بكونه لم يتأسس بمرسوم، وهذا من بين العوامل التي تفسر الدلالات العميقة للبعد الوطني والامتداد الشعبي لسليل جيش التحرير الوطني الذي ولد من رحم معاناة شعب تكبد الويلات وقرر تفجير واحدة من أعظم الثورات في القرن العشرين. المسيرة الحافلة للمؤسسة العسكرية في الجزائر تعززت مهامها الدستورية في دستور نوفمبر 2020، الذي إلى جانب تكريسه للأدوار المنوطة بالجيش الوطني الشعبي، فإنه مكن من خلال المادتين 31 و91 من مشاركة الجيش في بعثات حفظ السلام بإشراف الأمم المتحدة للتصدي مسبقا إلى أي تهديد خاصة في المنطقة وترقية وحماية المصالح الاستراتيجية للبلاد.

وفي هذا المنحى، أكد التعديل الدستوري الجديد على أن الخيارات الاستراتيجية للجزائر لا رجعة فيها وأن المبادئ العقائدية لسياستها الخارجية وتلك الخاصة بالدفاع الوطني ثابتة ولا تتغير، كما أبرز ضرورة تكيف الجيش الوطني الشعبي مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة التي تملي كخيار لا مناص منه، للمشاركة في الأمن الجماعي للدفاع على المصالح الجيو-استراتيجية للجزائر.

ويجعل الطابع الشعبي لجيشنا بوتقة حقيقية تلتقي فيها مختلف الشرائح الاجتماعية، وتتصهر فيها الصفات الخاصة والثقافية لكل مناطق البلاد، وتتفاعل بفضل سياسة تجنيد ديمقراطية ونموذج تحضير وتكوين عالية الأداء، الجدارة والكفاءة لتكوين شريحة هامة من العبقرية الوطنية ونخبة الأمة. وإدراكا من المؤسسة العسكرية بالمخاطر التي تحيط بالجزائر، وفي ظل الاضطرابات التي عاشتها مختلف دول الجوار، اتخذ الجيش الوطني الشعبي من الفطنة واليقظة عماده، تخول له أن يكون دوما حارسا أمينا للمصلحة العليا للوطن وفقا للدستور ولقوانين الجمهورية، حيث يعي الجيش جيدا التعقيدات الأمنية التي تعيشها بعض البلدان في محيطنا الجغرافي القريب والبعيد، ويدرك خبايا وأبعاد ما يجري حولنا، وما يمثله ذلك من أخطار وتهديدات على الجزائر التي تبقى دوما مستهدفة من أعدائها، وهي المعطيات التي تشكل علامات فارقة تدل على مدى قوة الرابطة التي تشد الشعب الجزائري لجيشه، وتشد على أيديه وتشجعه أكثر فأكثر، ويحرص الجيش الوطني الشعبي على العمل وفقا للإرادة السياسية للبلاد، من خلال المساهمة في تفعيل الآليات المتعددة الأطراف، وفي مقدمتها لجنة الأركان العملياتية المشتركة وقدرة شمال إفريقيا، بهدف تعزيز التنسيق لمكافحة الإرهاب والتطرف وفق مقاربة جديدة تبنتها الجزائر، وهي المرتكزات التي أشار إليها الفريق أول السعيد شنقريحة في عديد المناسبات، وذلك للمضي قدما بعزيمة وهمة في سبيل حفظ رسالة نوفمبر الخالدة للتعامل مع مجمل التحديات والأخطار الخارجية.

منظومة عصرية وكفاءات عالية لصون سيادة الوطن

وما فتئ رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول السعيد شنقريحة، يشدد على ضرورة التعامل مع مجال التكوين كنظام تطوري "قابل للتحسن والإصلاح باستمرار"، والتوجه به "أكثر نحو الامتياز" لأهمية تطوير جهاز التكوين في الجيش الوطني الشعبي الذي "يجب أن نتعامل معه في إطار مقاربة ديناميكية، كنظام تطوري قابل للتحسن والإصلاح باستمرار، من حيث أهدافه وبرامجه ووسائله ومناهجه حسب طبيعة السياق السائد، الذي لا يمكن إدراكه في بعده الحقيقي إلا عن طريق اليقظة العالية والحرص الدائم، إذ تولي القيادة العليا للجيش أهمية كبرى لتكوين مورد بشري مؤهل يتحلى بالمهنية والاحترافية، من أجل رفع التحديات المطروحة في ظل محيط جيو-إستراتيجي غير مسبوق. وفي مجال تبادل الخبرات والتعاون العسكري فتحت الجزائر الأبواب للشركاء لتقاسم تجربتها في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب، خاصة في ظل محاولات بعض القوى اتخاذ مكافحة هذه الآفة ذريعة للتدخل في سيادة دول المنطقة وفرض التواجد العسكري، حيث ما فتئ الفريق أول السعيد شنقريحة، يشدد على أن الجزائر ترفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في منطقة الساحل والصحراء، لأنها مقاربة أثبتت فشلها الذريع، مؤكدا على أولوية وضع خطط لمكافحة الإرهاب بالاعتماد على المبادرات المحلية للتعاون الإقليمي. وحقق الجيش الوطني الشعبي إنجازات معتبرة وخطوات نوعية، خلال سنوات معدودة في مجال الصناعة العسكرية، حيث يسير بإصرار كبير نحو تحويل التكنولوجيا ذات المرامي العسكرية، والعمل على تطويعها بشكل يضمن تجديد العتاد العسكري وعصرنته، والارتقاء بمسار الإسناد التقني واللوجيستي، إضافة إلى التكوين العلمي والتقني متعدّد المستويات للإطارات والمستخدمين.

كما حرص رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على الإشادة بالدور "الفعال والريادي" للجيش الوطني الشعبي في مجال إعطاء دفع للصناعات الوطنية عبر المساهمة بفعالية في المجهود الوطني لترقية وتطوير الاقتصاد الوطني، ولفت إلى التركيز في المرحلة القادمة على تعزيز النسيج الصناعي الوطني وتطوير الصناعات العسكرية، على نحو يمكن من استحداث مناصب شغل لشبابنا والتوجه للتصدير بعد تلبية احتياجات السوق الوطنية، حيث جدد الرئيس تبون، تعهده بمواصلة مسار تطوير قدرات الجيش الوطني الشعبي من خلال مواصلة تنفيذ برنامج تطوير قواتنا، ومن ثم الرفع من قدراتها القتالية وجاهزيتها العملياتية من أجل مواكبة المستجدات التكنولوجية المتسارعة.

المساء El Massa
يومية وطنية إخبارية
ملف
4 سنوات في مسار الجزائر الجديدة
الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
info@el-massa.com www.el-massa.com

9

تدابير استثنائية وحزمة من التسهيلات لدعم الإنتاج وتنويع الصادرات

2023.. الجزائر تتحرر من اقتصاد النفط

- عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية رغم زيادة الإنفاق العمومي
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الى 5.3 ٪ وحزمة اجراءات لدعم القدرة الشرائية
- النهوض بقطاع الفلاحة تذكرة عبور نحو تحقيق الأمن الغذائي وتنويع المداخيل
- تحفيزات هامة لرفع حجم الصادرات خارج المحروقات إلى 13 مليار دولار

تؤكد المشاريع والإنجازات والمؤشرات التي سجلت في 2023 أن الجزائر تمكنت من تحقيق "نهضة اقتصادية وإقلاع حقيقي" بفضل الإصلاحات والإجراءات التي أقرها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، منذ توليه سدة الحكم في الجزائر، حيث تم رسم معالم جديدة لإعادة بعث الاستثمار وفق استراتيجية مبنية على الشفافية وترشيد النفقات، بالرغم من الظروف الاقتصادية العالمية والركود الذي سجل في السنوات الأخيرة بسبب جائحة كورونا والأوضاع الجيواستراتيجية.

» زولا سومر

تبرز المؤشرات المسجلة في أرقام النمو منذ بداية السنة أن 2023 كانت سنة اقتصادية بامتياز، بفضل القرارات الجريئة لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، والإصلاحات التي مست عدة قطاعات، حيث بدأت تظهر نتائج السياسة الجديدة التي رسمها رئيس الجمهورية، المبنية على استراتيجية جديدة قائمة على تثمين الإمكانيات المحلية للنهوض بالإنتاج الوطني وتنويع الصادرات خارج المحروقات لضمان الأمن الغذائي للبلد.

وفي هذا السياق، أكد الخبير الاقتصادي، أمحمد حميدوش، في تصريح لـ"المساء"، بأن هذه السنة عرفت إصلاحات إيجابية واستقرارا فيما يخص القوانين من خلال عدم إدراج رسوم وضرائب جديدة كما لم يتم خلالها اللجوء إلى الاستدانة الخارجية بالرغم من زيادة الانفاق العمومي، وهو ما جعل الديون الداخلية بالمقارنة مع الدخل القومي تنخفض، مع تسجيل ارتفاع في صندوق ضبط الإيرادات، الذي سيسمح مستقبلا بتمويل العجز في الميزانية إذا سجل إلى جانب التدخل في الحالات الاستثنائية.

وعرفت سنة 2023، حسب الخبير الاقتصادي، ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ 5.3 بالمائة مقابل 3.7 بالمائة في 2022، بفضل ارتفاع أسعار البترول، وإجراءات دعم المواد الاستهلاكية والتحويلات الاجتماعية التي بلغت 20 مليار دينار، وكذا مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي تضمن ميزانية قدرت بـ 20 مليار دولار، خصص الجزء الأكبر منها لانعاش بعض المناطق النائية.

كما شهدت سنة 2023 ارتفاعا في انتاج البترول بنسبة 2.3 بالمائة مقارنة بالسنة الماضية أي 1.02 مليون برميل يوميا، وكذا ارتفاع حجم إنتاج الغاز إلى 136 مليار متر مكعب، مما سيؤدي إلى ارتفاع المداخيل من قطاع المحروقات هذه السنة والمتوقعة بـ45 مليار دولار، 30 مليار دولار من البترول و15 مليار دولار من الغاز.

استثمارات بـ2 مليار دولار تقلص من نسبة البطالة

ويعد قانون الاستثمار الورقة الرابحة، حيث مكن من تسجيل مؤشرات اقتصادية إيجابية من خلال التحفيزات والتسهيلات التي تضمنها، والتي ساهمت في جلب الاستثمارات من خلال تطهير مناخ الأعمال.

وفي هذا الباب، أشار حميدوش إلى أن قانون الاستثمار الجديد ساهم في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 10 بالمائة، مما يجعل المبلغ المتوقع لهذه الاستثمارات يفوق 2 مليار دولار مع نهاية الشهر.

ومكنت الاستثمارات التي تجسدت خلال السنة من توفير مناصب شغل جديدة والتقليص من نسبة البطالة من 11.2 بالمائة في 2022 الى 10.6 بالمائة أي بنسبة تقارب 1 بالمائة، وذكر الخبير بأن سنة 2023 تميزت بدخول قطاعات أخرى إلى جانب قطاع المحروقات بما ساهم بانتعاش الاقتصاد الوطني.

النهوض بقطاع الفلاحة تذكرة عبور نحو تحقيق الأمن الغذائي وتنويع المداخيل

وتمكن قطاع الفلاحة خلال سنة 2023 من تحقيق نتائجا إيجابية من حيث وفرة الإنتاج وتغطية 75 بالمائة من الاحتياجات الوطنية، بحيث أصبح يحتل المرتبة الثانية عربيا في انتاج الخضروات بعد مصر، حيث أصبح يساهم بأكثر من 14.7 بالمائة في الناتج الداخلي الوطني الخام، كما يشغل أكثر من ربع اليد العاملة الناشطة بما يعادل 2.7 مليون عامل.

وأفاد حميدوش أن قطاع الفلاحة تمكن من انتاج 30 مليون طن من الحبوب خلال السنة الجارية، بزيادة قدرها 5 بالمائة مقارنة بالسنوات الماضية بفضل الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتطوير الزراعات الاستراتيجية، ناهيك عن اتخاذ تدابير أخرى لدعم الفلاحين في مجال الأسمدة والبذور ورفع الرسوم الخاصة بأغذية الدواجن للتشجيع على الإنتاج وخفض أسعار اللحوم البيضاء.

ولتحقيق الأمن الغذائي تم خلال السنة الجارية تدشين بنك للجينات الزراعية تصل سعة تخزينه إلى 80 ألف سلالة، للاحتفاظ بنسخ مكررة من الموارد الجينية الفلاحية والغذائية لصون السلالات النادرة وضمان الأمن الغذائي، الى جانب بنك البذور الذي تم تدشينه السنة الماضية.

وقصد بلوغ رؤية واضحة والتحكم في كل تفاصيل الإنتاج الفلاحي بمعرفة نقاط الضعف والقوة، تم خلال هذه السنة اطلاق الإحصاء العام الثالث للفلاحة لإحصاء كل الثروة الفلاحية، ومعرفة المنتوجات التي تعرف نقصا أو فائضا لتسطير سياسة واضحة وفعالة في مجال الإنتاج والتصدير والاستيراد.

إصلاح القطاع المصرفي لتحقيق الاندماج ورفع مستوى الشراكة الدولية

ويمكن القول أن هذه السنة كانت انطلاقة قوية لإدراج إصلاحات هامة في القطاع المصرفي الذي يعد واجهة أي اقتصاد، من خلال اعلان رئيس الجمهورية، مؤخرا، عن فتح رأسمال بنكين عموميين وهما القرض الشعبي

الجزائري وبنك التنمية المحلية بالتنازل عن 30 بالمائة من حصص أسهم كلا منهما، وهو ما سيشجع على تحسين الخدمات المالية وإدخال الرقمنة والتوجه نحو هندسة مالية عصرية.

كما سجلت هذه السنة تفتح القطاع المصرفي على دول أخرى بفتح فروع بإفريقيا بداية من موريتانيا والسنغال وأوروبا انطلاقا من فرنسا، وهذا ما سيفتح أفاقا مستقبلية للشراكة والاندماج والتعاون مع قطاعات مصرفية دولية في باقي أنحاء العالم، ويساهم في مرافقة رجال الأعمال والمصدرين والمستثمرين الجزائريين بهذه الدول.

وتعزز القطاع المالي هذه السنة أيضا بصدور تشريعات وتنظيمات جديدة، على غرار الترخيص بإنشاء مكاتب صرف العملة الصعبة لتمكين الموظفين والاطارات والطلبة من تحويل الدينار إلى عملة صعبة بغرض السفر للخارج للعلاج أو الدراسة أو في اطار مهمة عمل وهو الاجراء الذي سيقلص الضغط على سعر الصرف الموازي.

تحفيزات هامة لرفع حجم الصادرات خارج المحروقات إلى 13 مليار دولار

وإن عرفت السنة الماضية ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات إلى 7 مليار دولار بعدما لم تكن تتجاوز 1 مليار دولار، فإن المؤشرات الاقتصادية تلح هذه السنة بالتمكن من بلوغ 13 مليار دولار خاصة بعد ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية وبفضل عودة النشاط الاقتصادي، وهو الهدف الذي سطره رئيس الجمهورية، عبد المجيد منذ مطلع السنة، والذي جعله يقر عدة تدابير وتسهيلات للمصدرين لبلوغ هذا الهدف من خلال تخفيض وإلغاء بعض الرسوم وإلغاء العراقيل البيروقراطية وكذا اتخاذ إجراءات فعالة على مستوى الجمارك وتوسيع أرصفة الموانئ وغيرها من التدابير اللوجيستكية باعتبارها نقطة أساسية في عملية التصدير.

ولترقية الصادرات، تم مؤخرا توحيد تسعيرة النقل البحري لفائدة المصدرين لجعلهم في أريحية من خلال اطلاعهم على قيمة التكاليف التي سيدفعونها مسبقا، على أن يتم توسيع هذا الإجراء ليمس النقل الجوي أيضا في وقت لاحق، كما يجري التحضير لإطلاق السلطة الميناائية التي ستتولى تسيير كل عمليات التصدير على مستوى الموانئ بإضفاء طابع الحماية والضبط مع دمج مؤسسات النقل البحري التجاري في مؤسسة واحدة تحمل اسم "كنان الجزائر".

ويتم هذه الأيام تدريجيا استلام أرصفة بميناء الجزائر لتسهيل عمليات رسو ومعالجة السفن، وإعادة الاعتبار لرصيف آخر هام بميناء عنابة، وكذا ميناء وهران، وجن جن الذي سيهيأ لاستقبال ما يعادل 2 مليون حاوية واستقبال السفن الكبرى.

كما عرفت هذه السنة وضع طائرة خاصة بشحن البضائع حيز الخدمة، واتخاذ تدابير لتسهيل إجراءات إنشاء مؤسسات للنقل الجوي والبحري للبضائع، وفقا ما نص عليه القانون الأخير في هذا المجال الذي يمكن المصدرين الراغبين في اقتحام هذا المجال من اقتناء طائرات لنقل البضائع لا يتجاوز معدل عمرها 8 سنوات، وكذا بواخر لا يتعدى معدل عمرها 15 سنة لدعم النقل الجوي والبحري للبضائع وتخفيف الضغط على الأسطول الحالي.

وتواصلت خلال 2023، بخطوات سريعة ووائقة سياسة تنظيم وتخفيض الواردات بهدف حماية الانتاج الوطني والحد من استهلاك احتياطات الصرف، ما سمح بالحفاظ على توازن في واردات السلع، حيث تم تحقيق هذه النتائج بفضل اتخاذ عدة إجراءات تمثلت على وجه الخصوص في وضع خرائط للإنتاج الوطني وعملية احصاء الإنتاج الوطني التي قامت بها وزارة التجارة.

وسمح تعافي الوضع الاقتصادي خلال السنة الجارية بإنجاز عدة مشاريع ستساهم في دفع عجلة الاقتصاد منها انجاز ما يقارب ألف كلم من الطرق السريعة التي تربط بعض الولايات خاصة بالجنوب، وربط العديد من الولايات بالطريق السيار شرق – غرب، بالإضافة إلى إعادة تأهيل العديد من الطرق وربط مطار الجزائر بخط السكة الحديدية لرفع قدرة استيعابه إلى 20 مليون مسافر سنويا ليرقى إلى مستوى أهم المطارات الدولية.

El Massa
المساء
يومية وطنية إخبارية
ملف
10
الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
info@el-massa.com www.el-massa.com

سنوات في مسار الجزائر الجديدة

القطاع المنجمي بخطوات عملاقة

طاقة متجددة.. مشاريع استراتيجية لبلوغ الأمن الطاقوي

» مشروع غارا جبيلات عملاق نائم يدخل مرحلة التجسيد الفعلي » أميزور عملاق الزنك والرصاص الذي يعول عليه لتنويع الاقتصاد

» 10 اكتشافات للغاز والبترول في السداسي الأول لـ2023 » الجزائر ستعد لتكون فاعلا أساسيا في مجال الهيدروجين الأخضر

تميزت سنة 2023 بإطلاق برامج اقتصادية ضخمة تعول عليها الجزائر للدفع بعجلة النمو والتقليل من فاتورة الاستيراد وربح حصص جديدة في السوق الدولية، من خلال المراهنة على التوجه نحو التصدير خاصة في المجال المنجمي، حيث بدأ هذا المسعى يتجسد من خلال إرادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في الدفع بعجلة تطوير القطاع المنجمي نحو فضاء عالمي رحب، ناهيك عن مشاريع أخرى لا تقل أهمية في مجال ضمان الأمن الطاقوي من خلال توسيع اكتشفات الغاز والبترول والتوجه نحو الطاقات المتجددة التي وضعت ضمن أولويات رئيس الجمهورية، بالإضافة الى تسجيل مشاريع أخرى في المجال الصناعي منها إنجاز مصنع لسيارات "فيات" الإيطالية الذي سيدشن خلال أيام بولاية وهران.

زولا سومر

تمر 4 سنوات على تولي رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، رئاسة الجمهورية، وهي مدة بدأت تتجسد فيها الالتزامات التي وعد بها خلال حملته الانتخابية في عدة مجالات، أهمها الدفع بعجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الانتاج واستغلال الامكانيات والثروات المتوفرة.

ولعل أهم هذه الالتزامات اعطاء الأولوية للقطاع المنجمي الذي يمكنه أن يحقق عائدات كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث وضع رئيس الجمهورية حجر الأساس لمشروع مصنع المعالجة الأولية لخام الحديد المستخرج من منجم غارا جبيلات، خلال زيارة تعد الأولى من نوعها لرئيس جزائري إلى هذا المنجم الذي ظل استغلاله معلقا بالنظر لتضاريس المنطقة الوعرة ونوعية خام الحديد الذي يتطلب معالجة خاصة وعدم توفر الارادة السياسية.

وحمل رئيس الجمهورية إلى ولاية تندوف حزمة من المشاريع الاستراتيجية التي ستحول الولاية إلى قطب صناعي ويدفع بعجلة التنمية في هذه الولاية والولايات المجاورة لها، وذلك من خلال إنجاز "مدينة منجمية"، والانطلاق الفوري في إنجاز مركب الصلب بولاية بشار المحاذية، ووضعه لحجر الأساس لمشروع إنجاز خط السكة الحديدية بشار- تندوف- غار جبيلات على مسافة 950 كلم، حيث شدد الرئيس تبون على ضرورة احترام آجال إنجاز هذا المشروع الضخم المحددة بـ30 شهرا. وبفضل هذا المنجم ستصبح ولاية تندوف "قطبا صناعيا حقيقيا" باعتبار أن منجم غارا جبيلات وخط السكة الحديدية من المشاريع الحيوية التي من شأنها المساهمة في القضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل لفائدة شباب المنطقة. ويرتقب أن يكتمل مشروع سكة الحديد سنة 2026، بحيث سيسمح بالانتقال من استغلال 3 ملايين إلى 50 مليون طن سنويا من خام الحديد، مما سيسمح بإنتاج 12 مليون طن من الحديد. ومن المنتظر أن يتم في بداية استغلال المنجم استخراج 2 إلى 3 مليون طن من خام الحديد، ونقله برا في انتظار إنجاز خط السكة الحديدية، والوصول بالخامات إلى غاية وهران حيث توجد مصانع وموانئ للتصدير.

ويكمن الرهان الأول بالنسبة للجزائر من وراء استغلال منجم غار جبيلات، في توفير المادة الأولية لخام الحديد الذي تستورده سنويا بنحو مليار دولار، علما أن المنجم يتوفر على احتياطي يصل إلى 3.5 مليار طن من خام الحديد، حيث يشكل منجم غارا جبيلات أحد أبرز معالم سياسة التحول العميق للجزائر في عهد الرئيس عبد المجيد تبون، فبعد أن كان بمثابة حديث الجميع دون أن يرى النور، ها هو غار جبيلات هذا المنجم الذي تشكل منذ قرون والذي تطلب العديد من الأعمال البحثية، حلم يتحقق أخيرا.

أميزور عملاق الزنك والرصاص لتنويع الاقتصاد

من أبرز معالم التحول الاقتصادي التي تراهن عليها "الجزائر الجديدة" هي إطلاق مشروع إنجاز منجم الزنك والرصاص "تالة حمزة- واد أميزور" ببجاية الذي يعد من أكبر الاحتياطات العالمية لهاتين المادتين الاستراتيجيتين، اذ سيساهم استغلاله في دفع أكبر لعجلة النمو الاقتصادي، حيث عرف المشروع وضع آليات وإصلاحات ترمي إلى تشجيع البحث والتنقيب والاستغلال وترقية المؤسسات المرتبطة بالصناعة المنجمية من أجل تنمية قطاع الصناعات الاستخراجية.

ويمتد المنجم على مساحة قدرها 234 هكتارا مع احتياطات تقدر بـ34 مليون طن لإنتاج سنوي قدره 169 ألف طنا من مكثف الزنك و30 ألف طنا من الرصاص، كما سيعود بواقع ايجابي على الشغل اذ من المنتظر أن يوفر 700 منصب عمل مباشر و4 آلاف منصب عمل غير مباشر والمساهمة في تنمية ولاية بجاية.

ويأتي المنجم في ظل تنامي الطلب العالمي على المعادن والمنتوجات المتعلقة بها في العديد من المجالات الصناعية، وهو ما حد من وفرتها وأدى الى ندرة البعض منها، ما جعل من الحصول على هذه المعادن رهانا مباشرا في الأسواق الدولية، سيمكن الجزائر من التقليل من وارداتها ورفع حصصها في الأسواق العالمية بتنويع صادراتها.

وكان رئيس الجمهورية قد أمر منتصف شهر ماي الماضي خلال اجتماع مجلس الوزراء، بتسريع وتيرة انجاز مشروع استغلال منجم الزنك والرصاص بواد أميزور، مذكرا بالأهمية الاقتصادية البالغة للمشروع، حيث أسدى تعليمات لتقليص كل الآجال المتعلقة بالورشات التقنية الفرعية لتسريع دخول المشروع قيد الاستغلال خاصة وأنه كان قد تجاوز مرحلة التسويات الإدارية، كما أمر باعتماد نظام الفرق في العمل وذلك على مدار 24 ساعة لتحقيق تقدم الأشغال لما له من أثر إيجابي على المستوى الوطني.

10 اكتشافات جديدة للغاز والبترول

بالمقابل، عرفت سنة 2023 انجازات هامة في مجال الطاقة، في إطار نظرة شاملة لضمان الأمن الطاقوي حيث سجل السداسي الأول للسنة 10 اكتشافات جديدة لحقول الغاز والبترول، كما عرف السداسي الأول من السنة الجارية توقيع اتفاق مع تحالف بريطاني- صيني لإنشاء مجمع للبتروكيماويات في مدينة وهران بقيمة 1.5 مليار دولار، فضلا عن توقيع عقد مع مجموعة توتال إنرجيز الفرنسية، لتطوير حقلين غازيين جنوب شرقي البلاد، بقيمة إجمالية تصل الى 739 مليون دولار ومذكرة تفاهم في مجال الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، اضافة إلى مباشرة سوناطراك لاستثمارات بحوالي مليار دولار مع "غاز بروم" الروسية.

وبالموازاة مع ذلك، سجلت 2023 تنامي العلاقات مع شركات من بلدان مختلفة مثل فيتنام والصين وأذربيجان وبلدان من أمريكا اللاتينية، اضافة الى استراليا، التي يؤكد مسؤولوها في كل لقاء مع وزير الطاقة والمناجم اهتمامهم البالغ بتطوير شراكات في القطاع، إضافة إلى السعي للتواجد في السوق الافريقية الواعدة جدا في المجال الطاقوي، كما شهدت 2023 عودة شركة سوناطراك للنشاط في ليبيا في نوفمبر الماضي.

في سياق توجه عالمي والسباق نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، تخوض الجزائر تحديات التحول الطاقوي، بأبعاد اقتصادية، بيئية، سياسية، واجتماعية، حيث يبرز التوجه الاستراتيجي الجديد للجزائر، من خلال هذا الملف الذي بات يحظى بالأولوية واهمية بالغة، الذي كان له قسط وافر من التزامات رئيس الجمهورية الـ54 التي رفعها من أجل إحداث تغيير شامل وحقيقي يسمح بتقويم وطني وإعطاء انطلاقة جديدة للبلاد.

ودخلت الجزائر اليوم تحدي كسب رهان الأمن الطاقوي من خلال توظيف الطاقات المتجددة كبديل للثروة النفطية، خاصة وأن العالم يشهد تحولا استراتيجيا في مجال الطاقة وتنويع الصادرات ضمن استراتيجيات الطاقات المتجددة.

وتشهد الطاقات المتجددة بالجزائر، تطورا كبيرا حيث ارتفع الحجم العام للإنتاج إلى 589.7 ميغاواط، منها 460.8 ميغاواط خارج الطاقة الكهرومائية التي تشمل 422.6 ميغاواط متصلة بالشبكة و 38.2 ميغاواط خارج الشبكة، حيث تحرص محافظ الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية على توفير متطلبات بيئة أعمال جذابة لتطوير منظومة الطاقات المتجددة.

4 مشاريع كبرى لإنتاج الهيدروجين الأخضر

ويستحوذ ملف إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر في الجزائر على اهتمامات المسؤولين والرأي العام بمختلف اتجاهاته، وبهذا تراهن الجزائر على أن تكون فاعلًا أساسيا في مجال الهيدروجين الأخضر، والقيام بدور رئيسي في مسار تحول الطاقة خلال السنوات المقبلة، خاصة وأنها تمتلك إمكانات شمسية هائلة، وشبكة كهربائية واسعة، ومساحة كبيرة، وبنى تحتية وطنية ودولية لنقل الغاز الطبيعي.

وتستعد الجزائر لإطلاق 4 مشاريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر قبل نهاية العام المقبل 2024، وذلك بعد دراستها من جانب الجامعات والمراكز البحثية، علما أن مشروعين من هذه المشاريع من المتوقع إطلاقهما هذه الأيام، بينما من المنتظر إطلاق الباقية المتبقية خلال العام المقبل 2024، إلى جانب تطوير 3 مشاريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر ستطوّر من خلال سوناطراك، بينما من المنتظر تجسيد وتنفيذ المشروع الرابع ضمن شراكة مع شركات ألمانية، وتهدف شركة سوناطراك من خلال هذه المشاريع إلى إدخال استعمال الهيدروجين الأخضر في تشغيل توربينات الغاز، وكذلك اختباره في النقل عبر الأنابيب، وفي الروابط المستقبلية بين الجزائر وأوروبا. وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد أكد على إمكانية أن تكون الجزائر فاعلا أساسيا في مجال الهيدروجين الأخضر والقيام بدور رئيس في مسار تحول الطاقة خلال السنوات المقبلة، مشيرا إلى أن الأفضلية التي تصبو إليها الجزائر في مسار التحول الطاقوي خلال السنوات المقبلة تكمن أيضا في إمكان انخراطها بأكثر الحلول المناخية نجاعة، وهو الهيدروجين.

ومن بين المشاريع الواعدة في مجال الطاقات المتجددة التي أطلقتها الجزائر، مشروع سولار 1000 ميغاواط الذي يهدف إلى تحقيق المزيد من الإنتاج، وتطوير استغلال الطاقات المتجددة، وخاصة منها الشمسية، حيث عملت الجزائر على إطلاق مناقصات وطنية ودولية مؤخرا بهدف إنجاز مشاريع ضخمة تصب في هذا الاتجاه، ومنها هذا المشروع الذي يتضمن تأسيس مجموعة من الشركات، تتولى تنفيذ محطات شمسية كهروضوئية بقدرة إجمالية 1000 ميغاواط، توزع على 5 ولايات جنوبية، تكون حصة كل ولاية بين 50 و300 ميغاواط، حيث تم تحديد الولايات الخمس التي ستشهد محطات المشروع، وهي ورقلة، بشار، الوادي، تقرت، والأغواط.

وكشف تقرير لمرصد الطاقة العالمي، أن الجزائر من بين الدول العربية التي رفعت قدراتها في مجال الطاقات المتجددة بنسبة تقارب 50 بالمائة، لتصل إلى 20 ميغاواط بين عامي 2022 و2023.

وأضاف التقرير بأن الجزائر التي ظلت تعتمد بشكل شبه كامل على النفط والغاز، تمكنت مؤخرا من تحقيق قدرة تشغيلية للطاقة النظيفة فاقت الـ10 ميغاواط، وقامت شركة سونلغاز، مؤخرا، بإطلاق مناقصة لمشروع سولار 1000 وتم فتح أظرفة العروض من قبل اللجنة المكلفة بهذه المهمة، علما أن المناقصة كانت قد أثارت اهتمام 139 مؤسسة قامت بسحب دفتر الشروط، من بينها 36 مؤسسة جزائرية و103 مؤسسة أجنبية يمثلون 26 جنسية ومؤسسة واحدة مختلطة جزائرية أجنبية.

ومن المنتظر أن ينطلق المشروع مطلع عام 2024، لإنتاج نحو ألفي ميغاواط من الكهرباء منتصف سنة 2025. بكلفة إجمالية تصل 171.7 مليار دينار أي ما يعادل 1.175 مليار دولار.

ويهدف المشروع إلى توليد 15 ألف ميغاواط من الكهرباء النظيفة بحلول عام 2035 على أن يتم إنتاج أكثر من 600 ميغاواط قبل نهاية 2024، مع الانتقال إلى إنتاج ما يقارب الألفي ميغاواط، بحلول منتصف عام 2025.

وتم خلال شهر جويلية الماضي اطلاق المناقصة الخاصة بمشروع 2000 ميغاواط من الطاقة الشمسية الذي يتمثل في انجاز 15 محطة شمسية كهروضوئية عبر 12 ولاية بقدرة تتراوح بين 80 و220 ميغاواط، ومن المرتقب اطلاق مناقصة أخرى تتعلق بمشروع إنتاج 3000 ميغاواط من الكهرباء عبر الطاقة الشمسية قريبا.

انفراج في سوق السيارات

كما عرفت سنة 2023 عودة استيراد السيارات ووضع حجر الأساس لمصنع "فيات" بوهران الذي من المنتظر أن تخرج أول سيارة منه هذه الأيام من نوع "فيات 500"، في انتظار انتاج أربعة نماذج أخرى في غضون 2026، وسيكون دخول مصنع فيات مرحلة الإنتاج الأسبوع المقبل كما تم الاعلان عنه بطاقة إنتاج أولية تقدر بـ30 ألف سيارة سنويا، لترتفع لاحقا إلى 60 ألف ثم 90 ألف في مرحلة ثانية من تطوير هذا المشروع.

فبعد أربع سنوات من الندرة التي شهدها السيارات الجديدة وغلق مصانع "نفخ العجلات"، بدأت أزمة السيارات تعرف طريقها نحو الحل تدريجيا، حيث شرع في استيراد سيارات "فيات" في مارس الماضي، تلتها فيما بعد علامات أخرى مثل "شيري" و"أوبل" مؤخرا، في انتظار دخول باقي العلامات.

El Massa
المساء
يومية وطنية إخبارية
ملف
4 سنوات في مسار الجزائر الجديدة
11
الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
info@el-massa.com www.el-massa.com

الرئيس تبون اعتبرها أساس أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد والبيروقراطية

الرقمنة استراتيجية متكاملة.. والمعاملات المالية أولوية

▪ تسريع الرقمنة لإحصاء الثروة وتفادي ضرائب تقتصر على صغار الموظفين
▪ قطاعات وزارية تكسب رهان "0 ورق" في مختلف التعاملات

وضع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ توليه سدة الحكم ملف الرقمنة ضمن صلب اهتماماته، إدراكا منه لأهمية هذا الملف الحيوي في مرافقة جهود الدولة لترقية وإنعاش كل القطاعات، لاسيما منها الاستراتيجية ضمن الطريق الصحيح الذي تسير فيه الجزائر الجديدة، حيث حرص على الاسراع في رقمنة كل القطاعات الاقتصادية والمالية لإزالة الضبابية وتكريس الشفافية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

ايمان بلعمري

يكتسي ملف الرقمنة أبعادا استراتيجية في برنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خاصة أنه جاء في صلب التزاماته الـ54، خدمة للمواطن وضمانا لأريحيته، ودفعا بالاقتصاد الوطني نحو مزيد من التطور والصلابة.

المدقق في خطابات رئيس الجمهورية، أو توجيهاته في اجتماعات مجالس الوزراء المتعاقبة يكتشف أن الرقمنة التي وضعها في قلب معركة تحرير الإدارة والمواطن من البيروقراطية، تعد بمثابة رافد من روافد الجزائر الجديدة التي أسس لها الرئيس في برنامجه الانتخابي.

ويرى المتتبعون في المجال أن الرقمنة التي يسعى الرئيس تبون إلى تحقيقيها، تعد ركيزة من ركائز أخلقة السياسة والحياة العامة وتعزيز الحكم الراشد، لا سيما وأن الحديث عن التقنين والرقابة لا يكون مفيدا إذا لم يكن التحول الرقمي قاعدتهما الأساسية ولا تتقوى الحرب ضد الفساد والمحسوبية والمحاباة إذا فقد عنها سلاح الرقمنة.

تسريع الرقمنة لإحصاء الثروة وإقرار المساواة

استمرت توجيهات الرئيس للحكومة بمواصلة عصرنة ورقمنه كل القطاعات، لتكون مؤشرات التسيير دقيقة، تتجاوب والتنمية الوطنية، وعليه واصل خلال سنة 2023 في تجسيد مشروعه، حيث أمر الحكومة بالإسراع في رقمنة القطاع الضريبي والممتلكات الخاصة بالأفراد، قصد إحصاء الثروة وتفادي ضرائب تستهدف صغار الموظفين والعمال فقط، مع مباشرة عملية إحصائية دقيقة، للمقومات المالية والمادية، بكل أشكالها في السوق الموازية.

كما أسدى تعليمات بإطلاق مخطط وطني لتسجيل كل العمليات التجارية، ضمن شبكة إلكترونية للمعطيات والبيانات لدى القطاع الضريبي،

ومن أهم القرارات التي اتخذها الرئيس في ذات السياق، تلك المتعلقة بتجسيد مشروع الرقمنة في مصالح أملاك الدولة والضرائب والجمارك في غضون ستة أشهر كأقصى تقدير كمرحلة أولى قبل الرقمنة الشاملة.

كما أمر بتأسيس بنك معلومات جزائري، "بشكل فوري ومستعجل" من قبل وزارة المالية، يسهل على مختلف مصالح الدولة، ممارسة مهامها وأداء واجبها تجاه مواطنيها، "بأمثل وأنجع أسلوب"، وفي هذا الاطار، أسدى رئيس الجمهورية تعليمات من اجل الاعتماد في تحقيق هذا الهدف "الحيوي بالنسبة للدولة"، على أحسن الخبراء والكفاءات الوطنية ومكاتب الدراسات، دوليا.

الرقمنة قضية أمن قومي وسلاح

الهدف من الرقمنة وفقا لرؤية رئيس الجمهورية، ليس تحديث وعصرنة المعاملات الإدارية فقط بل هي قضية أمن قومي، معتبرا أنها رهان أساسي في أخلقة الشأن العام ومكافحة الفساد وتطوير منظومة جديدة للتسيير، غايتها خدمة الوطن والمواطنين وتحقيق الصالح العام.

ويرى الرئيس أن مقتضيات الأمن الوطني بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والمجتمعية وحتى التكنولوجية تستدعي العمل على تطوير استراتيجية وطنية متكاملة في المجال الرقمي تجمع بين الاستباقية والوقاية من التهديدات والهشاشات في الفضاء السيبراني، وحماية المنظومات والمعطيات وكذا ترقية ثقافة رقمية مواطنية ووطنية تقوم على التحسيس المستمر وكذا اليقظة الاستراتيجية لكل المؤسسات.

وتزداد أهمية الأمن السيبراني مع توجه الدولة الواعي والطموح لإحداث نقلة نوعية على مستوى تسيير الشأن العام من خلال تطوير استراتيجية مدروسة للرقمنة، الخيار الذي يراه متتبعون "عقلاني وسيادي" يقوم على الإدراك الجماعي بأن إحداث الطفرة التنموية المنشودة يستدعي ترشيد الحكامة والرفع من جودة أداء المؤسسات وتثمين القدرات وتعبئة كل الموارد للسماح للجزائر الجديدة بالارتقاء لمصف الدول المتقدمة.

استحداث المحافظة السامية للرقمنة

مواصلة لتجسيده التزامه الـ25 بهدف تحسين الحوكمة العمومية من خلال رقمنة المرفق العام، أعلن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال السنة الرابعة من توليه سدة الحكم، إنشاء المحافظة السامية للرقمنة، نظرا للدور الهام الذي سيلعبه هذا القطاع في تنظيم الاقتصاد، وعلى هذا الاساس عين شهر سبتمبر المنصرم مريم بن مولود محافظة سامية للرقمنة برتبة وزير.

ويرى الخبير في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، يونس غرار، أن استحداث رئيس الجمهورية لهيئة جديدة مستقلة تابعة لرئاسة الجمهورية، تعنى بفرض الرقمنة في المرفق الإداري وتعزيز استخداماتها الاستراتيجية في جميع القطاعات، كان مطلبا رئيسيا لطالما نادى الخبراء والناشطون في مجال الرقمنة بتجسيده على أرض الواقع، بالنظر الى مهامها في رسم استراتيجية شاملة في تعميم استعمال الرقمنة على مستوى القطاعات والسهر على متابعة وتيرة تجسيده وفق توجيهات ومعايير تحددها الهيئة.

إنشاء هيئة للرقمنة، حسب غرار من شأنه المساهمة في الحد من التأخر والتعطل الذي تسجله بعض القطاعات في مسار ولوج الرقمنة وتحقيق التقدم في التحول الرقمي، بالرغم من استراتيجية الدولة التي تضع الارتقاء بالنشاط الرقمي رهانا أساسيا لبلوغ الأهداف التنموية في كافة المجالات، مشيرا الى أن الهيئة سيكون لها دور فعال في متابعة مشروع الرقمنة بدقة وجدية أكثر وفق آجال محددة بهدف استدراك التأخر المسجل في هذا الشأن، بالإضافة الى الاهتمام بمختلف الجوانب المتعلقة السياسة العمومية للعصرنة والرقمنة.

وستسهر الهيئة، بحسب غرار أيضا، على متابعة مسألة الأمن السيبرياني من خلال تأمين المعلومات والبيانات وتحديث البرامج والأنظمة لمواجهة مخاطر الهجمات الالكترونية وسيكون للهيئة عدة ادوار هامة تتمثل في سلطة علمية تضم خبراء في مجالات مختلفة كالاتصالات وقواعد البيانات والبرمجة والحوسبة والذكاء الاصطناعي سيعملون على رسم الخطة الإستراتيجية ويمثلون المرجع للمديريات المكلفة بالرقمنة في جميع القطاعات، بالإضافة الى امتلاكها لسلطة قانونية من خلال فرض خطة طريق، جميع القطاعات والوزارية والهيئات مطالبة باتباعها.

وأبرز الخبير في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أن رئيس الجمهورية سيفوض صلاحياته فيما يخص الرقمنة، التي يوليها اهتماما بالغا، الى هذه الهيئة المكلفة برسم وتحديد الاستراتيجية والسياسة الوطنية للرقمنة بمساهمة مجموعة من الخبراء تكون لديهم علاقة مباشرة مع رئيس الجمهورية لإطلاعه على جميع التفاصيل المرتبطة بوتيرة تجسيد مشروع الرقمنة في كل قطاع وتطبيق توجيهاته بصرامة وجدية من أجل الوصول إلى مسعى تعميم الرقمنة مع تحديد الصلاحيات في هذا الشأن حتى لا يكون هناك تضارب مع صلاحيات هيئات وزارات أخرى.

قطاعات وزارية تكسب رهان 0 ورق

وفي ذات السياق، أشار الخبير في تكنولوجيات الاعلام والاتصال يونس غرار، إلى أن عدة قطاعات حققت تقدما كبيرا وملحوظا في مجال الرقمنة، على غرار قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي كسب رهان 0 ورق في التعاملات البيداغوجية و الخدماتية ، خلال التسجيلات الجامعية 2023 /2024 .

أما بخصوص حصيلة رقمنة قطاع التربية، مست العملية 16 مجالا أهمها ابتكار نظام رقمي وطني لتقييم مكتسبات تلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي، إلى جانب وضع نظام الدفع الإلكتروني لحقوق التسجيلات في امتحاني شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا، وكذا استحداث نظام رقمي لتوظيف الأساتذة.

كما قامت مصالح بلعابد بتزويد 1200 مدرسة إضافية باللوحات الرقمية، خلال الدخول المدرسي 2023 /2024 ، لتضاف إلى 1600 مدرسة تم تزويدها باللوحات في الدخول المدرسي للموسم الدراسي المنصرم 2022/2023.

أما بخصوص رقمنة عمليات التسيير الإداري والبيداغوجي في القطاع، مست العملية 15 مجالا، في انتظار استكمال المهمة على المدى القريب، اضافة الى رقمنة الحركة التنقلية السنوية لفائدة موظفي أسلاك التعليم ، إلى جانب وضع نظام رقمي وطني لتوظيف أساتذة عن طريق التعاقد بدون ورق، علاوة على رقمنة عملية تسيير التسجيل الاستثنائي في السنة الأولى ابتدائي، فضلا عن رقمنة عملية تسيير تحويلات التلاميذ.

وإضافة إلى ذلك، فقد تم اتخاذ إجراءات لأجل التخلي التدريجي عن الورق، بغية تحقيق رقمنة تسيير حظيرة السكنات الوظيفية على مستوى جميع مؤسسات التربية والتعليم العمومية، إلى جانب وضع منصة رقمية لفائدة الأساتذة "فضاء الأساتذة" ، فضلا عن تعزيز الفضاء الرقمي الخاص بأولياء التلاميذ بتطبيق أندرويد ANDOM يعمل على الهواتف.

بالمقابل فقد قطعت وزارة المجاهدين و ذوي الحقوق هي الأخرى أشواطا معتبرة في رقمنة القطاع، بعد استفادتها من عدة مشاريع ، كنظام التسيير الالكتروني للمعلومة واللوثائق، وربط المديريات الولائية للمجاهدين والمؤسسات تحت الوصاية بالألياف البصرية ومركز بيانات احتياطي.

El Massa
المساء
يومية وطنية إخبارية
4 سنوات في مسار الجزائر الجديدة
ملف
12
الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
info@el-massa.com www.el-massa.com

ثمار ملموسة للالتزامين الـ20 و46

ديناميكية ثقافية وفنية في مستوى تطلعات المبدعين

لا يمكن إنكار الديناميكية التي يعرفها قطاع الثقافة والفنون في الأربعة أعوام الفارطة، حيث ما فتئ الالتزامان العشرون والسادس والأربعون، لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، يتجسدان خطوة تلو أخرى، وقد سعى من خلال الأول إلى جعل الإنتاج الفكري والثقافي والفني في خدمة النمو الاقتصادي فضلا عن خلق بيئة مواتية لظهور ونمو المواهب الفنية، من خلال تشجيع مسارات تكوين دراسية وجامعية فنية وخلق شهادة بكالوريا فنية، إلى جانب تشجيع المقاولاتية الثقافية والفنية وإعطاء الأهمية القصوى للصناعة السينماتوغرافية، فيما تمحور الالتزام الـ46 حول دعم ومرافقة المبادرات التي يطلقها الفنانون الشباب من خلال وضع آليات الدعم وتشجيع الإبداع، علاوة على ترقية الكتاب والمطالعة خاصة في المدارس، وتثمين مهنة الفنان وكل الفاعلين في الثقافة وترقية دورهم الاجتماعي ووضعهم القانوني، وهو ما تجسد بصدور المرسوم الرئاسي المتضمن القانون الأساسي للفنان، الذي اعتبر حدثا تاريخيا يضاف إلى المكاسب العديدة التي تحققت لصالح مبدعي الجزائر.

» نوال جاوت

جاء المرسوم الرئاسي رقم 23- 376 المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1445 الموافق لـ 22 أكتوبر سنة 2023، بمثابة تكريس لالتزام من التزامات الرئيس عبد المجيد تبون، الذي ما فتئ يشدّد على ضرورة توفير الحماية القانونية والاجتماعية للفنانين، حفظا لحقوقهم وكرامتهم. فخلال مجلس الوزراء الذي انعقد في 20 فيفري الفارط، جدد الرئيس "حرصه على أن يتضمّن القانون الجديد الخاص بالفنان، آليات التكفل بالجوانب الاجتماعية لكل المبدعين الجزائريين على اختلاف فنونهم، عرفانا بما قدّموه ويقدّمونه من صور جميلة عن الجزائر".

فاتحة عهد جديد

في هذا الصدد، أشاد الفنانون بهذه الخطوة التي تعدّ استجابة لمطلب يعود لعقود من الزمن، والتفاتة جادة واعتراف رسمي بما يقدّمونه. ويضمن "الحق في الإبداع والمرافقة والحماية الاجتماعية"، معتبرين إياه بمثابة "مرحلة أولى لتثمين الإبداع والمبدع الفني".

فالقانون الأساسي للفنان، الذي ستصدر نصوصه التطبيقية خلال السداسي الأول من العام القادم، هو "فاتحة عهد جديد على الساحة الثقافية والفنية الجزائرية"، يضاف إلى عدّة مشاريع خاصة بالتكفل الصحي والاجتماعي للفنانين، حيث أطلق مشروع إنجاز مركز طبي اجتماعي لصالح الفنانين، كما تقرر تحويل فيلا "المنزه" بحي القصبة العتيق إلى "دار للفنان" كفضاء يجمع الفنانين والمثقفين الجزائريين في كل التخصصات، مزوّد بالمرافق الضرورية لضمان بيئة مناسبة للقاء والتشاور والعمل التشاركي.

الإنجازات المحقّقة والرعاية الكبرى وفق الرؤية الرشيدة لرئيس الجمهورية تجلت في عدّة مشاريع أخرى منها إنشاء الثانوية الوطنية للفنون "علي معاشي" إلى جانب إطلاق بكالوريا تخصص فنون في السينما والسمعي البصري والمسرح والموسيقى والفنون التشكيلية وكذا القرار بالمضي نحو تعميم تجربة ثانوية الفنون على المستوى الجهوي، كدلالة على "العناية الفائقة لرئيس الجمهورية بفئة الناشئة والشباب المبدع"، حيث شدّد في أكثر من مناسبة على "ضرورة العناية بالتكوين الفني ومرافقة المبدعين المتخرجين من المعاهد الفنية".

تشجيع الخبرة الوطنية في مجال الصناعات الثقافية والفنية

لطالما كان وضع تصوّر متطور لصناعة الكتاب أحد أولويات قطاع الثقافة والفنون، حيث التزم السيد الرئيس بتطوير الصناعة الثقافية من خلال حوافز وتدابير جذابة وتشجيع الخبرة الوطنية في مجال الصناعات الثقافية والفنية، خاصة مع التغيرات المتتالية التي يشهدها العالم، الذي بات مبنيا على اقتصاد المعرفة والرقمنة، ما يضع القوانين والاستراتيجيات التقليدية محل حرج كبير، ويجعل الصناعات الثقافية كلها، وصناعة الكتاب تحديدا، في موقع إشكالي في كل مرة، وعليه تسعى وزارة الثقافة والفنون من أجل تمكين الكتاب وتهيئة الظروف لكل مهنيي ومحترفي الكتاب، لحل مشكلات مجالهم والمساهمة معا، باقتراح حلول عاجلة وقابلة للتنفيذ، وآليات عمل مستمرة تسمح لسوق الكتاب، بامتصاص صدمات التحولات الممكنة. وبلوغ رؤية استراتيجية وطنية شاملة.

وتعتزم وزارة الثقافة والفنون، تنظيم جلسات وطنية ثانية حول النشر والكتاب والمطالعة، أواخر السنة الجارية، ستكون "فاصلة ونهائية"، بعد الأولى المنعقدة يومي 28 و29 ديسمبر 2022، بالمكتبة الوطنية الجزائرية، ومن بين أهم المسائل التي يجري الاشتغال عليها من طرف الخبراء، مراجعة القانون الأساسي للمركز الوطني للكتاب، بهدف تفعيله في مجال النشر، إلى جانب تحيين محتوى برنامج التكوين المتخصص في مجال الطباعة وترقية المهنة، وتفعيل مبدأ الاحترافية، وكذا مناقشة إمكانية تخفيض الضرائب على نشاط النشر، وكذا المواد الأولية في صناعة الكتاب، على غرار الحبر والورق، والتنسيق المستمر مع مختلف القطاعات الوزارية ذات الصلة بميدان الكتاب والنشر، ومن جملة القضايا المشتركة، استيراد الكتاب والتوزيع والآليات الكفيلة بتسهيل مختلف الإجراءات المتعلقة بالكتاب.

البعد الإفريقي خيار استراتيجي هام

تدرك "الجزائر الجديدة"، وفق رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في رسالته للمشاركين في ملتقى الجزائر الدولي "الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي"، أنّ البعد الإفريقي يبقى خيارا استراتيجيا هاما يمكّن الشعوب من استكمال طموحاتها المنشودة، بتعزيز العمل الدبلوماسي وتنشيط السياحة الدينية وكذا الاستفادة من عمق الطرق الصوفية وامتداداتها في إفريقيا، ما يؤدي إلى تحقيق الانسجام في المواقف السياسية وتفعيل التعاون الاقتصادي وكذا ترقية التبادل العلمي والثقافي.

وأضاف الرئيس أنّ الجزائر التي خدمت إفريقيا في عهدها الماضي، ستواصل المسيرة في حاضرها ومستقبلها، مستلهمة كل ذلك من أمجاد أسلافنا، مستدلا بما قام به الإمام العلامة المغيلي الذي تمكّن من الاستثمار في البعد الإفريقي واستطاع أن يكون أرضية للوفاق والتعاون البنّاء. ودعا في هذا الإطار البلدان الإفريقية إلى أن تنحو اليوم من أجل إرساء تكامل اقتصادي إفريقي، مستنيرة في ذلك بآثار الإمام المغيلي الاقتصادية والتنموية في البلاد التواتية، منها "السوق الكبيرة" المشهورة بقصر سيدي يوسف، والتي كانت بمثابة قطب اقتصادي يربط إقليم توات بكثير من الأقاليم والبلدان.

ووافق رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، في ختام أشغال ملتقى الجزائر الدولي "الإمام المغيلي"، على إنشاء "مركز الإمام المغيلي للبحوث والدراسات الإفريقية والعربية" ليكون "رافدا للتنمية في إفريقيا" واعتماد "أسبوع ثقافي إفريقي" باسم "أدرار عاصمة الثقافة الإفريقية"، تتزامن تظاهراته الثقافية والسياحية والاقتصادية مع ذكرى الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي. فضلا عن إنجاز فيلم مطوّل عن الإمام المغيلي يؤرخ لأمجاده وإنجازاته ومآثره، واعتماد جائزة الإمام المغيلي السنوية للدراسات التراثية والثقافية المشتركة، بالإضافة إلى العمل على مواصلة انعقاد الملتقى في طبعات سنوية ونشر كافة أعماله عبر كل الوسائل والوسائط المتاحة.

وفاء بالالتزامات الإقليمية

وضمن الوفاء بالتزاماتها تجاه القارة السمراء، افتتحت الجزائر بقصر "بولكين" في حسين داي، المقر المؤقت لمتحف إفريقيا الكبير، الذي يعتبر مشروعا رائدا مسجلا في أجندة الاتحاد الافريقي، في مجال تثمين الفنون والتراث الأفريقي، لجعله مركز إشعاع ثقافي وعلمي للباحثين والمختصين، في انتظار تجسيد المشروع على أرضية، خصصتها الجزائر على مساحة تقدر بأكثر من 42 ألف متر مربع. وبعد أن نجحت الجزائر في إنشاء المركز الإقليمي لـ"اليونسكو" لحفظ التراث الثقافي اللامادي في إفريقيا، سنة 2018، يمكن اعتبار افتتاح هذا المشروع، المتحف الإفريقي الكبير، بمثابة خطوة جديدة نحو تجسيد التزامات الجزائر على المستوى القاري، في مجال الحماية والحفاظ على الثقافة والتراث في القارة الإفريقية، حيث توفر للمختصين والباحثين في مجال التراث في إفريقيا، أوّل متحف قاري بهذه الأهمية والمكانة.

والغرض من المتحف الكبير لافريقيا، هو إنشاء متحف معاصر ديناميكي وتفاعلي لجمع وحفظ ودراسة المجموعات المتحفية، والمشاركة في تاريخ إفريقيا وثقافتها، والحفظ على تراثها المادي وغير المادي، كما يرتكز المتحف أيضا، على علم النسب الافريقي، وعلى النصب التذكارية الخاصة بتجارة العبيد، بالنظر إلى التمركز الكبير لجاليتها عبر كل القارات، وإلى المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لسكانها الشباب.

وتحقيقا لرؤية الرئيس تبون وحرصه على العمق الافريقي للجزائر، ارتأى القائمون على صالون الجزائر الدولي للكتاب، أن تثمّن روابط الانتماء، والتاريخ والجغرافيا للقارة الأم، حيث نُظمت الدورة السادسة والعشرون، بنفحات افريقية ومدّت الجسور الثقافية والإبداعية المتصلة بالقارة السمراء تحت شعار "افريقيا تكتب مستقبلها"، وبرمجت عدد من الندوات ذات صلة، على غرار "الثقافة الافريقية وتأكيد الذات في القرن الحادي والعشرين"، و"الالتزام في الأدب الافريقي"، و"المشترك الصوفي الجزائري الافريقي"، ناهيك عن الاحتفاء بالذكرى العاشرة لرحيل نيلسون مانديلا بمشاركة نخبة من الكتّاب الأفارقة فضلا عن الندوة الدولية حول "المشترك الصوفي الجزائري الافريقي، قوة ناعمة من أجل مستقبل إفريقيا".

الجرد والرقمنة لحماية التراث الثقافي

وضمن مساعي تنفيذ سياسة التخطيط والتطوير في إطار سياسة الدولة الرامية إلى رقمنة الإدارات والهيئات، تعمل وزارة الثقافة والفنون، على مشروع نظام المعلومات الجغرافي لقطاع الثقافة، سيمكّن من إدارة المرافق الثقافية والتراثية والأثرية عبر بوابة جغرافية، وسيسمح أيضا بجرد ورقمنة كل المواقع ذات الصلة، قصد تصميم وتطوير نظام المعلومات الجغرافي للبنى التحتية الثقافية والمعالم التاريخية والمواقع الأثرية والقطاعات المحفوظة والحظائر الثقافية، ما يعزّز القدرة على صون وحماية التراث الثقافي. في هذا الصدد، أشارت وزيرة الثقافة والفنون صورية مولوجي إلى أن هذه الخطوة يؤكّد الالتزام بحماية التراث الثقافي أولا، وانتهاج كل السبل التي تمكّن من تثمين التراث الجزائري في المشهد الثقافي الإنساني. وفي إطار جهود الدولة للمحافظة على "الحرف والتقاليد العتيقة التي ترمز للجزائر وثقافتها وهويتها وتاريخها، كونها دليلا هوياتيا، وحاملا للذاكرة والعادات والتقاليد"، سجلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو"، مؤخرا، ملف "النقش على المعادن: الذهب، الفضة النحاس، المهارات والفنون والممارسات"، في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية، باسم الجزائر، و9 بلدان عربية أخرى، في انتظار دراسة ملف "الزي النسوي الاحتفالي للشرق الجزائري الكبير؛ معارف ومهارات متعلقة بخياطة وصناعة حلي التزيين، القندورة والملحفة"، في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية، لليونسكو، وذلك خلال الموعد السنوي المحدد من طرف منظمة اليونسكو في 31 مارس من كل سنة.

في نفس السياق، وتطبيقا لتوجيهاته القاضية بضرورة تعزيز حماية التراث الثقافي الوطني وصون الذاكرة الجماعية والسهر على استرجاع الممتلكات الثقافية المتواجدة في الخارج، بغية حفظها وتثمينها، استردت الجزائر، قطعة أثرية ذات قيمة تاريخية كبيرة تتمثل في سيف الأمير عبد القادر، الذي كان مبرمجا للبيع في المزاد العلني بباريس (فرنسا)، وتم اقتناؤه يوم 8 أكتوبر الفارط من طرف مصالح السفارة الجزائرية. ويبلغ طول هذا السيف الأثري 107 سم وهو مصنوع من مادة الفضة، به غمد خشبي مغطى بالفضة مزخرفة بلفائف أوراق الشجر ومزود بسوار بحلقتين معلقتين بسلسلة، وهو مؤرخ في الفترة الممتدة ما بين 1808 إلى 1883.

وضمن التدابير الموضوعة للحدّ من محاولات بعض الدول الأجنبية نسب التراث الجزائري المادي وغير المادي إليها. سيتم إنشاء المركز التفسيري ذي الطابع المتحفي للشعر الشعبي وفنون أداء التعابير الفلكلورية التقليدية ببشار، والمركز التفسيري ذي الطابع المتحفي للمهارات والتقاليد الشعبية المرتبطة بمنطقة أولاد نايل، ليضافا إلى المركز التفسيري ذي الطابع المتحفي للباس التقليدي الجزائري بتلمسان.

وقفة للتقدير والتقييم

الجزائر وهي تحتفل بستة عقود من استرجاع السيادة الوطنية، أرادت أن يكون احتفالها تثمينا للإنجازات التي حقّقتها الجزائر طيلة ستين سنة من الحرية، مثمنة رمزية العرفان والاعتزاز بتاريخ بلد المليون ونصف المليون شهيد، خاصة مع تجديد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التزامه برعاية التاريخ والذاكرة الوطنية، حيث ما انفك يشدّد في شتى خرجاته الإعلامية على أن هذا المسعى "واجب وطني يمليه الوفاء لنضال وكفاح الشهداء الأبرار".

في سياق هذه النظرة التي وضع معالمها السيد الرئيس، وارتكزت على التقدير والإجلال للمجاهدين كونهم صنعوا إلى جانب الشهداء ملحمة ثورية خالدة يتردد صداها في كل أصقاع الدنيا، كانت ستينية استرجاع السيادة الوطنية التي أسدلت ستارها في جويلية الماضي، بعد عام من الاحتفالات والتخليدات، فاسحة المجال للذكرى الواحدة والستين بشعار "جزائر الانتصارات.. مكاسب وإنجازات"، سانحة للأنحناء بفخر واعتزاز أمام نضال مجاهدين انتزعوا الاستقلال وأصبحوا في ذاكرة الشعب أبطالا، وهبوا حياتهم للوطن فأصبحوا الذاكرة التي تحمل الكرامة والبطولة، فهم "حراس لأمانة الشهداء ورسالة نوفمبر الخالدة" مثلما أكد عليه الرئيس تبون، ومن الضروري تعهّدهم بما يستحقون من عناية وتكريم في جزائر تتجه نحو تكريس ثقافة العرفان وتمتين اللحمة الوطنية وتقوية وتحصين الجبهة الداخلية في عالم مفتوح على الاضطراب".

El Massa
المساء
يومية وطنية إخبارية
ملف
4 سنوات في مسار الجزائر الجديدة
الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
info@el-massa.com www.el-massa.com

تطوير الصناعة السينماتوغرافية "التزام رئاسي"

التكوين، المُرافقة والدعم للارتقاء بالفن السابع

» قانون الصناعة السينماتوغرافية مشروع وطني في غاية الأهمية

» دعم التكوين الخاص بمهن السينما وتوفير المورد البشري المؤهل

» مجال ذو أولوية في الحصول على امتيازات السياسة العامة للاستثمار

دائما ما يشدّد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على ضرورة تطوير الصناعة السينماتوغرافية في الجزائر دون إغفال التمسك بأصالتنا، هويتنا، ذاكرتنا الوطنية والثقافية، وهو ما حمله التزامه العشرون المتعلق بتطوير الصناعة السينمائية والثقافية، حيث أوعز بضرورة وضع استراتيجية للارتقاء بالفن السابع وبالتجارب السينمائية من خلال التكوين، المرافقة والدعم.

» نوال جاوت

ويحظى مشروع الصناعة السينمائية بمتابعة شخصية من رئيس الجمهورية، ما يترجم آخر توجيهاته في مجلس وزراء الاحد الفارط، حينما كلّف وزيرة الثقافة والفنون باستحداث هيئة وطنية توكل مهامها لأهل القطاع "للإشراف على العمل السينمائي وتشجيع النهوض به في هذا المجال الحيوي، خاصة مع بروز بعض الأعمال الدرامية الراقية والمواهب الشبانية في التمثيل والإخراج خلال السنوات الأخيرة".

كما أمر السيد الرئيس بتشجيع كل المواهب والطاقات السينمائية، داخل الجزائر، واستقطاب الكفاءات من أبناء الجالية الوطنية بفسح المجال أمامهم لتقديم أعمالهم واسهاماتهم، وذلك بجعل سنة 2024 عام انطلاق الإنتاج السينمائي، فضلا عن التزام الدولة بتمويل الأعمال السينمائية إلى غاية 70 في المائة من خلال قروض بنكية، مع مساعدة أهل القطاع على بناء استوديوهات تصوير ومدن سينمائية تعيد للجزائر مجدها وبريقها السينمائي.

ونالت الفنون البصرية والسينما تحديدا، اهتماما خاصا من طرف رئيس الجمهورية من خلال عدد من المكتسبات على غرار صدور المرسوم التنفيذي المتعلق بإنشاء المعهد الوطني العالي للسينما، والتحضير لقانون الصناعة السينمائية وكذا تهيئة المدينة السينمائية التي أنشئت بتنركوك بتيميمون وفق المعايير الدولية من أجل استغلالها في تصوير الأفلام السينمائية وغيرها من الخطوات التي ستجعل قطاع الفن السابع ضمن المجالات ذات الأولوية في الحصول على الامتيازات التي تتيحها السياسة العامة للاستثمار.

يعدّ قانون الصناعة السينماتوغرافية مشروعا وطنيا في غاية الأهمية يستوجب تضافر الجهود وتوحيد الرؤية، حيث يشكل أرضية صلبة لانبعاث مشهدنا السينمائي والفني، في هذا السياق، درست الحكومة، الأربعاء الماضي، الصيغة المعدلة للمشروع التمهيدي المتعلق بالصناعة السينماتوغرافية على ضوء التوجيهات الصادرة عن رئيس الجمهورية خلال مجلس للوزراء في فيفري الماضي، حيث أمر بإثراء مشروع هذا القانون، من خلال عقد جلسات خاصة بقطاع السينما، إشراك الفاعلين ومهنيي القطاع، وضبط آليات واضحة لتمويل المشاريع السينمائية، وأن يكون محفزا ومشجعا حقيقيا للرغبة والقدرة على الإنتاج السينمائي وفق نظرة إبداعية تعيد للجزائر بريقها بهذا النشاط الحيوي داخل المجتمع، وأن يراعي القانون مختلف التحوّلات والتطورات في مجال العمل السينمائي بما يتجاوب مع تطلعات الشباب الراغبين في التخصص بهذا المجال.

في هذا السياق، نظمت الوزارة عدة لقاءات حول السينما، أبرزها الجلسات الوطنية حول سياسة الصناعة السينماتوغرافية، التي أقيمت في أفريل الماضي، وعرفت إقامة 5 ورشات حول آليات الدعم وتمويل السينما، الإبداع السينمائي والجمهور، الاستثمار وصناعة السينما، التكوين والمهن السينمائية، وكذا الاستغلال والتوزيع، وقد خرجت بالعديد من التوصيات.

أسفرت الورشات الخمس التي أثثت الجلسات، عن جملة من التوصيات التي عكست التزام الفاعلين في الفن السابع الوطني، بقضايا الصناعة السينمائية، وحرصهم على إعادة بعث المشهد السينمائي، إذ جرى الاتفاق على تثمين الاتجاه نحو خلق مركز وطني جامع يعنى بشؤون السينما والفنون البصرية، وكذا اعتماد لجنة تنبثق من هذه الجلسات، للعمل على إثراء مشروع القانون من خلال توصيات الجلسات.

ودعا المشاركون في هذه الجلسات إلى إعفاء شامل أو نسبي من 10 سنوات إلى 15 سنة من الضرائب في صالح مؤسسات الإنتاج السينمائي ريثما يستقر سوق السينما (قاعات العرض المنصات الرقمية)، الحث على تشجيع الاستثمار الخاص في الإنتاج والتوزيع السينمائي، من خلال تحفيزات جبائية، وتحديد حد أقصى لحقوق الرعاية المالية، تسهيل إنشاء منصة تدقق لتسويق الأفلام في الخارج، واستحداث صناديق للدعم الجهوي لإنتاج الأفلام، وإحداث صندوق خاص لمساعدة المخرجين والمنتجين الشباب للأفلام القصيرة والوثائقية، إلى جانب اعتماد الشباك الموحد لجميع الإجراءات الإدارية، فضلا عن إيجاد صيغ قانونية، تسمح بالتنسيق بين الوزارات والهيئات المحلية، لتسليم الرخص في شباك موحد ناهيك عن إدماج السينما في المدرسة الجزائرية، وتكوين وتأهيل الطواقم التربوية لإشراك السينما في العملية البيداغوجية، وإنشاء مدونة تصنيف الأعمار المناسبة لتلقي الأعمال السينمائية، مشيرين إلى أن النوادي السينمائية منصة هامة لترقية السينما، وتعزيز الوعي الثقافي لدى الجمهور.

علاوة على تشكيل لجنة متعددة القطاعات لتحديد التخصصات الجديدة المطلوبة في السوق لإدراجها كتخصص يُدرس بالمعاهد الخاصة إلى جانب تحيين قائمة مدونة المهن الخاصة بمهن السينما والسمعي البصري، واعتراف الوظيف العمومي بمختلف الشهادات الممنوحة من طرف معاهد وزارة الثقافة والفنون، وتكوين قانونيين مختصين في عمليات الصناعة السينماتوغرافية علاوة على ضرورة تحديث المنظومة القانونية بما يتماشى مع المستجدات، ويسهّل عملية الحصول على الاعتمادات الخاصة بفضاءات العرض وتأشيرة الاستغلال، إلى جانب تبني سياسة توزيع، تقوم على ابتكار طرق متجددة، تنطلق من تفكير عميق لمواكبة تسارع وتطور التكنولوجيات الحديثة، وكذا تحفيز الخواص على الاستثمار في إنشاء الجمعات.

ولأنّ التكوين من الركائز الأساسية لأي استراتيجية، صدر في العدد 35 من الجريدة الرسمية لـ21 ماي المنقضي، المرسوم التنفيذي المتضمن "إنشاء المعهد الوطني العالي للسينما"، الذي شرع في إنجازه بايعاز من رئيس الجمهورية، ضمن سياسة دعم التكوين الخاص بمهن السينما، وتوفير المورد البشري المؤهل، إذ يُعدّ هذا المعهد الذي مقره بالقليعة، الأول من نوعه في الجزائر.

وسيتكفل المعهد الوطني العالي للسينما بضمان التكوين في مجال السينما، لاسيما في تخصصات الصناعة السينمائية وتسيير الإنتاج"، وسيستقبل المعهد أول دفعة من الحائزين على شهادة البكالوريا، الذين تابعوا تكوينا فنيا في طور التعليم الثانوي، ووضع المعهد الوطني العالي للسينما الذي سيتكفل بـ"مهمة التكوين العالي في مجال السينما، لتلبية حاجات قطاع الثقافة والفنون كأولوية، وكذا حاجات القطاعات الأخرى"، حسب المرسوم التنفيذي رقم 23- 191 تحت "الوصاية الإدارية للوزير المكلّف بالثقافة"، و"الوصاية البيداغوجية للوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالثقافة"، كما يمكن "إنشاء ملحقات للمعهد عند الحاجة، بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالثقافة، والوزير المكلف بالمالية، والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية".

وسيتولى المعهد، وفق المرسوم، مهمة التكوين العالي في مجال السينما، لتلبية حاجات قطاع الثقافة والفنون كأولوية، وكذا حاجات القطاعات الأخرى، وبهذه الصفة سيكلف المعهد على الخصوص، بضمان التكوين العالي في مجال السينما، لا سيما في تخصصات الصورة، وتركيب الفيديو والصوت، وكتابة السيناريو، والسكريبت، والصناعة السينمائية، وتسيير الإنتاج، ناهيك عن توفير الدعائم والتجهيزات والوسائل البيداغوجية المبتكرة، التي تسمح بتطبيق أمثل لبرامج التكوين، والتقييم المنتظم لتنفيذ برامج التكوين، ومدى ملاءمتها، وتقديم الاقتراحات الرامية إلى تحسينها.

وأيضا المساهمة في تطوير البحث العلمي، وتثمين نتائجه في ميدان نشاطه.

محاط بالرعاية والمرافقة
خطوات جادة لفيلم "الأمير"

فيلم عن الأمير عبد القادر، من بين المشاريع التي لم تعرف التجسيد منذ عقود، حيث أجهضت كل المحاولات لإنجاز عمل سينمائي يليق بمؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، إلى أن أعيد إحياء المشروع وبعثت الروح في الفكرة من خلال تبنيها برؤية مدروسة وخطوات جادة تنم عن قرار سياسي حاسم لا بديل عنه، يتعلق بإنجاز عمل سينمائي يليق بالجزائر وأميرها.

» نوال جاوت

تمهيدا لتحقيق هذا المطلب الشعبي والرسمي، نصبت وزيرة الثقافة والفنون صورية مولوجي، لجنة رفيعة المستوى، لتقييم وإثراء دفتر شروط خاص باختيار سيناريو فيلم عن الأمير عبد القادر، وكذا التقييم والمصادقة على عروض السيناريوهات التي سيتم تقديمها في إطار مسابقة دولية، تضمّ أسماء وازنة إبداعيا وعمليا على غرار الناقد السينمائي أحمد بجاوي، البروفيسور جمال يحياوي، الدكتور واسيني لعرج، البروفيسور مصطفى خياطي وكذا المنتج السينمائي ياسين مذكور، ويمكنها، عند الاقتضاء، الاستعانة بخبراء ومختصين للمساهمة في إثراء المشروع وإنجازه.

وجاء هذا التنصيب، في إطار التحضيرات الجارية للانطلاق في مشروع إنتاج فيلم عالمي عن الأمير عبد القادر وتزامنا مع الذكرى 191 لمبايعة الأمير عبد القادر، على ضوء المرسوم الرئاسي رقم 23-287 المؤرخ في 15 محرم عام 1445 الموافق لـ2 أوت 2023، الذي ينص على وضع مؤسسة الجزائري لانتاج وتوزيع واستغلال فيلم سينمائي عن الأمير عبر القادر تحت وصاية وزارة الثقافة والفنون.

وتعد مؤسسة "الجزائري لانتاج وتوزيع واستغلال فيلم سينمائي عن الأمير عبر القادر" مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، مكلفة بضمان تحضير وإعداد سيناريو فيلم سينمائي عن الأمير عبد القادر، و"اقتناء وكراء وتجهيز المنشآت والتجهيزات التقنية الضرورية في الجزائر وفي الخارج، لا سيما استوديوهات التصوير والصوت وعمليات ما بعد الانتاج والديكورات والمخابر وكذا أدوات الرقمنة والحفظ والتخزين". وتعمل هذه الهيئة على "انتاج وتوزيع واستغلال فيلم سينمائي عن الأمير عبد القادر، ومختلف الأعمال السينمائية و/أو السمعية البصرية ذات الصلة بالفيلم"، وكذا "إعداد كل النسخ الأصلية أو نسخ من الفيلم كاملة أو مقتطفات عبر كل الوسائط وبكل الأحجام".

كما أعلنت وزيرة الثقافة والفنون، صورية مولوجي، عن إطلاق مسابقة وطنية لاختيار أحسن سيناريو لإنجاز مشروع فيلم سينمائي حول الفقيه والداعية الجزائري الشيخ محمد عبد الكريم المغيلي، قريبا، وذلك على ضوء مخرجات ملتقى الجزائر الدولي "الامام محمد بن عبد الكريم المغيلي المغيلي"، حيث وافق رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون فضلا عن إنجاز فيلم مطوّل عن الامام المغيلي يؤرخ لأمجاده وإنجازاته ومآثره، واعتماد "أسبوع ثقافي إفريقي" باسم "أدرار عاصمة الثقافة الإفريقية" من المرتقب تنظيمه مطلع السنة الداخلة.

وأكدت مولوجي أن إنجاز هذا المشروع السينمائي يتطلب توفير الشروط الضرورية والعوامل التقنية والفنية، على غرار توفير سيناريو جامع حول هذه الشخصية متعددة الأبعاد، و"يليق بدورها الريادي من خلال مشروعه الحضاري والثقافي والديني في الجزائر وافريقيا.

وقصد الارتقاء بالفن السابع إلى مستويات عليا، أعيد بعث النوادي السينمائية وتفعيل دورها في نشر الثقافة السينمائية لإعطاء دفع للمبدعين للمزيد من العطاء والمناسبة الخلاقة، وطنيا ودوليا، من خلال تنسيق الجهود في سبيل إنشاء الشبكة الوطنية للنوادي السينمائية على المستوى الوطني.

El Massa
المساء
يومية وطنية إخبارية
ملف
4 سنوات في مسار الجزائر الجديدة
14
الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
info@el-massa.com www.el-massa.com

استكمال الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع ودعم الصحافة

مكاسب استثنائية للإعلام الوطني

حقق الإعلام الوطني مكاسب استثنائية خلال سنة 2023؛ تجسيدا لالتزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تجاه الصحافة؛ لترقيتها، وتحسين ظروف القطاع بداية من وضع الإطار القانوني والتشريعي المنظم لممارسة هذه المهنة، وعلى رأسها قانون الإعلام الجديد، ووصولا إلى إقرار تدابير خاصة؛ كشكل من أشكال الدعم غير المباشر، في انتظار تحقيق مكاسب أخرى؛ استكمالا لهذا المسار.

تعكس المكاسب التي حققها قطاع الإعلام الوطني خلال العام الجاري، إرادة سياسية لترقية هذا المجال، ودعم الأسرة الإعلامية؛ تنفيذا للالتزام السادس لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال حملته الانتخابية لرئاسيات 12 ديسمبر 2019، والمتعلق بـ"تحقيق حرية الصحافة وتعدديتها واستقلالها، وضمان احترام قواعد الاحترافية وأخلاقيات المهنة، وجعلها عمادا للممارسة الديمقراطية، وحمايتها من جميع أشكال الانحراف؛ حيث صدر في هذا الخصوص، قانون عضوي للإعلام شهر أوت الماضي، وبعده قانون الصحافة المكتوبة والالكترونية، وآخر للسمعي البصري خلال الأسبوع الماضي، في انتظار تنصيب سلطتي ضبط هذين الأخيرين، وإنشاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة، وتجسيد مشروع المدينة الإعلامية، التي وضع رئيس الجمهورية حجر الأساس لها في شهر جويلية الماضي.

» زين الدين زديغة

ثمّن المكتسبات المحققة لفائدة الصحافة.. لعراج:

2023.. سنة تعزيز مكاسب الإعلام

• الإعلام مطالَب بمواكبة التحولات ودعم الاستقرار الداخلي

أكد عميد كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، الدكتور سليمان لعراج، أن سنة 2023 كانت سنة الإعلام في الجزائر. وأوضح أن هذا القطاع عرف حركية وديناميكية كبيرة، أفرزت صدور القانون العضوي للإعلام، وقوانين الصحافة المكتوبة والإلكترونية والسمعي البصري.

زين الدين زديغة

يرى عميد كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بجامعة الجزائر، في تصريح لـ"المساء"، أن القانون العضوي للإعلام وقوانين الصحافة المكتوبة والإلكترونية والسمعي البصري التي صدرت خلال العام الجاري، مكتسبات، من شأنها تعزيز حرية التعبير، ودعم العمل الإعلامي، خصوصا أنها عُززت من خلال تدابير دعم وحماية، تستهدف المؤسسات الإعلامية والصحفي، بالتأكيد على الجانب الاجتماعي، وظروف العمل. وأضاف أن الهدف من هذه التدابير هو خلق بيئة مريحة للعمل؛ في إشارة منه إلى التدابير الرئاسية التي أعلن عنها الرئيس تبون، مؤخرا، بمناسبة تسليم جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف.

وأوضح سليمان لعراج، بخصوص الدور المنوط بالإعلام الوطني، في ظل المكتسبات التي حققها خلال عام 2023، أن القطاع يُنتظر منه أن يؤدي أدوارا كبيرة تتعلق بمواكبة التحولات، ومرافقة الديناميكية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية. وأكد على أن الإعلام الوطني يُنتظر منه أن يكون على قدر المسؤولية، خصوصا في ظل الظرف الحالي، مشيرا إلى أن الجميع يرى ما يعيشه العالم من تقلبات؛ الهدف منها إحداث تحولات في بنية المنظومة العالمية.

وفي السياق ذاته، يرى عميد كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، أن دور الإعلام الوطني، يكمن، أيضا، في ظل المكتسبات التي حققها، في أن يكون جدار صد ودعم للاستقرار الداخلي؛ من خلال العمل على تنوير الرأي العام، وبناء استراتيجية قائمة على محاصرة كل ما يتعلق بخطاب الكراهية والدعاية والأخبار المغلوطة، وكذا التضليل الإعلامي الذي تمارسه مختلف الأطراف والفواعل لأهداف سياسية ومصالح أجنبية؛ في إشارة منه إلى الحملات الاعلامية التي تستهدف الجزائر من بعض الدوائر الأجنبية خلال السنوات الأخيرة، ليخلص إلى القول: "أعتقد أن الإعلام الوطني لديه القدرة على الدفاع على مصالح الجزائر".

قوانين جديدة للإعلام والصحافة المكتوبة والإلكترونية والسمعي البصري

استكملت السلطات العمومية بناء المنظومة القانونية لقطاع الصحافة، من خلال صدور القانون العضوي المتعلق بالإعلام، وكذا قانوني الصحافة المكتوبة والإلكترونية والنشاط السمعي البصري مؤخرا، والتي من شأنها أن تضمن التأطير الذي يُنتظر منه نشر الوعي، والدفاع عن المكتسبات، وكذا التجند لتمتين الجبهة الداخلية للتصدي لكل محاولات الإرباك والتشتيت والتشويش التي تطول الجزائر، في ظل الظروف الإقليمية والدولية، وكذا الدفاع عن التوجهات الكبرى والسياسة الخارجية للجزائر.

وحدد المشرع من خلال القانون العضوي للإعلام الذي تضمّن 56 مادة والذي صدر في شهر أوت الماضي، المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الإعلام وممارسته بحرية، حسب ما نصت عليه المادة الأولى منه، فيما تنص المادة 2 من هذه الوثيقة، على أن نشاط الإعلام يُقصد به في أحكام هذا القانون، "كل نشر للأخبار والصور والآراء، وكل بث لأحداث ورسائل وأفكار ومعارف ومعلومات عن طريق أي دعامة مكتوبة أو إلكترونية أو سمعية بصرية، موجهة للجمهور أو لفئة منه". ويضمن هذا القانون، حسب نص المادة 3، ممارسة "نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام الدستور، وهذا القانون العضوي والتشريع والتنظيم المعمول بهما وفي ظل احترام الدين الإسلامي والمرجعية الدينية الوطنية، والديانات الأخرى، والهوية الوطنية والثوابت والقيم الدينية والأخلاقية والثقافية للأمة، والسيادة الوطنية والوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني، ومتطلبات النظام العام والأمن والدفاع الوطني مقومات ورموز الدولة، وكرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية، والمصالح الاقتصادية للبلاد"، وكذا "حق المواطن في إعلام كامل ونزيه وموضوعي، سرية التحقيق الابتدائي والقضائي والطابع التعددي لتيارات الفكر والآراء"، وبخصوص التمويل، نصت المادة 12 على أنه "يجب على كل وسيلة إعلام مستفيدة من تمويل و/أو مساعدة مادية، أن يكون لها ارتباط عضوي بالهيئة المانحة. ويُمنع تحت طائلة العقوبات الجزائية المقررة قانونا تمويل و/أو المساعدات المادية المباشرة وغير المباشرة، من أي جهة أجنبية".

وفي السياق ذاته، جاء في القانون المتعلق بالصحافة المكتوبة والإلكترونية، أن هذا النشاط يمارس في ظل "احترام المبادئ المنصوص عليها في أحكام الدستور والقانون العضوي المتعلق بالإعلام وبأحكام هذا القانون، وكذا التشريع والتنظيم المعمول بهما". ويحدد النص القانوني مهام سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، التي تتولى "السهر على احترام الأحكام والمبادئ المنصوص عليها في القانون العضوي المتعلق بالإعلام والنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها"، و"السهر على الممارسة الحرة لنشاط الصحافة المكتوبة و/أو الإلكترونية"، مع "تشجيع التعددية الإعلامية، والسهر على التوزيع المنتظم للنشريات الدورية عبر كامل التراب الوطني".

أما بالنسبة لنشاط الصحافة الإلكترونية، فتنص المادة 31 من القانون، على الشروط الواجب توفرها في مدير النشر: منها حيازة الجنسية الجزائرية، وشهادة جامعية أو شهادة معترف بمعادلتها، والخبرة لا تقل عن 8 سنوات مثبتة. كما لا يجب أن يكون محكوما عليه في قضايا فساد أو متابعا فيها، أو مرتكبا لأفعال مخلة بالشرف.

ويرمي مشروع قانون نشاط السمعي البصري، إلى وضع إطار قانوني، يحدد كيفية ممارسة هذا النشاط وفقا لمبادئ عامة، أهمها حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي. كما تم تعديل القانون الأساسي لسلطة ضبط السمعي البصري؛ من خلال منحها الطابع الخاص مع إيكالها، إضافة إلى المهام المنوطة بها، مسؤولية ضبط ومراقبة خدمات الاتصال السمعي البصري عبر الأنترنت، إلى جانب خدمات الاتصال السمعي البصري التقليدية.

إلى جانب مجلس لأخلاقيات المهنة لتأطير أحسنَ للقطاع

تنصيب سلطتي ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية والسمعي البصري قريبا

• الانطلاق في تجسيد مشروع المدينة الإعلامية "دزاير ميديا سيتي"

يُنتظر أن يتم قريبا تنصيب سلطتي الصحافة المكتوبة والسمعي البصري، ومجلس آداب وأخلاقيات المهنة، حسب ما أعلن عنه وزير الاتصال، محمد لعقاب، بمناسبة تسليم جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف، بعد الانتهاء من ضبط الإطار التشريعي للنهوض بقطاع الإعلام، التي استكملت بمصادقة مجلس الأمة نهاية شهر نوفمبر الماضي على هذه القوانين، والتي يُتوخى منها الارتقاء بالقطاع أكثر.

وينص قانون الصحافة المكتوبة والإلكترونية الذي صدر في الجريدة الرسمية مؤخرا، على أن سلطة ضبط هذا المجال تتولى السهر على شفافية القواعد الاقتصادية لتسيير النشريات الدورية والصحف الإلكترونية، والسهر على جودة الرسائل الإعلامية وكذا ترقية الثقافة الوطنية وإبرازها بجميع أشكالها، واحترام المعايير التشريعية والتنظيمية المطبقة في مجال الإشهار، ووضع كل الآليات للتحقق ومراقبة المعلومات المقدمة، لا سيما في مجال التمويل.

وتتشكل السلطة من 9 أعضاء يمثل فيهم الرئيس، يعيّنهم رئيس الجمهورية باقتراح من الوزير الأول لعهدة مدتها 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويتم اختيارهم من بين الكفاءات والشخصيات والباحثين ذوي خبرة فعلية في المجال التقني، والقانوني والاقتصادي والصحفي، معترف بمؤلفاتهم وأبحاثهم ومساهماتهم في تطوير الصحافة. وتلزمهم المادة 47 بالامتناع عن اتخاذ أي موقف علني حول المسائل التي تداولت بشأنها السلطة.

أما قانون السمعي البصري الذي صدر في الجريدة الرسمية مؤخرا، فينص بدوره، على أن السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري، تتولى بـ"كل استقلالية" السهر على ممارسة هذا النشاط ضمن الشروط المحددة قانونيا، والسهر على ضمان "موضوعية وشفافية النشاطات السمعية البصرية"، بالإضافة الى "شفافية التمويل في مجال الاستثمار وتسيير خدمات الاتصال السمعي البصري، وعلى ترقية ودعم اللغتين الوطنيتين الرسميتين والثقافة الوطنية"، بينما أشار إلى أن هذه السلطة تتشكل كذلك، من "تسعة أعضاء يمثل فيهم الرئيس، يعيّنهم رئيس الجمهورية، لعهدة مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة"، اي أنها تتولى ضبط المضامين الإعلامية التي تبث عبر وسائل الإعلام والاتصال، والسهر على احترام مطابقة البرامج السمعية البصرية للقوانين سارية المفعول.

وبموجب أحكام قانون الإعلام، ينشأ مجلس أعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحفي يتشكل من 12 عضواً، 6 منهم يعينهم رئيس الجمهورية من بين الكفاءات والشخصيات والباحثين ذوي خبرة فعلية في المجال الصحفي. والستة الآخرون ينتخبون من بين الصحفيين والناشرين المنخرطين في المنظمات المهنية الوطنية المعتمدة. وفي السياق، ينتظر أيضا أن يتم إطلاق مشروع المدينة الإعلامية "دزاير ميديا سيتي"؛ بهدف "مواكبة العصرنة والتطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال، والارتقاء بالمهنة، والرفع من مستوى الاحترافية والمصداقية والتأثير.

دراسة لبعث صندوق دعم الصحافة وتصورٌ لتنظيم سوق الإشهار

تدابير رئاسية لتحسين وضعية وسائل الإعلام

تمثلت آخر المكاسب التي حققها قطاع الإعلام الوطني قبل أيام قليلة، في 9 تدابير رئاسية، أعلن عنها الرئيس تبون، بمناسبة إشرافه على تسليم جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف؛ كشكل من أشكال الدعم المباشر وغير المباشر للحقل الإعلامي.

وشملت هذه التدابير تخفيض تكلفة شريط وكالة الأنباء الجزائرية لفائدة وسائل الإعلام الوطنية، وتخفيض الرسم على القيمة المضافة، على أن تحدد نسبتها والتدابير المتعلقة بها في قانون المالية التكميلي، وتخفيض سعر تكلفة إيواء المواقع الإلكترونية لدى اتصالات الجزائر بنسبة تتراوح بين 33 و36 ٪ مع زيادة طاقتها.

وقرر المسؤول الأول في البلاد، تخفيض سعر الإيجار في دار الصحافة. وأعلن عن إطلاق تسمية المراكز الصحفية بالملاعب، بأسماء صحفيين رياضيين، وكذا تخفيض أسعار التذاكر عبر الخطوط الجوية الجزائرية لفائدة الصحفيين الرياضيين، المكلفين بتغطية المنافسات الإفريقية.

وفي السياق ذاته، قرر الرئيس تبون تكليف وزير الاتصال ومديرية الاتصال برئاسة الجمهورية، بإعداد دراسة لإطلاق صندوق دعم الصحافة، وإعداد تصور لتنظيم سوق الإشهار، وكذا تكليف وزير الاتصال بإيجاد حل نهائي للسكنات الأمنية بسيدي فرج.

15

4 سنوات في مسار الجزائر الجديدة

ملف

El Massa المساء

يومية وطنية إخبارية

الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194

info@el-massa.com www.el-massa.com

بعد جمود وركود استمرا لعقود

الإرادة السياسية "تهدي" الجزائر ملاعب الخمس نجوم

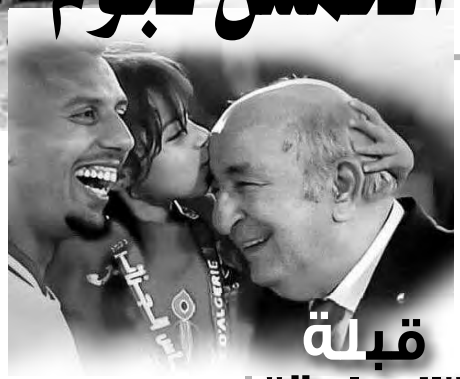

قبلة "البراءة"

على جبين الرئيس صورة العام في الرياضة الجزائرية

يرى الكثير من المتابعين بأن قبلة ابنة لاعب أولمبي الشلف، حميدة زناسني، على جبين الرئيس عبد المجيد تبون، خلال نهائي كأس الجزائر بين أولمبي الشلف وشباب بلوزداد (12)، يوم 22 جوان الماضي، على ملعب ميلود هدفي بوهران، كانت بمثابة صورة العام في الرياضة الجزائرية، لأنها اختزال عفوي للعلاقة القوية بين الرئيس الجزائري والرياضيين وجميع أطياف الشعب الجزائري.

وكانت تلك الصورة الشهيرة البعيدة عن التحضير والتمثيل والإعداد المسبق، ذات أبعاد رمزية توضح الرغبة القوية للرئيس تبون في إعطاء دفع جديد للرياضة الجزائرية، وتأكيدا لقربه من الفاعلين في هذا المجال بمنطق التقدير والاحترام المترسخ في الثقافة التربوية الجزائرية الأصيلة.

خطت الجزائر خلال عهدة الرئيس عبد المجيد تبون خطوات عملاقة في مجال تشييد وبناء الملاعب والهياكل الرياضية بمواصفات عالمية، لم يتعود عليها الجزائريون منذ الاستقلال، بعد أن رسخت في أذهانهم صور الملاعب البالية ذات الهندسة "الاستعمارية" وغير المواكبة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، في صورة نمطية وسلوكية استمرت لعقود. قبل أن يأتي ملعبا ميلود هدفي ونيلسون مانديلا الجديدان كليا، في انتظار ملعبي الدويرة (الشهيد علي عمار المدعو علي لابوانت) وتيزي وزو، لينهيا المشكلة الأبدية للملاعب الجزائر. وكان الرئيس عبد المجيد تبون اتخذ قرارا تاريخيا خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 22 سبتمبر 2021، عندما أسدى أوامر تقضي بتحويل كل ملفات مشاريع إنجاز الهياكل الرياضية الكبرى إلى وزارة السكن والعمران والمدينة من أجل ضمان المتابعة الدائمة والفعّالة لإنجازها، الأمر الذي سرّع عملية بعث العديد من مشاريع الملاعب "الميتة" لسنوات طويلة، وفي ظرف وجيز نجحت "الإرادة السياسية" في إهداء الجزائر ملاعب بمواصفات عالمية تباعا، والبداية كانت من مدينة وهران عبر المركب الأولمبي ميلود هدفي، الذي احتضن دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط صيف عام 2022، ثم ملعب نيلسون مانديلا بالعاصمة مطلع عام 2023، والذي احتضن بدوره بطولة إفريقيا للاعبين المحليين، دون الحديث عن التجديد الكلي للملاعب 19 ماي بعنابة والشهيد حملاوي في قسنطينة و5 جويلية بالعاصمة، في انتظار التدشين الرسمي الوشيك للملعب الشهيد علي عمار (علي لابوانت) في الدويرة، الذي قرر الرئيس تبون منحه كهدية للنادي التاريخي مولودية الجزائر، فضلا عن ملعب تيزي وزو، ما يرفع من حصيلة ملاعب الجزائر الجديدة إلى أربعة، دون ادراج الملاعب المجددة كليا، والمعادة التأهيل وفق المعايير العالمية ودفتر شروط الاتحاد الدولي لكرة القدم. ولن تتوقف رغبة الجزائر القوية في بعث البنية التحتية للرياضة الجزائرية عند هذا الحد،

» إعداد: توفيق عمارة

» ملاعب أولمبية وموندیالية بـ"رسائل تاريخية" للعالم والجزائريين » بعد العاصمة وقسنطينة وعنابة ووهران، الدور سيأتي على ورقلة وبشار

حيث يرتقب إطلاق مشروعين ضخمين لانجاز ملعبين آخرين بتصنيف الخمسة نجوم في كل من ولايتي ورقلة وبشار قريبا، ضمن إستراتيجية استفادة الجزائريين عبر كل القطر الوطني من النهضة في المنشآت الرياضية.

إصرار على تطوير البنية التحتية للرياضة الجزائرية

وحرص الرئيس تبون على إبراز إرادته القوية في إعطاء وجه جديد للرياضة الجزائرية، وعلى وجه التحديد عبر تجديد وتطوير البنية التحتية، خدمة للشباب الجزائري وارتقاء بتطلعاته، وهي الرسالة التي وجهها للجزائريين عند تدشين ملعب نيلسون مانديلا مطلع العام الجاري، حيث قال خلال الندوة الصحفية المصاحبة لحفل التدشين، "شبابنا يعشق كرة القدم وسنتطلق في إنشاء ملاعب جديدة، على غرار بناء ملعب في ورقلة وآخر في بشار، إضافة إلى احتمال اضافة ملعب آخر في الشرق الجزائري"، وتابع: "الجزائر دخلت في مرحلة تثبيت الانتماء وهذا ما أثبتناه خلال دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط 2022 بوهران من خلال نجاح التظاهرة بجدارة، وبهذا أكدنا على الجزء المتوسطي لانتمائنا". وزاد: "إنجاز الجزائر لمثل هذه المشاريع يأتي تماشيا مع طموحات الشباب الجزائري والانجازات التي حققتها خلال ألعاب البحر الأبيض المتوسط 2022 بوهران".

ونالت الملاعب العالمية الجديدة الثناء والاعجاب ليس لأنها تتفرد بهندسة أيقونية واستثنائية فحسب، لكن حتى بفضل تسميتها التي لامست التاريخ والرمزية النضالية للجزائر وبعدها الافريقي والإقليمي والعالمي، بدليل تسمية ملعب براقي على اسم المناضل العالمي الشهير، الجنوب افريقي نيلسون مانديلا، رمز الحرية ومكافحة العنصرية، وحتى تسمية ملعب الدويرة على اسم الشهيد علي عمار (علي لابوانت)، هو تأكيد على اصرار الدولة الجزائرية في الاحتفاء بتاريخها الثوري والتعريف بنضالها ضد الاستعمار الفرنسي للجيل الصاعد ولكل دول العالم. وكانت العديد من الشهادات العالمية أثنت على سحر الملاعب الجزائرية الجديدة خلال تنظيم الألعاب المتوسطية وبطولة إفريقيا للاعبين المحليين (الشان) والألعاب العربية، كما أنها غيّرت الصورة النمطية للمناصر الجزائري "المنسوقة" في الملاعب القديمة، وهذبت من سلوك "الشاغبين"، كما فتحت أبوابها للمرأة الجزائرية بعد أن كان دخولها إلى الملاعب في وقت سابق أمرا محظورا.

كرّم الأبطال، دافع عن المهّمشين وساند "ذوي الهمم"

الرئيس تبون صديق الرياضيين الجزائريين ومشجع "الخضر" الأول

برز الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، طوال الفترة الماضية بدعمه ومساندته المطلقة للرياضيين الجزائريين بمختلف أطيافهم وتنوع رياضياتهم، قولا وفعلا، فمن الدعم المتدرد بتغريداته الشهيرة عبر منصة "إكس" تويتر سابقا، إلى التكريم والتشريف خلال الحفلات الرسمية الرئاسية المخصصة للأبطال في المواعيد الدولية، كما حدث مع أبطال المتوسط والألعاب العربية والمنتخب الوطني المحلي (كأس العرب 2021)، ومنتخب تحت 17 عاما، والنجوم ذوي الهمم المتألقين عالميا وأولمبيا، ليؤكد "قربه" من الجميع دون بروتوكولات أو رسميات.

ويصف أبطال الرياضة الجزائرية الرئيس تبون بـ"صديق الرياضيين"، بالنظر لعفويته في التعامل معهم ودعمه المطلق لكل من يسعى لرفع راية الجزائر عاليا في المحافل الرياضية الدولية، وأرسى الرئيس الجزائري تقليدا جديدا، غير مألوف سابقا، يتمثل في تكريم الأبطال بصفة رئاسية لكن بتقاليد عفوي وشعبي، وما الصور التي ظهر فيها تبون إلى جانب الأبطال، على غرار بلايلي وبوقرة وسجاتي وصيود وغيرهم لأكبر دليل على المقاربة الفعّالة لإستراتيجيته الرياضية، الرامية إلى الرفع من معنويات نجوم الرياضة الجزائرية لمواصلة العمل وتحقيق نتائج أفضل خلال الاستحقاقات الدولية. وتميّز تبون في كل مرة بدعمه للرياضيين الجزائريين في كل مشاركاتهم بتغريداته الشهيرة، التي باتت تقليدا تعود عليه الجزائريون وتشريفا ينتظره الرياضيون بشغف.

ولم يتوقف دعم تبون لنجوم الرياضة الجزائرية عند التكريم والتشريف فقط، بل تعداه أيضا إلى الدفاع عنهم ودعمهم، كما حدث عبر تغريدته الداعمة لنجمة التنس الجزائرية، إيناس إيبو، عام 2020، عندما كتب آنذاك على "تويتر"، قائلا: "لا يمكن للجزائر أن تضيع موهبة رياضية مثل إيناس إيبو وهي في مقتبل العمر وزهرة العطاء. في اختصاص نادرا ما ينجب جزائريين يبرعون فيه. عاجلا، ستتكفل وزارة الشباب والرياضة بانشغالك. كل دعمي ومساندتي وتمنياتي لك بالنجاح إن شاء الله". كما ساند تبون رياضيي ذوي الهمم بتصريح شهير جاء فيه: "لن ينتم مستقبلا التفريق بين الرياضيين الجزائريين ومن يرفع الراية الوطنية فنحن معه"، مسديا تعليمات بدعم الرياضيين ذوي الهمم بعد توهجهم عالميا، كما دعا الرياضيين ومؤطريهم إلى مراسلة الوزارة الأولى أو رئاسة الجمهورية إذا تطلب الأمر ذلك من أجل تذليل المشاكل والعقبات.

ويعرف عن الرئيس الجزائري بأنه شغوف بكرة القدم ويقدم في صورة المشجع الأول للمنتخب الوطني لكرة القدم (سواء المحلي أو المنتخب الأول)، بدليل متابعته للعديد من المباريات ومرافقته لنجوم كرة القدم الجزائرية عبر خرجاته في حسابه الرسمي على منصة "إكس"، كما أنه حريص على مرافقة مسؤولي كرة القدم الجزائرية، آخرها كان استقباله للرئيس الجديد للاتحاد الجزائري لكرة القدم، وليد صادي، في خطوة توضح دعمه المطلق له للنهوض من جديد بالكرة الجزائرية.

محطات من آفاق الرئيس تبون الرياضية

» مرافقة الأندية الجزائرية ماديا وحل مشكلة الديون

أسدى الرئيس تبون بتعليمات صارمة لحل مشكل دعم الأندية الجزائرية وتسوية ديونها، بهدف إعادة بعث الروح في كرة القدم المحلية، بدليل قيام العديد من الشركات الوطنية بتمويل أندية المحترف الأول، ولجوء السلطات المحلية في كل الولايات إلى البحث عن تسوية وضعية الكثير من الأندية وفق هاته التعليمات والتوصيات.

» متابعة رياضيي النخبة ومرافقتهم

يضر الرئيس الجزائري على دعم رياضيي النخبة ومرافقتهم في التحضير للمواعيد الرياضية الكبيرة، حيث لم يتأخر في الاستماع لشكاوى بعض الرياضيين، وعلى وجه التحديد الأولمبيين منهم، من أجل تذليل العقبات أمامهم في سبيل تسجيل نتائج رياضية كبيرة ورفع علم الجزائر في المحافل العالمية.

» تطلع إستراتيجي للتألق في أولمبياد باريس

لم يتردد الرئيس تبون في تعميم توصيات لدعم الرياضيين المتأهلين لأولمبياد باريس 2024، من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي، من أجل دفع الرياضيين المشاركين إلى التنافس على الميداليات وتحقيق إنجاز تاريخي غير مسبوق، لا سيما أن أمل الميداليات الأولمبية المتوقعة هذه المرة عالٍ مقارنة بالمشاركات الأخيرة.

» دعم الصحافة الرياضية في المحافل الإفريقية

قرر الرئيس تبون إطلاق تدابير داعمة للصحافة الرياضية الجزائرية، على هامش حفل تسليم جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف، أبرزها تخفيض أسعار التذاكر عبر الخطوط الجوية الجزائرية لفائدة الصحفيين الرياضيين المكلفين بتغطية المنافسات الافريقية، ترجمة للبعد الافريقي للجزائر، فضلا عن إطلاق تسمية المراكز الصحفية بالملاعب بأسماء صحفيين رياضيين.

احتضنت العديد من المنافسات الدولية والقارية والإقليمية

هكذا أبهرت الجزائر العدو والصديق في تنظيم المواعيد الكبرى

» نتائج رياضية استثنائية، تألق دولي وإفريقي وتفوق عربي

صنعت الجزائر خلال العهدة الحالية للرئيس عبد المجيد تبون تميزا غير مسبوق في تنظيم التظاهرات الدولية والقارية والإقليمية، فضلا عن تسجيل نتائج رياضية استثنائية في العديد من الرياضات، أبرزها على الإطلاق تتويج المنتخبين المحلي وتحت 17 عاما بكأس العرب، والتوهج الإقليمي خلال ألعاب المتوسط والتفوق بكل المقاييس في الألعاب العربية، فضلا عن العديد من الانجازات الفردية في المنافسات العالمية وتألق اتحاد العاصمة، وسط اعتراف رسمي عالمي بـ"تفوّز" الجزائر في تنظيم المنافسات الكبيرة.

وأسهمت البنية التحتية الجديدة للرياضة الجزائرية بشكل واضح في نجاح الجزائر في تنظيم دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط صيف عام 2022، و "شان 2022" بداية عام 2023 و"كان الصفار" تحت 17 عاما شهر أفريل الماضي، والألعاب العربية الصيف الماضي، والتي عرفت حفلات افتتاح واختتام مبهرة تحولت إلى "ترند عالمي" آنذاك، على غرار الحفل المتوسطي بوهران، الذي كان الأفضل وغطى بكل المقاييس على ما سبقه في كل الدورات التي احتضنتها حتى كبرى الدول الأوروبية، بالإضافة إلى حفل افتتاح "الشان"، وخلف النجاح التنظيمي الجزائري إشادات واسعة من الرسميين ووسائل الإعلام العالمية، وفي مقدمتهم رئيس الفيفا، جياني إنفانتينو، في وقت تقممت فيه الجزائر دور المنقذ "إفريقيا وعربيا"، عندما نظمت منافستي "الشان" والألعاب العربية، اصطفاها مع دورها الريادي قاريا وعربيا، بعد أن تخلى الجميع عن مهمة "لم الشمل"، واعترف العدو والصديق بتفوق الجزائر التنظيمي في العامين الماضيين للمنافسات الرياضية الكبيرة.

وكانت سنة 2023 بمثابة عام التألق الرياضي للجزائر، بعد أن وصل المنتخب المحلي إلى نهائي "الشان"، في حين أنهى المنتخب الأول السنة دون أي خسارة، في انتظار ما ستسفر عنه مشاركتهم في كأس إفريقيا بكوت ديفوار، كما اكتسحت الجزائر دورة الألعاب العربية وكسرت كل الأرقام، من خلال حصدها لـ253 ميدالية، منها 105 ذهبيات و76 فضية و72 برونزية، وهم رقم غير مسبوق بتاريخ مشاركاتها بمختلف دورات الألعاب العربية، كما توّج نادي اتحاد العاصمة بلقبي كأس الكاف والسوبر الافريقي، وتألقت عدة رياضات، كالكاراتي والجيدو والملاكمة والتجديف والفيات فوداو وغيرها، في المحافل الدولية والقارية والاقليمية.

اتحاد العاصمة يسير بخطى ثابتة نحو التأهل للدور المقبل

غاريدو يشيد بلاعبيه بعد تجاوز عقبة فيوتشرز المصري

أشاد مدرب نادي اتحاد العاصمة، الإسباني كارلوس غاريدو، بلاعبيه بعد الفوز الجديد للفريق في كأس "الكاف"، لحساب الجولة الثالثة بنتيجة هدف بدون رد، أمام نادي فيوتشرز المصري، ليعزز بذلك حامل اللقب، صدارته المجموعة الأولى برصيد 9 نقاط جمعها من 3 مباريات، سجل خلالها 5 أهداف، ولم يتلق فيها أي هدف؛ ما يبرز النيّة القوية "لسوسطارة"، من أجل الدفاع عن لقبه.

ت. عمارة

ووجد اتحاد العاصمة صعوبات كبيرة خلال لقاء نادي فيوتشرز المصري، لكنه تمكن من تسجيل هدف المباراة الوحيد في الدقيقة 65، عن طريق مهاجمه المالي عبد الله كانو، مترجما سيطرته على المواجهة التي جرت على ملعب 5 جويلية، وفي حضور قياسي لأنصاره.

وقال غاريدو خلال الندوة الصحفية التي أعقبت المباراة تعليقا على الفوز الجديد للاتحاد في كأس الكاف: "الانتصار أمام نادي فيوتشرز مهم جدا؛ لأنه سيسمح لنا بالاحتفاظ بالصدارة، وتمهيد طريق التأهل مبكرا إلى الدور المقبل". قبل أن يضيف: "علينا شكر اللاعبين على الأداء الذي قدموه خلال هذه المباراة. لقد تسلحوا باحترافية عالية، وتجاوزوا كل العقبات التي واجهوها". وزاد: "أشكرهم على طريقتهم في التعامل مع المباريات الكبيرة. كما أشكر الأنصار الذين حضروا بقوة بالملعب، ودعموا اللاعبين من أجل الفوز". كما حرص المدرب الإسباني على إبراز تفوّق الاتحاد من الناحيتين الفنية والتكتيكية، على النادي المصري رغم الفوز الصعب. وقال: "من الناحية التكتيكية كنا متفوقين، ولعبنا بإصرار شديد من أجل الفوز، وهذا كان ظاهرا على أدائنا منذ بداية المباراة". وأوضح: "تسلحنا بعقلية الفوز. ومن الناحية الدفاعية كنا في المستوى؛ سواء في الكرات الثابتة، أو من خلال الضغط على المنافس".

وإلى ذلك، أرجع مدرب الاتحاد فشل مهاجميه في ترجمة الفرص التي أتيحت لهم خلال الشوط الأول، إلى قلة التركيز. وقال بهذا الشأن: "لعبنا جيدا خلال الشوط الأول. وكانت لدينا العديد من الفرص، التي لم نستغلها جيدا بسبب قلة التركيز". وأردف: "لم نسجل إلا في الشوط الثاني، هذا طبيعي في مثل هذه المباريات الصعبة. كنت أتوقع تراجع مردود المنافس من الناحية البدنية، وهو ما استغللناه لتسجيل هدف الفوز عندما استغللنا المساحات"، علما أن مواجهة فيوتشرز عرفت عودة اللاعب آيت الحاج للمشاركة في المباريات بعد غياب لفترة طويلة؛ لأسباب أكد بخصوصها غاريدو أنها لم تكن انضباطية، كما تم الترويج له بقوة في الفترة الماضية.

مدرب شارلوروا البلجيكي يدافع عنه

جماهير الفريق تطالب برحيل آدم زرقان

دافع مدرب نادي شارلوروا البلجيكي فليس مازو، عن الدولي الجزائري آدم زرقان، بعد الانتقادات القاسية التي تعرض لها من طرف جماهير الفريق، عقب الخسارة الجديدة أمام نادي سانت جيلواز بثلاثة أهداف لهدف؛ حيث خرج في الدقيقة 82 من المواجهة تحت صافرات الاستهجان وهتافات الأنصار التي طالبته بالرحيل رغم الإشادة الواسعة التي يحظى بها من طرف وسائل الإعلام.

وخسر زرقان أمام زميله في المنتخب الوطني محمد الأمين عمورة، الذي سجل ثنائية جديدة مع سانت جيلواز، رافعا رصيده إلى 10 أهداف كاملة في 11 مباراة في الدوري البلجيكي، في وقت يحتل فيه زملاء زرقان المركز 12 وبرصيد 17 نقطة فقط.

وعرفت الدقيقة 82 من مباراة شارلوروا وسانت جيلواز، استبدال زرقان الذي خرج تحت تصفيرات وهتافات بعض أنصار النادي، الذين لم يهضموا على ما يبدو، مردود النجم الجزائري، الأمر الذي دفع مدربه وزملاءه إلى الدفاع عنه ومحاولة رفع معنوياته. والبداية كانت من زميله داميان مارك، الذي قال في تصريحات بعد المواجهة: "من الصعب أن تتعرض لصيحات الاستهجان من جماهير فريقك. آدم (زرقان) لا يستحق ذلك، لأنه لا يغش أبدا داخل الملعب"، في وقت أكد مدرب النادي فليس مازو: "أستطيع أن أفهم أنهم يشعرون بخيبة الأمل والإحباط، بسبب موقعنا في جدول الترتيب"، مضيفا: "لكنني أعتقد أن اللاعبين يُظهرون النية الطيبة، والعقلية الصحيحة"، في إشارة إلى أن زرقان يقدم كل ما عليه"، وأردف: "نحن نفتقد بعض الأشياء، ونضيع بعض الفرص. وأستطيع أن أتفهم ذلك. العقلية والإرادة موجودتان. والدليل أننا سجلنا في الدقيقة 90، كما تعلمون، في وضعنا. هذه المجموعة بحاجة إلى الدعم"، في رسالة قوية للأنصار.

وإلى ذلك، لا تبدو انتقادات أنصار شارلوروا لزرقان في محلها، على اعتبار أن الدولي الجزائري هو الأفضل من الناحية الإحصائية، حيث خاض 18 مباراة أساسيا إلى حد الآن، قدم خلالها 4 تمريرات حاسمة، لكن المشكلة في المردود العام لفريقه، والمتراجع بشكل رهيب هذا الموسم. ويرى كثير من المتابعين أن زرقان مطالب أكثر من أي وقت مضى، بالرحيل عن الفريق لخوض تجربة أقوى وأفضل، تسمح له بالتطور أكثر، وتثبيت أقدامه في المنتخب الوطني.

ت. عمارة

مدرب ولفرهامبتون يتحسر لغياب آيت نوري

تحسر المدير الفني لنادي ولفرهامتبون الإنجليزي، غاري أونيل، على غياب الدولي الجزائري ريان آيت نوري، عن مباريات الفريق الأخيرة في الدوري الإنجليزي الممتاز بداعي الإصابة، مشيرا إلى أن ذلك حرم فريقه من خيارات فنية قوية في المواجهة الماضية أمام نوتنغهام فوريست، والتي تعادل فيها "الذئاب" على أرضهم بهدف لمثله.

وكان آيت نوري تعرّض لإصابة في الكاحل يوم 27 نوفمبر الماضي عند مواجهة فولهام، ليغيب بذلك عن المباريات الثلاث الأخيرة لولفرهامبتون أمام أرسنال وبيرنلي ونوتنغهام فوريست على التوالي. في وقت يتوقع أن يكون فيه مؤهلا للمشاركة خلال المواجهة المقبلة أمام وستهام بعد عودته إلى التدريبات مؤخرا.

وقال أونيل تعليقا على تأثير الغيابات ومنهم آيت نوري على نتائج النادي: "أشعر بخيبة أمل حقا؛ لأننا افتقرنا إلى الجودة اللازمة لكسر الخطة الدفاعية لنوتنغهام فوريست. لم نجد أي طريقة لتجاوزهم. أشعر بخيبة أمل، ولكني سعيد بالعمل الذي قام به اللاعبون هذا الأسبوع"، مضيفا: "لقد ظلوا ملتزمين تماما اليوم في مباراة صعبة. وقدموا كل ما في وسعهم، لكننا بحاجة إلى تحسين الجودة قليلا. نحن نفتقد اثنين من أفضل لاعبينا الذين يلعبون في الفريق، وهما ريان (آيت نوري) وبيدرو (نيتو)، اللذين كانا، بالتأكيد، سيقدمان لنا شيئا في مثل هذه المباريات".

ت. عمارة

البطولة التركية

إدارة بيشكتاش تستبعد رشيد غزال من الفريق

قررت إدارة فريق بيشكتاش التركي استبعاد اللاعب الدولي الجزائري رشيد غزال من النادي، حسب ما أكدت، أمس، على صفحتها الرسمية على موقع "فايسبوك".

وكشفت إدارة النادي التركي أنه تم استبعاد خمسة لاعبين من بينهم اللاعب الدولي الجزائري رشيد غزال. وأعلن النادي التركي عبر بيان نشره على صفحته الرسمية على "فايسبوك" قائلا: "أعلن مُنسقنا العام لفريق كرة القدم سامت أيبابا، عن استبعاد فنسنت أبوبكر، وفالنتاين روزبيه، وإريك بايلي، ورشيد غزال وجان أونانا؛ بسبب سوء الأداء، وعدم التناسق داخل الفريق".

وكانت تقارير إعلامية تركية أكدت خلال الأسابيع الماضية، أن إدارة بشكتاش تريد رحيل غزال عن الفريق، خلال فترة الانتقالات الشتوية؛ بسبب الإصابات المتكررة للاعب.

تجدر الإشارة إلى أن الدولي الجزائري المرتبط مع النادي التركي إلى صيف 2024 مع إمكانية التمديد لموسم إضافي، لعب خلال الموسم الجاري 11 مباراة فقط مع بيشكتاش؛ بسبب مشاكله الصحية، اكتفى خلالها بتسجيل هدف، وصناعة ثلاثة آخرين، غير أنه تعرض لإصابة جديدة، جعلته يغيب مرة أخرى، عن الملاعب؛ ما سيعجل من مغادرته الفريق التركي خلال فترة الانتقالات الشتوية.

وطيلة مشواره كلاعب، تقمّص رشيد غزال ألوان العديد من الفرق والأندية في مختلف البطولات الأوروبية؛ حيث كانت بداياته مع نادي ليون الفرنسي، ثم لعب لفريق موناكو، بعدها قرر تقمص ألوان ليستر سيتي الإنجليزي، ثم فيورنتينا الإيطالي، قبل أن يحط الرحال بنادي بيشكتاش التركي.

و. توفيق

وقّع ثنائية جديدة مع سانت جيلواز

عمورة يواصل تألقه في سويسرا ويريح بلماضي

واصل اللاعب الدولي الجزائري محمد أمين عمورة، ممارسة هوايته المفضلة في تسجيل الأهداف، عقب توقيعه ثنائية جديدة خلال المباراة التي جمعت، أول أمس، ناديه سانت جيلواز بشارل لوروا وفازوا بها بنتيجة 3-1، لحساب الجولة السابعة عشرة من الدوري البلجيكي.

وبصم عمورة على ثنائية مع ناديه؛ حيث سجل الأول في الدقيقة 15 من الشوط الأول، ليضيف الثاني في الدقيقة 65 من عمر الشوط الثاني، قبل أن يترك مكانه في الدقيقة 77 من عمر المباراة.

وبعد تسجيله هذه الثنائية، وصل محمد الأمين عمورة، إلى هدفه 11 في البطولة البلجيكية، خلال الموسم الكروي الحالي؛ حيث يحتل المركز الثاني في جدول ترتيب الهدافين، متخلفا بفارق هدف واحد فقط، عن المتصدر الطوغولي كيفين دينكي، مهاجم سيركل بروج، الذي يمتلك في رصيده 12 هدفا. وأراح المهاجم عمورة الناخب الوطني جمال بلماضي، كثيرا، بالهدفين، اللذين سجلهما أول أمس الأحد، قبل الموعد الهام، الذي ينتظر كتيبة "المحاربين"، في كأس أمم إفريقيا لكرة القدم، التي تستضيفها كوت ديفوار مطلع العام القادم، خاصة أنه ركيزة أساسية في التشكيلة الوطنية، ومن أهم الورقات الهجومية التي يمتلكها الكوتش بلماضي، بالنظر إلى سرعته الكبيرة، وقدرته على التوغل وإرباك دفاعات المنافسين.

يُذكر أن المواجهة شهدت مشاركة دولي جزائري آخر، ويتعلق الأمر بمتوسط الميدان آدم زرقان، لاعب شارلوروا، الذي لعب أساسيا، قبل أن يتم تغييره عند الدقيقة (81) من زمن اللقاء.

وبهذا الفوز عزّز سانت جيلواز صدارته جدول ترتيب الدوري البلجيكي، حيث وصل إلى النقطة 41، متقدمًا على صيفه أندرلخت بفارق 6 نقاط، فيما يتواجد فريق شارلوروا في المركز الثاني عشر برصيد 17 نقطة.

و. توفيق

البطولة الفرنسية

آدم اوناس يصاب بفيروس "كورونا"

تعرض اللاعب الدولي الجزائري آدم اوناس، متوسط ميدان هجوم نادي ليل الفرنسي، لإصابة بفيروس "كورونا".

وغاب آدم الوناس عن مباراة فريقه ليل والمضيف نادي كليرمون أول أمس، التي تندرج في إطار الجولة 15 من عمر البطولة الفرنسية، والتي انتهت بالتعادل السلبي.

ولم تكشف إدارة نادي ليل الفرنسي أي بيان حول معاناة الدولي الجزائري من المرض، أو عن مدة غيابه عن الميادين، لكن زوجة اللاعب نشرت قصة قصيرة "ستوري" عبر حسابها "إنستغرام"، تحدثت فيها عن إصابة نجم "الخضر" بالفيروس. وكتبت: "في هذه العائلة نقتسم كل شيء (ونقتسم الفيروسات كذلك)".

وجاءت إصابة آدم أوناس بفيروس "كورونا" قبيل أزيد من شهر بقليل من انطلاقة بطولة كأس أمم إفريقيا 2023 في كوت ديفوار، وهو الذي عاد إلى قائمة "الخضر" في معسكر نوفمبر الماضي، بعد غياب طويل بسبب تعرضه لعدة إصابات. وقدم مردودا جيدا خلال الوقت الذي شارك فيه؛ سواء في اللقاء الأول ضد منتخب الموزمبيق، أو ضد منتخب الرأس الأخضر؛ إذ يعوّل عليه الناخب الوطني جمال بلماضي، ليكون من بين أبرز أسلحته التي سيعتمد عليها خلال العرس القاري القادم.

للإشارة، فإن آدم أوناس خاض 11 مباراة ضمن جميع المسابقات مع فريقه ليل الفرنسي حتى الآن، هذا الموسم. وسجل هدفا واحدا فقط بدون أن يمنح أي تمريرة حاسمة.

و. توفيق

إعلان عن حجر

حكمت المحكمة حال فصلها في قضايا شؤون الأسرة علنيا ابتدائيا حضوريا في الشكل: قبول الدعوى.

في الموضوع: المصادقة على تقرير الخبرة الطبية المنجزة من طرف الدكتور بورقعة الجيلالي المودعة لدى كتابة ضبط المحكمة بتاريخ 29 - 10 - 2023 تحت رقم 361 - 23 وبالنتيجة الحكم بالحجر على المدعى عليه غبار إسلام المولود بتاريخ 08 - 09 - 2004 ببلدية خميس مليانة ولاية عين الدفلى ابن محمد وبرايري سلمة وتعيين والده المدعي غبار محمد وليا شرعيا للقيام بكافة شؤونه وتصرفاته المالية والإدارية وفقا للقانون المعمول به، وإلزامه بمسك حسابات بالمستندات عن الأموال التي يتلقاها في عهدته ويكون مسؤولا عنها طبقا لمقتضيات القانون العام مع الأمر بالتأشير بافتتاح التقديم على هامش أصل عقد ميلاد المدعى عليه بسعي من وكيل الجمهورية لدى محكمة الحال، والأمر بنشر هذا الحكم في جريدة وطنية مقروءة وتحميل المدعي المصاريف القضائية.

المهرجان المحلي للمسرح بسيدي بلعباس

"مدرسة الموجة" لمستغانم تفتكّ تأشيرة منافسة المحترف

افتكت الجمعية الثقافية "الموجة" من مستغانم، تأشيرة المرور إلى المهرجان الوطني للمسرح المحترف، المرتقب أن ينظّم دورته السادسة عشر، من 22 إلى 31 ديسمبر الجاري في المسرح الوطني الجزائري "محيي الدين بشطارزي" بالجزائر العاصمة، بعد أن تُوّجت مسرحية "إفريقيا 45- 60" بالمرتبة الأولى في تصفيات المهرجان المحلي 13 للمسرح المحترف في سيدي بلعباس، أول أمس الأحد.

مبعوثة "المساء" إلى سيدي بلعباس: دليلة مالك

أعلنت لجنة التحكيم الخاصة بالدورة الثالثة عشر للمهرجان المحلي للمسرح المحترف في سيدي بلعباس، عن فوز مسرحية "دوّار العميان" بالمرتبة الثالثة لمحمد مصطفى يحياوي، وعن جمعية "تياترو" من تيارت، وعادت المرتبة الثانية إلى مسرحية "تاكر لحسان" ليوسف تعوينت، عن جمعية "حركة مسرح القليعة".

وأكد رئيس لجنة التحكيم الدكتور عزوز بن عمر، أن المسرحيات المشاركة ما عدا المسرحية الفائزة، كانت لها مشكلات عديدة في التمثيل في السينوغرافيا، والتعامل مع الفضاء المسرحي، وإشكالات في التوظيف الموسيقي. وقال: "لقد تفاضينا عن هذه النقطة بالنظر إلى أن الأمر مكلّف بالنسبة لجمعيات هواة، ولكن الاختيارات لم تكن صائبة في معظمها؛ فالموسيقى لغة مهمة في العرض المسرحي". وأشار الدكتور أيضا، إلى غياب الكبار وسط هذه الفرق؛ من قدماء المسرحيين، الذين كان بإمكانهم أن يديروا هؤلاء الممثلين الشباب، ويحسّنوا مستوى أدائهم؛ لأن الأداء كان ضعيفا. وأضاف أن هؤلاء الهواة كان يُفترض بهم أن ينطلقوا من نصوص كلاسيكية، وهي متوفرة، وليس عليها حقوق التأليف، متسائلا: "لماذا نذهب للتأليف أو الاقتباس ونحن في بداية المسيرة الفنية؟".

وأعاز سبب فوز جمعية "الموجة" بالمرتبة الأولى، إلى تماسك العمل الجماعي، هذه المسرحية بألوانها، وإيقاعاتها، وحركاتها، ورقصاتها، وتعبيراتها الجسمانية توحي بأنّ الفرقة منسجمة. واستشعرنا أنّ وراء هذه المجموعة مفكرا ومخططا، فالعملية المسرحية ليست مجازفة، بل عملية علمية. كما لمسنا تحضيرا، ورؤية إخراجية محكمة. والمخرج كان مؤطرا، له خلفية علمية وتاريخية، وبالتالي قدّم عملا متميزا. وتابع بقول إن الفرجة يجب أن تحقق المتعة. وقد استمتع الجمهور بالمسرحية، ولا أحد يستطيع أن ينكر أنّ العمل جميل.

وقد أوصت لجنة التحكيم بضبط قائمة المشاركين عبر التوزيع الجغرافي، وفتح موقع إلكتروني خاص بالفرق المشاركة في إطار عصرنة الفعل المسرحي عبر الوطن، وبث العروض في المهرجانات المتنافسة مباشرة، عبر الموقع الرسمي للمحافظة؛ لتعميم الفائدة. ونبّهت اللجنة للالتفات إلى طرح القضايا المعاصرة، ومحاولة استيعاب الواقع، ومناقشة مسائل الجيل. كما أوصت بضرورة الاطلاع على القضايا المطروحة عن كثب، واستكشافها، والإحاطة بتفاصيلها، وبضرورة احترام الجمهور عبر احترام المادة المقدمة في مستوييها شكلا ومضمونا.

واقترحت اللجنة على محافظة المهرجان فتح ورشات تكوينية لبعض العروض المشاركة التي تحتاج إلى توجيه فني وفكري؛ من أجل تطويرها، وتحسين أدائها. وأوصت أيضا بفتح فضاء تجريبي لطلبة الفنون الدرامية على المستوى الجامعي، بحضور الفعاليات عبر آليات تحدّدها المحافظة. وأشارت إلى أهمية نشر مضمون البحث الذي تقدّم به الدكتور إدريس قرقوة، ووضعه تحت تصرف الباحثين، والعمل على أرشفة الدورة كاملة في موقع رسمي. وجرى تكريم لجنة التحكيم بالمناسبة. وقد افتُتح الحفل الختامي للتظاهرة بأداء أغنية "صرخة طفل" لعمر غسول؛ كتعبير عن التضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني، واستنكار الأحداث الدامية التي تعيشها غزة.

"إفريقيا 45- 60" لعادل طويل

القارة السمراء تُبنى بسواعد أبنائها

عُرضت مسرحية "إفريقيا 45- 60"، أول أمس الأحد، في ختام منافسة المهرجان المحلي 13 للمسرح المحترف بسيدي بلعباس، عن نص لولد عبد الرحمان كاكي، وإنتاج للجمعية الثقافية "الموجة" من مستغانم، برؤية إخراجية معاصرة للمخرج عادل طويل، حقق بها فرجة ماتعة، استحسنها الحاضرون، وتجاوب مع لوحاتها البهيجة، لما عادت لتتناول إفريقيا من جوانب عدة؛ على غرار أنها محط طمع الاستعمار الغربي، لثرواته الكبيرة التي تزخر بها القارة. وقد مزر فكرة أن إفريقيا يبنيها أبناؤها.

مبعوثة "المساء" إلى سيدي بلعباس: دليلة مالك

انطلق العمل بحيوية شدّت الجمهور. ومنذ الوهلة الأولى انخرط المشاهدون في المسرح الجهوي لسيدي بلعباس، للحركات المفعمة بالحماس. وظهر جليا اشتغال الممثلين بالنص، مدركين مضمونه، راسمين هدفهم في تجسيد الفرجة المسرحية بنجاح وتفوق.

المسرحية عبارة عن استعراض كوريغرافي غنائي لمجموعة من الممثلين الشباب، معدّل أعمارهم لا يتعدى 20 عاما، قدّموا عرضا احترافيا لافتا من خلال لوحات فنية متناسقة، الربط بينها كان سلسا.

وتبدأ قصة "إفريقيا" مع نضالها من أجل الحرية، والانعتاق من الاستعمار الغربي الذي طالها لعقود من الزمن، ثم سرعان ما ظهر تحد آخر واجه هذه القارة، تمثل في النزاعات الداخلية. كما أشارت المسرحية إلى الكم الهائل من الكنوز الاقتصادية والطبيعية والبشرية التي تتمتع بها القارة السمراء. وسردت أمجادها؛ من خلال ثورة التحرير الجزائرية في سبيل استرجاع الحرية والهوية، فضلا عن أن الجزائر كان لها فضل كبير على إفريقيا في مساندة حركاتها التحررية.

وشارك في العرض 15 ممثلا من مختلف الأعمار، لكنها لم تكن بذلك الإزعاج الذي يُحتمل أن يحدث. توحّدت حركاتهم، وتناسقت على إيقاع طبول إفريقية وأهازيج ربتها وألفها موسيقيا عبد القادر صوفي، أحالت المتفرج على الجذور الأولى للمسرح، وعلى إرادة الإنسان في التعبير من منطلق تراثه.

وأدت السينوغرافيا التي أعدها المخرج عادل طويل، دورها الوظيفي بمرونة، والتي تمثلت ببعض الأزياء، ونصب بعض البراميل؛ في إشارة إلى ثروة النفط التي تزخر بها، فضلا عن الألوان التي وشّحت الفضاء.

وعلى هامش العرض، قال المخرج عادل طويل إن دلالة الأرقام المذكورة في العنوان، تشير إلى 45 سنة من عمر الجمعية الثقافية "الموجة"، التي تُعدّ من أهم الفاعلين الثقافيين في مدينة مستغانم، مقابل 60 سنة من استرجاع السيادة الوطنية. والمسرحية نتاج تكوين انطلق في 2016، منهم من بدأوا أطفالا، واليوم هم شباب ويافعون. واحتاج التحضير للمسرحية أكثر من ستة أشهر من الاشتغال؛ لفهم نص ولد عبد الرحمان كاكي، الذي يتميز بقوة الفعل، وصعوبة تغييره.

واعترف المخرج بأنه وقع في صعوبة كبيرة في تجسيد النص لواحد من رواد المسرح الجزائري، وهو الراحل ولد عبد الرحمان كاكي، لكنه استطاع في الأخير، أن يقدم رؤيته بصورة معاصرة، رغم أن النص قديم، كُتب في ظروف غير الظروف التي نعيشها اليوم.

ENTREPRISE PUBLIQUE HYDRAULIQUE DE REALISATION DE FORAGES HYDRAULIQUES ET DE TRAVAUX ELECTRO-MECANIQUES
FOREMHYD - SPA
- Siège social : Rue du Génie BP N° 144, Dar El-Beida (Alger)
- N° NIF : 099916080290666-

إعلان عن منح مؤقت

لبكن في علم كافة المتعهدين الذين شاركوا في المناقصة الوطنية المفتوحة رقم 06/فوريميد/ 2023 حصة رقم 02" اقتناء معدات كهربائية "، المعلن عنها بتاريخ 2023/10/26 (ANEP N°2316103076) في جريدة HORIZONS و المساء (ANEP N°2316103076) بتاريخ 2023/10/26 من طرف شركة فوريميد ش.ذ.أ، أنه قد تم منح هذه العملية كالآتي:

الشركة	مبلغ العملية	العلامة التقنية/60	العلامة المالية/40	العلامة الاجمالية/100	اجل التسليم
GIMELEC	245 973 000.00 DA/TTC	39,16	40	79,16	04 اشهر

المتعهدون مدعوون في اجل ثلاثة (03) أيام ابتداء من تاريخ صدور هذا الإعلان للتقرب من الأمانة التقنية للجنة الداخلية لإبرام العقود للاطلاع على نتائج عروضهم التقنية و المالية.

و منح اجل عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ أول صدور لهذا الإعلان للمتعهدين غير المختارين لتقديم الطعون المتعلقة بالإعلان عن المنح المؤقت للعملية المذكورة أعلاه لدى لجنة الصفقات.

المساء: 2023/12/12 ANEP 2316103597

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية سوق أهراس
دائرة سوق أهراس
بلدية سوق أهراس
مصلحة التنظيم العام
مكتب اعتماد الجمعيات
رقم : 29 / 2023

وصل استلام التبليغ بتغيير القانون الأساسي

طبقا لأحكام المادة 18 من القانون رقم 12 / 06 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ12 يناير 2022 المتعلق بالجمعيات، تم هذا اليوم : 03 ديسمبر 2023 استلام مذكرة التعديلات المؤرخة في : 27 نوفمبر 2023 والتي أدخلت على القانون الأساسي للجمعية المحلية المسماة:
"النادي الرياضي الهاوي" اتحاد مواهب سوق أهراس" المسجلة تحت رقم : 05 / 2022 بتاريخ : 22 ماي 2022 المقيمة : حي الشهيد قارون محمد50 سكن ترقوي عمارة D2 رقم 12 سوق أهراس
حيث تم تعديل المادة : 39 من القانون الأساسي وذلك بتنصيب فروع رياضية جديدة وإلغاء فرع الفنون القتالية وتعويضه بـ:
- فرع الكراتي دو
- فرع الجيوجيتسو
- فرع الكيك بوكسينغ
- فرع الملاكمة
وبالتالي يجب القيام بإجراءات الاشهار وفقا لأحكام المادة 18 الفقرة 02 من القانون سالف الذكر.
رئيس المجلس الشعبي البلدي

المساء:2023/12/12 CL 16 / 12

إعلان عن حجر

حكمت المحكمة حال فصلها في قضايا شؤون الأسرة علنيا ابتدائيا حضوريا
في الشكل: قبول الدعوى
في الموضوع: المصادقة على تقرير الخبرة الطبية المنجزة من طرف الدكتور بورقعة الجيلالي المودعة لدى كتابة ضبط المحكمة بتاريخ 11 - 10 - 2023 تحت رقم 337 - 23 وبالنتيجة الحكم بالحجر على المدعى عليه بزيو محمد المولود بتاريخ 04 - 10 - 1986 ببلدية خميس مليانة ولاية عين الدفلى ابن محمد وبزيو حليمة وتعيين والده المدعى بزيو محمد وليا شرعيا للقيام بكافة شؤونه وتصرفاته المالية والإدارية وفقا للقانون المعمول به والزامه بمسك حسابات بالمستندات عن الأموال التي يتلقاها في عهدته ويكون مسؤولا عنها طبقا لمقتضيات القانون العام مع الأمر بالتأشير بافتتاح التقديم على هامش أصل عقد ميلاد المدعى عليه بسعي من وكيل الجمهورية لدى محكمة الحال، والأمر بنشر هذا الحكم في جريدة وطنية مقروءة وتحميل المدعي المصاريف القضائية.

المساء:2023/12/12 cl 17/12

وزارة العمل و التشغيل و الضما ن الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء
– وكالة ولاية الجزائر –
رقم التعريف الجبائي : 00091 0001 25 4080

إعلان عن طلب عروض وطني مفتوح
رقم: 2023/03

يعلن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء – وكالة ولاية الجزائر – الكائن مقره في 9 و 11 نهج أول نوفمبر، عن طلب عروض وطني مفتوح بغرض " اقتناء، تركيب و تشغيل مولدات كهربائية في حصص منفصلة

- مولد كهربائي بسعة 650 KVA لمبنى الوكالة الواقع ب 9 و 11 نهج أول نوفمبر – الجزائر.
- مولد كهربائي بسعة 450 KVA للمبنى الواقع ب 07 شارع الفريد دي موسي – الجزائر.

المؤسسات المؤهلة والمُهتمة بهذا الإعلان مدعوة لسحب دفتر الشروط على مستوى:
الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء - وكالة ولاية الجزائر-
مكتب البريد (الطابق الأول)
9 و 11 نهج أول نوفمبر – الجزائر

و هذا بتسديد مبلغ 10.000,00 دج المتمثل في مصاريف استنساخ الوثائق .
يجب أن تتضمن العروض ملف الترشح و العرض التقني و العرض المالي.
يجب أن يتضمن ملف التعهد الوثائق القانونية المطلوبة في المادة 17 من دفتر الشروط لاسيما: الوسائل البشرية، الوسائل المادية،التصريح بالنزاهة،التصريح بالترشح،التصريح بالأكتتاب.....
يوضع ملف الترشح و العرض المالي و العرض التقني في ثلاثة أظرفة منفصلة و مقفلة بإحكام ،بين كل منها تسمية المؤسسة و مرجع طلب العروض وموضوعه , و تتضمن عبارة "ملف الترشح" أو"عرض تقني" أو"عرض مالي"،حسب الحالة.

وتوضع هذه الاظرفة في ظرف أخر مقفل بإحكام ومغفل و يحمل عبارة:
" لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض- طلب العروض رقم:2023/03/ –
اقتناء، تركيب و تشغيل مولدات كهربائية في حصص منفصلة"

تم تحديد مدة تحضير العروض ب 08 أيام ابتداء من تاريخ أول نشر لهذا الإعلان في الجرائد الرسمية أو في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي.
يتم إيداع العروض في آخر يوم من اجل تحضير العروض على الساعة 14:00 زوالا على مستوى العنوان المذكور أعلاه، وإذا صادف هذا اليوم يوم عطلة أو يوم راحة قانونية، فان مدة تحضير العروض تمدد إلى غاية يوم العمل الموالي.
تنعقد جلسة فتح الاظرفة في جلسة علنية بحضور المتعهدين بنفس التاريخ على الساعة 14:00 زوالا.
يبقى المتعهدون ملتزمون بعروضهم لمدة صلاحية تقدر بثلاث (03) أشهر ابتداء من تاريخ إيداع العروض.

المساء: 2023/12/12 ANEP 2316030324

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
تأسست في 01 أكتوبر 1985

مواقيت الصلاة

الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445 هـ
الموافق 12 ديسمبر 2023 م العدد 8194
الثمن :10دج

الفجر 06:19 الشروق 07:52 الظهر 12:42 العصر 15:14 المغرب 17:35 العشاء 19:00

journalElmassa @journalelmassa www.el-massa.com تصفحوا المساء عبر موقعها الإلكتروني

الجزائر الجديدة.. العودة من بعيد